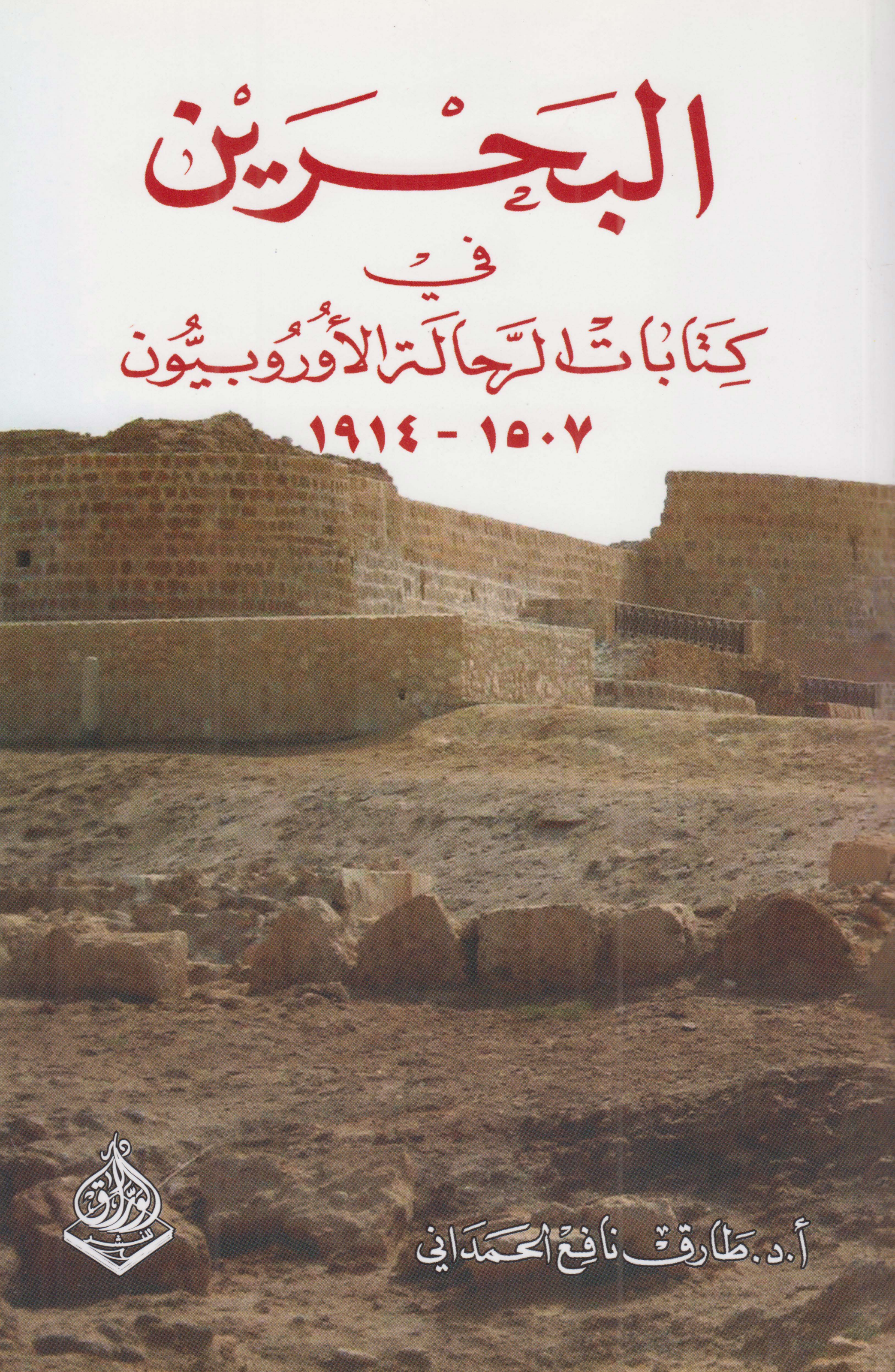
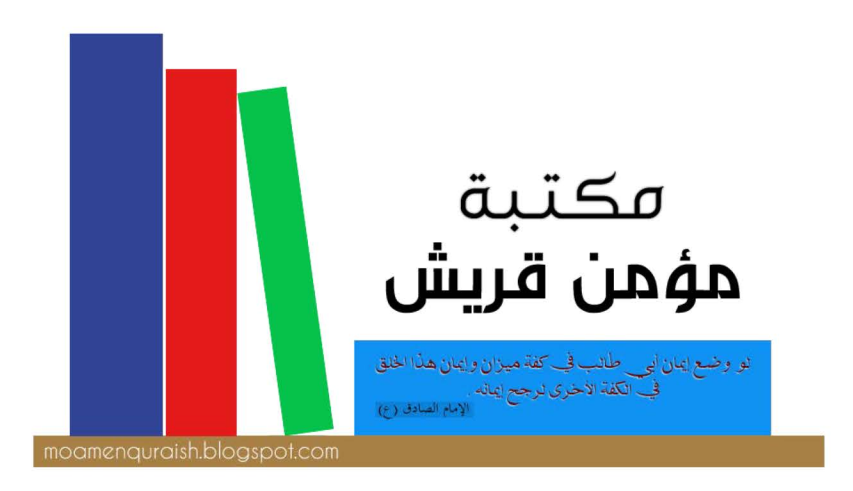

البحرين
في
كتابات الرحالة الأوروبيون
١٥٠٧ - ١٩١٤
أ.د. طارق نافع الحمداني


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

البحرين

في كتابات الرحالة الأوروبيين

1507 ـ 1914

تأليف

الأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني



* اسم الكتاب: البحرين في كتابات الرحالة الأوروبيين 1507 - 1914 .
* المؤلف: الأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني
* الطبعة الأولى لشركة دار الوراق للنشر المحدودة: 2010 .

* تصميم الغلاف: جبران مصطفى.

WWW.alwarrakbooks.com

التوزيع

Alwarrak Publishing Ltd.
26 Eastfields Road
London W3 0AD - UK
Fax: 0044 208-7232775
Tel: 0044 208-7232775
warraklondon@hotmail.com

الفرات للنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني ـ طابق سفلي أول
ص. ب 113-6435 بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961-1-750054
فاكس: 00961-1-750053
e-mail: info@alfurat.com

بيت الوراق
للطباعة والنشر والتوزيع
بغداد ـ شارع المتنبي ـ تلفون: ٠٠٩٦٤٧٧٠٢٧٤٩٧٩٢ – ٠٠٩٦٤٧٨٠١٣٤٧٠٧٦

المحتويات

الفصل الأول
البحرين... أرضها وسكّانها

الفصل الثاني
نشأة إمارة البحرين
والتنافس الأجنبي حولها

الفصل الثالث
الحياة الاقتصادية والاجتماعية
في البحرين

الفصل الأول

البحرين... أرضها وسكّانها

مقدمة

الرحلات الأوروبية كمادة لكتابة تاريخ البحرين

تشكّل روايات الرحالة الأوروبيين المادة التي اعتمدنا عليها في كتابة هذا المؤلف، لأن معلوماتها، في مجالات الحياة المختلفة تشهد عراقة البحرين وازدهارها، رغم الظروف الصعبة التي مرّت بها خلال الفترة التي تناولتها الدراسة ما بين 1507ـ 1914.

وعلى ذلك، فإن الدراسة ليست إلّا نوعاً في السيرة الذاتية لتاريخ قطر عربي من خلال ما سجّله عنه الرحالة الأوروبيون، الذين تركوا روايات مختلفة في قيمتها التاريخية والعلمية. وهنا حاولت أن أقرّب الأحداث للقارىء، وذلك بمقارنة الروايات بعضها بالبعض الآخر، زمنياً وعلمياً، لمعرفة مدى التطوّر أو المحافظة الذي أصاب هذا الجانب أو ذلك، وقد تركت

الأصول في كثير من الأحيان كي تتحدّث عن نفسها، وتكشف عن تاريخ هذا البلد وملامحه العامة.

وعلى كل حال، فإني لست ميالاً إلى القول بأن كل ما كتبه الرحالة الأوروبيون، يمثّل بالأصل مادة دقيقة لتاريخ هذا البلد أو ذاك، لعلمي بأن كثيراً من رواياتهم إنما جاءت خدمة لأهداف البلاد التي يمثّلونها، ولكني في الوقت نفسه أرى أن بالإمكان إضافة معلومات جديدة لتاريخ البحرين، من خلال تقصّي كتب الرحلات الأوروبية، والتعامل معها بالتحليل والنقد مثل أيّة مادة تاريخية أخرى.

ولعلّ ما يزيد في قيمة الرحلات الأوروبية، أن معظم الوثائق الأوروبية، بخاصة الإنكليزية، لم يكشف النقاب عنها إلّا بعد الحرب العالمية الأولى، وعندئذٍ كانت مادة الرحلات التي بين أيدينا، بديلاً لكثير من المعلومات التي ضمّتها الوثائق الأوروبية، فالرحلات البرتغالية، على سبيل المثال، إلى جانب الوثائق والمذكرات البرتغالية، حفلت بمادة تاريخية هامة عن الخليج العربي عامة والأوروبية خاصة، طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهذا ما نجده في رحلة البرتغالي ديورات باربوسا (1518)، وبيدرو تكسيرا عام (1604)، بحيث إن هاتين الرحلتين وغيرهما قد تُرجمت إلى عدد من اللغات الأوروبية ومن بينها الإنكليزية، إذ حاول الإنكليز الاستفادة من

مادتها القيّمة من جهة، والتعرّف على وسائل وأساليب البرتغاليين الاستعمارية من جهة أخرى[1].

ويمكن أن يُقال الأمر ذاته بالنسبة للرحلات الفرنسية والهولندية والإنكليزية والألمانية والأمريكية، التي غطّت القرون التالية حتى الحرب العالمية الأولى، فهي وإن آختلفت من حيث أهدافها والفترات التي دوّنت فيها، إلا أنها احتوت بشكل أو بآخر على مادة لا غنى للباحث التاريخي عنها. فرحلات نيبور عام 1764ـ 1765، وولستبد عام 1830، وبلكريف عام 1862ـ 1863، وزويمر 1895 وغيرها كثير، أعطت تفصيلات مهمة عن تاريخ البحرين[2]، لم تضمنها أيّة وثيقة تاريخية، اللّهم إلّا ما كتبه سلدانا ولوريمر وممثلو حكومة الهند البريطانية في منطقة الخليج العربي، علماً بأن مؤلفات الأخيرين ظلّت في عداد الوثائق التاريخية، وبعيدة عن متناول الباحثين، حتى مطلع القرن العشرين.

---

(1) الدكتور طارق نافع الحمداني، الرحّالة البرتغاليون في الخليج العربي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، في كتاب الاستعمار البرتغالي في الخليج العربي، أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية (1987)، ص 231.

(2) الإشارة موجودة في الصفحة الآتية، وهناك نظرة تقويمية عامة لهذه الرحلات في الكتاب.

1. Gerald Blake Geographers of the (persian) Gulf in: the (persian) Gulf states: ageneral survey ed by Alvin J. cottrell, the John Hokins university press. Baltimore and London. 1980, pp.109 - 120.

وفي تتبّعنا لمادة الرحلات الأوروبية المتعلقة بالبحرين، نجد أنها تدور بالدرجة الأولى حول ناحيتين أساسيتين هما: صيد اللؤلؤ وموارده، وأهمية المنطقة الاستراتيجية والاقتصادية، فقد شغلت الناحية الأولى الأوروبيين منذ القرن السادس عشر، حتى أن الرحالة البرتغالي ديورات باربوسا، قد لمّح عام 1518 إلى أن الاحتلال البرتغالي للبحرين في القرن السادس عشر إنما كان نتيجة طبيعية لثروة اللؤلؤ الضخمة التي تنتج فيها[1]. وانعكست هذه الناحية في كتابات الرحالة الآخرين - الذين كانوا في الكثير من الأحيان ممثلين لبلادهم - في معرفة الجوانب الاقتصادية في البلاد التي زاروها وإمكانية الاستفادة منها أو الاستحواذ عليها، وظلّت هذه الناحية قائمة في معظم كتب الرحلات الأوروبية منذ القرن السادس عشر ولغاية القرن العشرين، بحيث يندر أن نجد رحالة أوروبياً مرّ بمنطقة الخليج العربي، إلّا وذكر لؤلؤ البحرين، وأشار إلى أهميته. أما الناحية الثانية، والتي تجلّت بوضوح في القرن التاسع عشر، فكانت موقع البحرين الاستراتيجي، وما دار حولها من صراعات بين كثير من الدول مثل بريطانيا وروسيا وألمانيا. وقد دفع هذا الأمر بعض الرحالة

(1) Durate Barbosa. the Book of Durate Barbosa, an account of the countries bordering on the Indian ocean and their inhabitants completed about the years 1518 A.D. translayed from the Portuguese by M. L. Danes (London. Hakl. soc. 1918) Vol. I. p.82.

كما سنرى فيما بعد إلى وضع المميزات الاستراتيجية الكبيرة التي تتمتّع بها جزر البحرين، وهي مميزات أريد بها دفع بعض الأطراف كبريطانيا مثلاً إلى وضع يدها على المنطقة لأهميتها الاستراتيجية من جهة، ولموارد اللؤلؤ الضخمة الموجودة فيها من جهة أخرى.

وحري بالقول، بأن الدراسة قد توقّفت عند هذه الجوانب المهمة حيثما توقفت الرحلات الأوروبية، من أجل عرضها وتحليلها، وتبيان مواطن ضعفها وقوّتها خدمة للحقيقة التاريخية المجرّدة.

ـ تسمية البحرين ودلالاتها:

وردت البحرين في كتابات الرحّالة البرتغاليين في مطلع القرن السادس عشر، لتعني مجموعة جزر، سمّيت نسبة إلى الجزيرة الرئيسية فيها المعروفة بالبحرين[1].

أما الرحّالة البرتغالي تكسيرا، فله شأن مع البحرين يختلف

---

(1) Tome pires. the Suma griental of Tome pires, an account of the East in 1512 - 1515, translated by Armando cortesao (London. Hakl. soc. 1944) Vol. 1. p.20.

وقد أورد شيفرد في القرن التاسع عشر هذا المفهوم، الذي اقتبسه من روايات الرحّالة البرتغاليين، انظر:

W. A. Shephred From Bombay to Bushire and Bussora (London, Richard Bentley, 1857), p.112.

عن بقية الرحّالين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ حاول أن يتحرّى سبب تسمية البحرين، التي كانت مصدر خلاف أيضاً بين البلدانيين العرب. فهو وإن كتب الاسم محرّفاً وخطأ لقوله: (أظن بأن الجزيرة قد اتّخذت اسمها Barhen، الذي يعني بالعربية مثنى بحر، من بر bar، تعني بحر وبين hen وتعني اثنين، أي المالح والحلو)[1]، إلا أنه من جهة أخرى حاول الوقوف عند سبب تسمية البحرين مشيراً إلى أن ذلك قد يكون مقتبساً من مصدرين أساسيين للماء الغزير، يجريان عبر الجزيرة ولكنه رجّح احتمالية المصدر الأول[2].

أما الرحّالة الدانماركي الشهير نيبور في القرن الثامن عشر، فقد ذكر اسم البحرين كما جاءت عند الجغرافيين العرب. فهو يقول: (وفي الجانب الغربي للخليج توجد جزيرة، أو بالأحرى مجموعة من الجزر تعرف لدى الأوروبيين بأسم البحرين، ويطلق العرب على أكبر هذه الجزر اسم أوال ولكل من الجزر الصغرى اسمها الخاص بها)[3]. وبذلك يكون نيبور قد استعمل كلمة

---

(1) Pedro Teixeira. Kings of Harmuz and extracts from his kings of Presario the traveis of padro Teixeira, trauslatca and annoyed by William Sinclair (London. Hakl. soc. 1902), p.175.

(2) Ibid: see also: shepherd op. cit, pp.115 - 6.

(3) M. Niebuhr. Travts through Arabia and other countries in the East. = translted into English by obcrt Heron (Edinburgh, R. Morision and

(اوال) للدلالة على جزيرة البحرين نفسها، وعلى الجزر الصغيرة الأخرى التابعة لها، أما الأراضي الواقعة في شرق جزيرة العرب، فقد ظلّت تحمل اسم البحرين، قبل أن يقيم آل خليفة سيادتهم على البحرين كلها عام 1783.

وإذا استعرضنا ما كتبه الرحّالة الأوروبيون في القرن التاسع عشر وجدنا أنهم يشيرون إلى اسم البحرين، دون اوال، فالكابتن سادلير، وهو أول أوروبي يعبر الجزيرة العربية عام 1819، أشار إلى اسم البحرين Bahrein، لكنه أطلق اسم (البحران) على البر الرئيسي[1]، مخالفاً بذلك القاعدة المتّبعة في تسمية البحرين. وقد تابعه في ذلك رحالة القرن التاسع عشر الآخرين.

أصبحت تسمية البحرين وحدودها تأخذ شكلاً واضحاً في كتابات الرحالة الأوروبيين، خاصة أولئك الذين مكثوا فيها لفترات طويلة، وتعرّفوا على أوضاعها عن كثب. فهذا بلكريف يؤكد بأن جزر البحرين: (قد سمّيت نسبة إلى الجزيرة الجنوبية

= son, 1792), Vol. 11, p.151.

انظر أيضاً ترجمة كاظم سعد الدين لبعض نصوص رحلة نيبور بأسم، الدويلات العربية المستقلة على ساحل الخليج العربي للرحالة كارستن نيبور، المؤرخ العربي، العدد 28، السنة الحادية عشرة، 1986، ص 151.

(1) George F. sadlier. Diary of a journey across Arabia in 1819 (Falcon. olender England. 1977), p.52.

انظر أيضاً جي. سي. ولكنسون، البحرين وعمان، الوثيقة، العدد الحادي عشر، السنة السادسة، 1987، ص 68.

التي هي أكبر حجماً، لا بأسم الجزيرة الشمالية التي تحمل اسم المحرق. وتقع على أرضها العاصمة)[1].

أما صموئيل زويمر وهو أحد المبشّرين الأمريكيين الذي أتيحت له فرصة الانتقال كثيراً في الخليج العربي، فقد حدّد ما كان يردّده الرحّالة الأوروبيون بشأن تسمية البحرين وما ٱستقرّ عليه الأمر في نهاية القرن التاسع عشر حيث يقول: (كان اسم البحرين يُستخدم في السابق على كل النتوء المثلثي الواقع على الساحل ما بين البحر المالح للخليج والماء العذب الذي يتدفّق من الفرات، ومنه جاءت تسمية البحرين، التي تعني حرفياً ازدواج بحر باخر، ولكن منذ أن نشرت خارطة بوركهارت Burckhardt فقد أصبح الاسم محصوراً بمجموعة الجزر)[2].

ٱتّخذت البحرين في القرن العشرين اسمها وحدودها المعروفة، بل إن بعض من زارها في الربع الأول من القرن

---

(1) W.F. Palgrave. Narrative of ayears Journey through central and Eastern Arabi a 1862-63 (London, Macmillan and co. 3rd ed 1866), Vol. 11. p.203.
ويؤكد سايكس الذي زار البحرين في مطلع القرن العشرين، نفس تسمية بلكريف المذكورة في المتن.
P.M. Sykes. Ten Thousand and Miles in persia (London, John, Murray, 1902) p.241.

(2) Rev. S. M. Zwemer. Arabia: the cradle of Islam (Newyork, fleming it. Revell co. 1900), p.97.

العشرين وبالذات بارفيت Parfit، قد وسمها (بجزر اللؤلؤ)، لما أخذت تنتجه هذه البلاد وتصدره في اللؤلؤ[1].

ـ موقع البحرين وجغرافيتها:

مما يسترعي الانتباه في موقع البحرين أن الرحّالة البرتغاليين في القرنين السادس عشر والسابع عشر حاولوا أن يحددوا هذا المكان نسبة إلى المناطق التي كانت تحت السيادة البرتغالية، أو سيادة القوى الأخرى المنافسة، وبالذات الدولة العثمانية. هذا ما نجده في رحلة باربوسا، حيث يقول: (تبعد «البحرين» حوالي 34 فرسخاً من جهتها الشمالية الشرقية عن Lorom وحوالي 50 فرسخاً عن جزيرة قشم. وبينها وبين البر الرئيسي حوالي فرسخين، وعندئذٍ يتّجه التاجر ما بين الشمال الشرقي والشمال، حتى يصل إلى جزيرة هرمز بمسافة 35 فرسخاً)[2].

وتتّفق هذه الصورة التاريخية تمام الاتفاق مع رواية تكسيرا في مطلع القرن السابع عشر. حيث حدّد هو الآخر موقع البحرين وفقاً لمركز السيادة البرتغالية في هرمز، فضلاً عن مراكز السيادة العثمانية في الشاطىء الشمالي للخليج العربي، إذ يقول في

---

(1) Joseph T. Parfit, Marvellons Mesopotamia (London, S. W. partidge, Co. Ltd, 1920), p.79.

(2) Durate Barbosa, Adescription of the coast of East Africa and Malabar, (London, Hakl, soc. 1866), p.37.

ذلك: (تقع جزيرة البحرين في خليج البصرة الضيّق، ما بين تلك المدينة وجزيرة جيرون «أو هرمز»، على بعد حوالي مائة فرسخ عن كل منهما. ليس بعيداً عن الشاطىء العربي، مقابل ميناء القطيف، في الإحساء، وهي إحدى الممتلكات التركية [العثمانية] في تلك المنطقة)[1].

ويقدّم الرحّالة الفرنسي ثيفنو في كتابه (رحلات ثيفنو في الشرق)، هذا الوصف الدقيق لموقع البحرين وفقاً للأحوال السياسية التي كانت عليها منطقة الخليج العربي منذ زيارته لها عام 1665ـ 1667، فيقول: (تقع البحرين مقابل ميناء القطيف، وتدعى أيضاً Bahren وهي تبعد مسافة سبعة فراسخ عن القطيف، ومع ذلك فإنها لا تخضع لسيطرة الأتراك [العثمانية] بل هي تحت سيادة ملك فارس)[2].

وفي القرن الثامن عشر عندما برزت القوى العربية وآنحسرت ملكية فارس في الساحل الغربي للخليج العربي، فقد أظهر الرحّالة الأوروبيون استغراباً ودهشة في أن تكون جزر البحرين تابعة لفارس على الرغم من ملاصقتها لسواحل الجزيرة العربية، وهذا ما نجده

---

(1) Feixeira op. cot. p.174: See also: shepherd, po. cit. p.114.
ومما تجدر الإشارة إليه أن عبارة تكسيرا تعني أن الإحساء هي من ممتلكات الدولة العثمانية وهي غير دقيقة لأن المنطقة كانت تحت حكم آل أفراسياب.

(2) Monsieur de Thevenot. the Traveis of de Thevenot into the levant (London. H. clark, 1687), p.161.

في رواية بارسونز الذي زار البحرين عام 1775: (تقع جزر البحرين على بعد ثلاثين فرسخاً من بوشهر، وعلى بعد خمسة فراسخ فقط من الساحل العربي، ومع ذلك فقد خضعت للفرس)[1].

وفيما يتّصل بجغرافية البحرين توفّر لنا كتب الرحلات الأوروبية معلومات متشابهة تقريباً عن جزر البحرين ومساحتها التي هي بطول خمسين ميلاً، وبعرض مقداره ثلاثين[2]. على أن مساحة جزيرة البحرين لوحدها، وهو أكبر الجزر، تبلغ 27 ميلاً طولاً و10 عرضاً. وهي ممتدة من الشمال إلى الجنوب وتقع عليها أكبر مدينة في الجزيرة، وهي المنامة[3]. وتلي البحرين في الأهمية، جزيرة المحرق، التي تقع شمالي البحرين، ومعزولة عنها ببوغاز ضيّق عرضه ميل واحد بشكل حدوة الحصان، وتمتاز المحرق عن البحرين بكونها مقرّ الشيخ وأعضاء أسرته، وكل أفراد الطبقات الموسورة في البحرين.

يقول بنت الذي كان موجوداً في البحرين عام 1889 الآتي: «المحرق نفس حجم المنامة تقريباً، إلا أنها مقرّ الحكومة،

---

(1) Abraham Parson. Travels in Asia and Africa (London, longman, 1808), p.202.

(2) Palgrave, op. cit. Voll. 11, p.210.

(3) J. Theodore Bent, The Bahrain Islands proceedings of the Royal Geographical Society, Vol. 12. Jan, 1890, p.80.

انظر أيضاً الحاج عبد الله وليمسن، جولة في الخليج العربي، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة دار البصري، بغداد، 1960، ص 19.

والعاصمة الأرستقراطية، فيما تمثّل المنامة المقرّ الرئيسي لتجّار اللؤلؤ، فإن المحرق هي مقرّ الشيخ وأفراد أسرته من البيت الحاكم»[1].

اقتصر الرحّالة الأوروبيون على تسجيل أخبار جزر البحرين الكبيرة، أما بقية الجزر فلم تحظ منهم بٱهتمام كبير، بل إنهم اختلفوا في عددها فمنهم من جعلها خمسة[2]، في حين أحصاها البعض الآخر بسبعة[3]. على أن الميزة الأساسية لهذه الجزر التي تلتف حول الجزيرتين الكبيرتين، أنها جزر صخرية، قليلة الناس اللّهّم إلّا من مجموعة قليلة من الصيادين الفقراء[4].

يصف بنت بقية الجزر فيقول: «فسترة هي بطول أربعة أميال، وهي تحمل نفس اسم القرية التي تقع عليها، والنبي صالح، وسيح Sayeh وحصيفة Khaseifah، وإلى الشرق من المحرق تقع أرد Arad التي تمتدّ مسافة طولها ثلاثة أرباع

---

(1) Bent. op. cit. p.: C. M. Cruesetjce, the land of the date: aresent voyage from Bombay to Bassra and Back, fully descriptive of the ports and peole of the Gulf in (1916-1917, 1918), p.103.

(2) أوليفيه، رحلة أوليفيه إلى العراق 1794ـ 1796، ترجمة الدكتور يوسف حجي، مطبعة المجمع العلمي، العراق 1988، ص 179، هذا مع العلم أن هذا الرّحالة الفرنسي يفرد بعض الصفحات للحديث عن البحرين.

(3) Bent. op. cit. p.1, see also: cursetjee, op. cit. p.79.

(4) Ibid. p.74.

الميل وهي معروفة بنخيلها، وبالقلعتين الكبيرتين الموجودتين فيها والمبنيتين على الطراز البرتغالي»[1].

يتّفق الرحّالة الأوروبيون على أن سطح جزر البحرين يمتاز بكونه منبسطاً كثيراً ومنخفضاً، بل إن أرض المحرق، هي مجرد أرض ضحلة ترتفع قليلاً عن مستوى سطح البحر، ومع ذلك فإن تربتها خفيفة ورملية، وهي على ذلك جافة وصحّية بالمقارنة مع أخواتها من الجزر الأخرى[2]، وفي الشرق ترتفع أرض هذه الجزر حيث توجد سلسلة من الجبال أو من التلال على الأصحّ، إذ لا يزيد قمّة أعلى تل فيها عن 800 أو 900 قدم ويساعد على بروزها الأراضي المنبسطة[3].

أما جزر البحرين نفسها، فتمتاز بأن أرضها رملية مستوية تماماً، تلطفها أشجار النخيل، والمياه الكثيرة، والمساحات الزراعية الصغيرة المتناثرة هنا وهناك. وفي وسط الجزيرة توجد تلال صخرية يبلغ ارتفاعها 400 قدم، تدعى (جبل الدخان). وبدون شك، كما يقول (بنت) فإن حقيقة الأمر هي أنها محجوبة

---

(1) Bent. op. cit. p.1.

(2) Palgrave. op. cit. p.203.

(3) و. ج. بلجريف، رحلة شاهد عيان للجزيرة العربية والبحرين منذ أكثر من 100 عام (1862ـ 1863)، الوثيقة، العدد التاسع، السنة الخامسة، يوليو/تموز، 1986، ص 140.

في الغالب بضباب البحر، الذي هو المسبب بوجود الجو غير الصحّي في هذه الجزر خلال حرارة الصيف العالية[1]. أما في الجزر الشمالي من الجزيرة فهناك مجموعة كبيرة في ينابيع الماء العذب، فاترة الحرارة بٱستمرار، وتكسو هذه الجزر من الجزيرة حدائق غنّاء وأشجار النخيل الكثيفة[2].

ويختلف الرحّالة الأوروبيون في الصورة التي نقلوها عن مناخ البحرين، فبينما يؤكد أوليفيه رداءة الجو في هذه الجزر، وٱرتفاع الحرارة إلى حد الإفراط في فصل الصيف[3]، فإن بلكريف الذي زاول العمل الطبي في البحرين، لا يتّفق إلى حدّ ما مع أوليفيه. ويصف مناخ البحرين بقوله: (أما المناخ فهو لطيف وليس بارداً أبداً وقلّما يكون حرّه مضايقاً، أما طابعه العام فهو الرطوبة الكثيرة. وهو نتيجة لذلك ليس صحّياً)[4].

ومن أنِ مناخ البحرين يختلف من موسم لآخر، فإن صورته غير قاتمة كما يلاحظ فيما كتبه الكابتن ديورانت: (فجزر البحرين تُحاط بالماء الضحل من كل جانب، مما يضيف جمالية كبيرة إلى هذا المكان، ولهذا فإذا ما نظرنا إلى البحر في أيام الصباح

---

(1) Bent. op. cit. p.1.

(2) Zwemer, op. cit. p.98.

(3) أوليفيه، المصدر السابق، ص 180.

(4) بلكريف، المصدر السابق، ص 141.

الصاحية حيث الرياح الغربية العذبة، عندئذٍ تبدو وكأن الطبيعة سخية في واقعها)[1].

أما زويمر الذي أقام في البحرين في نهاية القرن التاسع عشر، فيقدّم لنا أوسع صورة لرحالة أوروبي عن مناخ البحرين، نقلها حرفياً لما فيها من تفصيلات وافية لما نريد قوله: (ليس مناخ البحرين رديئاً كما يصفه غالباً الرحّالة الذين يمرّون بها عرضاً. إذ ليس هناك مكان في الخليج، يمكن وصفه بأنه منتجع صحّي، ولكن ليس المناخ غير صحّي في كل فصول السنة. ففي آذار ونيسان، وتشرين الأول وتشرين الثاني وحتى كانون الأول فإن المناخ رائع جداً، إذ لا تزيد درجة الحرارة في الظلّ غالباً عن 85 درجة فهرنهايت، أو قد تقلّ عن 60 فهرنهايت وعندما تهب الرياح الشمالية في كانون الثاني وشباط يكون الجور بارداً ويكون المرء بحاجة إلى إشعال النار، وهذه هي الأشهر الممطرة في السنة وأقلّ صحية، بخاصة للمواطنين الذين يسكنون في أكواخ الحصران، وفي مايس/أيار وحتى أيلول من ضمنها يكون موسم الحرّ، على الرغم من أن الليالي تبقى باردة وأن الحرارة تتلطّف بنسائم البحر المسماة (البريح)، وذلك حتى منتصف

---

(1) Captain Durand, Extracts from report on the Islands and Antiquiter of Bahrain in 1878 - 1879. Journal of the Royal central Asian Society, Vol. x11 pt. 1 (1880), p.189.

حزيران. وهناك الندى الثقيل في المساء شيء شائع حيث يجعل الجو مظلماً (أي كثير الضباب) ويمتاز بأنه ثقيل الوطأة بخاصة عندما تنعدم نسائم البحر. أما نسائم اليابسة في الغرب والجنوب فتستمر بصورة غير منتظمة خلال موسم الصيف بأجمعه.

وتشير درجات الحرارة المسجّلة في قرية المنامة إبان صيف 1893 إلى أن أقلّ درجة للحرارة في الظل هي 85 درجة فهرنهايت، وأعلى درجة هي 107 درجة فهرنهايت في الظل.

أما الرياح السائدة في البحرين، وفي الحقيقة كل منطقة الخليج، هي ريح الشمال، التي تغيّر اتجاهها قليلاً بٱتجاه الساحل، ويكون الهواء خلال هبوب هذه الرياح جافاً بصورة عامة وأن السماء غائمة، وفي الشتاء فإنها قد تكون مصحوبة بزخّات مطر أحياناً. وفي الشتاء أيضاً فإنها تكون عالية وتؤثر على السفن. وأما الرياح القوية الأخرى فتدعى بـ (الكوس) وهي ريح شمالية شرقية وتهبّ بصورة غير منتظمة من كانون الأول ولغاية نيسان، وهي في الغالب مصحوبة بالغبار، ويكون الجو فيها مظلماً وكئيباً، ومصحوباً بزخّات قوية وٱنخفاض في درجات الحرارة. ولهذا فإن المثل الدارج بين الملاحين يقول: (إما أن يكون هناك ريح قوية كثيرة في الخليج أو أنها تنعدم نهائياً، وهذا أمر ينطبق على البحرين أيضاً)[1].

---

(1) Zwemer, op. cit. p.106 - 7.

ـ مدن البحرين وسكّانها:

تدلّ البحوث الأثرية المكتشفة في البحرين، على أن هذه البلاد كانت مأهولة بالسكّان، وهذا ما تدلّ عليه كثرة القرى والمراكز العمرانية الموجودة فيها. ويتعزّز هذا القول فيما وردنا من روايات لدى الرحّالة الأوروبيين الذين مرّوا بالبحرين ما بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، غير أن روايتهم تشير في الوقت ذاته إلى حدوث عملية اندثار كبيرة في بعض القرى المعروفة. وبروز مدن أخرى أكثر شأناً منها. فالرحّالة البرتغالي باربوسا مثلاً يذكر لنا في القرن السادس عشر: (بأن البحرين مدينة كبيرة ومأهولة بعدد كبير من المسلمين، الذين يحظون بمكانة مهمة ومن بينهم شخصيات مرموقة)[1].

وتشكّل رحلة نيبور في القرن الثامن عشر، مصدراً مهماً في معلوماتنا التاريخية عن الخليج العربي، وبخاصة ما ذكره عن مراكز الاستقرار العمراني في البحرين. حيث يقول: (البحرين مدينة حصينة تقع في الجزيرة المسماة بٱسمها أو بٱسم أوال. وكان عدد المدن والقرى في هذه الجزيرة ثلاثمائة وستين في يوم من الأيام. أما الآن فتشمل بالإضافة إلى العاصمة، على ستين

---

(1) Barbosas Abescviption of the coast of the East Africa Adescription Malabar, p.37.

انظر سعد الدين، المصدر السابق، ص 151.

قرية بائسة، فقد دُمّرت القرى الباقية بسبب سلسلة من الحروب)[1].

ويمكن أن نستخلص من هذه الرواية ما يلي:

إن البحرين التي تعني بلاد البحرين لا جزر لها في العصور الإسلامية، كانت تضم ثلاثمائة وستين مدينة وقرية. غير أن المدن تقلّصت في أيامه إلى ستين قرية فقط، مما يشير إلى حدوث اندثار كبير في المراكز العمرانية البحرينية.

2 ـ إن مرد هذا الاندثار، كما يعلّله نيبور، إنما يعود لكثرة الحروب والصراعات التي دارت حول البحرين.

ولعلّ مما يسترعي الانتباه، أن البحرين قد تعرّضت خلال هذه الفترات التي يصفها نيبور إلى حروب وهزّات عنيفة أثّرت على أوضاعها العمرانية، غير أن هذه الحالة قد تحسّنت كثيراً وهذا ما نلمسه في رواية بكلريف التي تناولت وصف قرى البحرين بعد قرن من الزمن، حيث جاء فيها: «ومجموع القرى الموجودة في الجزيرة (البحرين) يبلغ ثمانين قرية، وبعض هذه القرى التي زرتها كبيرة الحجم نوعاً ما، بالرغم من أن معظم البيوت ليس أكثر من سقائف مبنية من سعف النخيل. وهذه هي

Niebuhr, op. cit., vol. 11. p.152. (1)

التي يتطلبها المناخ، ويتناثر بين أكواخ الفقراء هذه بنايات كبيرة مبنية بالآجر والحجارة ومظهرها يتحدّث عن الضخامة»[1].

ويستخلص بعض الرحّالة وبالذات أليكس كيرنجي «Carnegy» أن ما أصاب قرى ومدن البحرين من توسّع إنما مردّه لأن هذه البلاد وبعد أن استقرّت أمورها أصبحت بمأمن عن الهجمات البحرية التي كانت تتعرّض لها ولذلك أخذ كثير من أهل البلاد يستقرّون قريباً من الساحل[2].

على أن هذا الازدهار النسبي الذي تمتّعت به البحرين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، الذي شهده بلكريف وكيرنجي، قد أكّده لنا وليمسن في مطلع القرن العشرين فيقول: (وتقع في هذه الجزيرة البحرين، قرى كثيرة متناثرة على طول الشواطىء، ومعظم هذه القرى أماكن لسكنى الفلاحين والمزارعين الذين يديرون بساتين النخيل التي تسقى بمياه الينابيع التي تشتهر بها البحرين[3].

احتلت مدينتا المنامة والمحرق مكانة خاصة في تاريخ البحرين لكونهما ارتبطا بالتاريخ السياسي لهذه البلاد. فالمنامة

---

(1) بلكريف، المصدر السابق، ص 142.

(2) Alex carnegy, My long persian Gulf and Turkish Arabi a (Bombay, 1878), p.16.

(3) وليمسن، المصدر السابق، ص 20.

مثلاً، التي تقع في أقصى الطرف الشمالي من الجزيرة، تُعدّ المدينة الرئيسية في البحرين[1].

ظلّت المنامة تحتلّ مكانة الصدارة في تجارة البحرين، لذلك فكانت بمثابة العاصمة التجارية، وبها مقرّ نائب الحاكم، الذي هو علي بن خليفة على أيام بلكريف[2]، في حين كانت المحرق العاصمة الإدارية. كانت المنامة المركز التجاري لكل جزر البحرين، وقد ساهم هذا الجانب في أن تتطور هذه المدينة كثيراً، بحيث إنها امتدّت كما يقول (بنت) لمسافة ميلين على الساحل، وأصبحت فيها كثير من الأبنية الجميلة التي تتباهى بفخامتها[3].

إن توسّع المنامة، وازدهارها تجارياً وعمرانياً، قد منحها الفرصة لأن تصبح عاصمة للبحرين، حيث يقول كورستجي Cuisetjeo برحلته 1916ـ 1917: (لقد انتقلت جميع الأعمال إلى هنا، وقد تجمّع هنا التجار الرئيسيون، والوكالات التجارية والحوانيت، والقنصلية البريطانية، والدوائر

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs in 1830, vol. 1. p.127; see a lso: shepherd. op. cit., p.115.

(2) بلكريف، المصدر السابق، ص 140.

Bent. op. cit. p.3.

(3) Ibid see also: carnegy, op. cit. p.16.

الحكومية المختلفة. وبهذا يبدو بأن المكان قد أصبح مركز **تجمّع** سكّاني كبير)[1].

أما المحرق، فقد ظلّت عاصمة البلاد الإدارية حتى عام 1922، حيثما حلّت المنامة محلها في هذا المركز. وعلى أية حال، فقد كانت المحرق أقلّ من المنامة في الاتساع وفي السكان، ومع ذلك كانت مقرّ الحاكم، وفي عام 1862ـ 1865 حينما زار بلكريف المدينة قال عنها: (وفي المحرق يقيم محمد بن خليفة وبها عدة بيوت كبيرة وجميلة تتألف من طابقين أو ثلاثة، ولكن معظمها الآن في طريق الزوال)[2].

ومما يذكر أن المنامة والمحرق ظلّتا مفصولتين بعضهما عن البعض الآخر بواسطة ذراع ضيّق يبلغ عرضه حوالي ميلين، ومياهه ضحلة جداً، بحيث إن الرجل يستطيع أن يخوضه بسهولة إبان الجزر فَيَصِل من جزيرة إلى أخرى، يقول بلكريف في ذلك: (وقد رأيت بعض الرجال الخيّالة، وبعض الناس المرتحلين

---

(1) Cursetjee. op. cit. p.84.

انظر أيضاً ما قاله وليمسن حول المنامة، المصدر السابق، ص 19 ـ 20، حيث ذكر لنا قصة مفادها أن الموقع الذي بُنيت فيه المنامة إنما يعود لكون أن المكان كان خالياً من البعوض، فشيّد أحد الحكّام داراً له هنا لتمضية لياليه فيها فسُمّيت المدينة عندئذٍ المنامة.

(2) بلكريف، المصدر السابق، ص 140.

أيضاً، يعبرونه في حالة الجزر، وٱنحسار ماء البحر، على الرغم من أن الماء يرتفع إلى صدورهم في بعض الأماكن)[1].

على أن هذا الذراع الضيق كان يسبب الانفصال بين المدينتين، ولذلك نجد أن الرحّالة الذين زاروا البحرين في مطلع القرن العشرين بدأوا يظهرون اهتمامهم به، لما في ذلك من فائدة في ربط المدينتين، ولعلّ كورستجي Cursetjec لديه ما يقوله في هذا الموضوع: (وهناك شيء آخر بإمكان الشيخ عمله، وهو أن يضع نهاية لأمر ظل مصدر إزعاج وعرقلة للرعايا، ألا وهو مسألة الاتصال بين المدينتين الكبيرتين. فالذراع البحري الذي يفصل بينهما يمكن أن يربط بواسطة المعابر لا لشيء إلّا لراحة الناس، بينما تمثل عملية خوضه سواء على الأقدام أو على ظهر الحمير مصدر خطر وعدم ٱرتياح للناس.

ومن الممكن أن يُقام على هذا القنال جسر حديدي بسيط أو جسر معدني معلق، وبذلك فإنه يحلّ متاعب الناس وقلقهم يمكن أن يزول بهذه الوسيلة. هذا مع العلم أن نفقات هذا الجسر سوف لن تكون كبيرة ويمكن تغطيتها بسهولة عن طريق فرض رسوم قليلة توزّع على عدّة سنوات[2].

أما بالنسبة لسكان البحرين فقد كان عرضة للزيادة والنقصان

---

(1) Palgrave, op. cit. vol. 11. p.203.

(2) Cuesetjee, op. cit. vol. 11. p.104.

تبعاً لتطور حجم السكان من جهة، أو التعرّض لعمليات هجرة وتناقص من جهة أخرى. ويمكن أن نستشفّ هذه الصورة من تقديرات الرحّالة الأوروبيين الذين زاروا البحرين في أوقات مختلفة، إذ بينما يقدّر بلكريف عدد سكان البحرين في عام 1862ـ 1863 بسبعين ألف نسمة أو نحو ذلك[1]، فقد قدّرهم جيري Geary بعد حوالي ست عشرة سنة بخمسين ألف شخص[2]، في حين جعلهم زويمر في عام 1895 بستين ألف نسمة[3]، ولعلّ هذا التناقص يتلاءم مع ما ذكره بلكريف بأن عدد السكان في أيامه بدأ يتناقص نظراً لما تتعرّض له البحرين من ضغوط مختلفة[4].

وتتوفر لنا أرقم تخمينية عن سكان مدينة المنامة لوحـ:ها، إذ بينما يقدّرهم ولستيد في عام 1830 بخمسة آلاف نفس، يعتمدون بالدرجة الأولى على اللؤلؤ مصدراً للعيش، أو الاتجار مع المراكز التجارية الأخرى في الخليج العربي[5]، فقد أصبح

---

(1) Palgrave. op. cit. vol. 11. p.211.

(2) Grattare Geary, Through Asiatic Turkey- in 1878 (London. Sampso Low, 1879), vol. 1. p.41.

(3) Zwemer, op. cit. 1. p.99: see also: H. J. Whigham. The persian problem (Newyork, Helming H, Revxll Co 1900), p.39.

(4) Palgrave, op. cit. p.211.

(5) Wellsted. Travels to the city of the caliphs, vol.1. p.127.

عددهم عشرة آلاف نسمة حسبما جاء في تقديرات زويمر وبارفيت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1]، ولعلّ ذلك يعود لاتساع مدينة المنامة الطولي على ساحل البحر، وٱزدياد مكانتها التجارية.

أما بالنسبة لأصل سكّان البحرين فقد كانت الغالبية العظمى منهم عرباً، بٱستثناء بعض الأجناس الأخرى التي وجدت في البلاد لظروف مختلفة. وقد كان من حظ البحرين أن توفّرت عنها روايات في مختلف الفترات الحديثة، وهي تعطينا صوراً متلاحقة متعاقبة عن أصل سكّانها وٱنتمائهم. ولعلّ أقدم الروايات التاريخية في هذا الشأن ما ذكره تكسيرا في مطلع القرن السابع عشر، حيث يقول: (إن سكان البحرين هم عرب، بٱستثناء الحامية وحاكم المنطقة، فقد كانوا من الفرس، لأن البلاد كانت قد خضعت لمملكة هرمز ومن ثم فارس في 1602)[2].

ورغم الفترة الطويلة التي عاشتها البحرين في ظل التبعية الفارسية، فإن البلاد لم تكن بمعزل عن الجزيرة العربية، التي كانت المعين الذي لا ينضب بالقبائل العربية، حيث وصل قسم

---

(1) Zwermer, op. cit. 1. p.99: parfit, op. cit. p.79.
أما بلكريف فيقدِّر عدد سكان المنامة بـ 25 ألف نسمة أو أكثر، رحلة شاهد عيان، ص 140.

(2) Teixeira. Kings of Harmuz, p.174, shepherd, op. cit, p.114.

منها إلى البحرين، وهذا ما نجده في رواية أوليفيه الآتية: (وينتمي سكان جزر البحرين إلى قبيلة عربية معروفة باسم بني خالد، تنتشر على الساحل الجنوبي، والغربي قليلاً، من الخليج، يجاور هؤلاء الأعراب بلاد نجد من الغرب، والقريبون منهم مستوطنون بأجمعهم، يعيشون على صيد الأسماك، وعلى زراعة الأراضي وثمار نخيلهم، أما الذين هم على بعد من السواحل فيعيشون تحت الخيم، ولهم بعض قطعان غنم، كما يربون بعض الجمال، ونوعاً جميلاً جداً من الحمير)[1].

لم تنقطع التأثيرات العربية على سكان البحرين، بخاصة الساحل القريب من الجزيرة العربية، وهذا ما أشار إليه رحالة القرن التاسع عشر وبخاصة «بنت» يقول الآخرون في ذلك: (بالنسبة للسكان على طول الساحل منهم من العرب بصورة رئيسية. . .، في حين أن معظم سكان القرى الداخلية منهم من الشيعة)[2].

على أن هناك ظاهرة تسترعي الانتباه بالنسبة لسكان البحرين وهي عقائد السكان الدينية التي سلّط عليها الرحّالة الأوروبيون الضوء، بقصد أو دون قصد، فهذا بلكريف يفصل كثيراً في أصل

(1) أوليفيه، المصدر السابق، ص 179.
(2) Bent, op. cit. p.3.

السكان وعقائدهم فيقول: (إنه لظاهرة غريبة، وليس من السهولة معرفتها، بأن السُّنّة في المنامة يمثلون سُدس سكّانها أو نحو ذلك، وهم في الغالب حنابلة، وهذا أمر غير مستغرب وذلك لأن البحرين على مقربة من الجزيرة العربية، وهم بذلك ليسوا حنفية، مثل جيرانهم البلوش والأفغان عبر الخليج، ولا شافعية، مثل بقية الشيعة في البصرة وبغداد، ولكنهم مالكية، وهو المذهب الذي ينتشر بكثرة في مصر وشمال إفريقيا. أما بقية الخمسة أسداسي فهم شيعة على الطريقة الفارسية)[1].

ويبدو أن بلكريف ليس دقيقاً فيما يتعلق بالشيعة الموجودين في البحرين، إذ لا ينتمي هؤلاء جميعاً إلى أصول فارسية، بل إن هناك من ينتمي إلى أصول عربية من العراق والأهم من ذلك أن البحرين، كما تؤكد رواية بلكريف الآتية قد استوعبت جميع العناصر السكّانية الموجودة فيها حتى غدت وكأنها عنصراً واحداً: (على أن هناك عدداً كبيراً من الناس ممّن اختلطوا مع السكان الأصليين، الذين تعود أصولهم لعدّة أجيال مضت، وقد جاؤوا إلى هنا من أراضٍ أخرى تدفعهم في ذلك الرغبة في الحصول على الربح من ممارسة الاتجار بصيد اللؤلؤ، غير أنهم ما زالوا بشكل أو بآخر معروفين بمظهرهم الخارجي وملابس

Palgrave. op. cit. vol. 11. p.211. (1)

البلاد التي ينتمون إليها، وهذا ما نجده بالنسبة للفرس والعمانيين والنجديين والعراقيين القادمين من بغداد. وهؤلاء جميعاً يمكن مشاهدتهم على اختلاط مع سكان البحرين... هذا فضلاً عن وجود مجموعة من التجّار الهنود من كجرات والكوج وهم يحتفظون بعاداتهم وتقاليدهم ويعيشون بين هذا الحشد المتعدد الأجناس)[1].

---

(1) Ibid. pp.211 - 212.

الفصل الثاني

نشأة إمارة البحرين
والتنافس الأجنبي حولها

ـ البحرين قبل وصول آل خليفة وبعده

ـ البحرين 1521 ـ 1783:

لا تزوّدنا كتب الرحلات الأوروبية إلّا بمعلومات طفيفة عن وضع البحرين السياسي في مطلع القرون الحديثة، عندما خضعت هذه البلاد للاحتلالين البرتغالي والفارسي، ومعظم تلك المعلومات تتعلّق بحالة التبعية التي كانت تدين بها هذه البلاد والأتاوة التي كانت تدفعها للقوّتين المذكورتين. إلا أن هذه المعلومات أخذت تتوسّع شيئاً فشيئاً حتى أصبحت بعض كتب الرحلات، كما أشرنا، تنفرد بمعلومات تفصيلية عن حكّام البحرين من آل خليفة قلّما نجدها في مصادر أخرى.

دار صراع عنيف بين القوى المحلية حول البحرين، وقد أسفر هذا الصراع عن وقوع البحرين تحت سيطرة مملكة هرمز، وهذا ما أشار إليه البرتغاليان بيريز وباربوسا، اللذان كانا برفقة الأساطيل البرتغالية القادمة إلى الشرق في العقدين الأولين من

القرن السادس عشر، إذ جاء في روايتهما الآتي: (تخضع جزر البحرين وعدد من المناطق الأخرى لمملكة هرمز)[1].

وعندما وصل البرتغاليون الخليج العربي في مطلع القرن السادس عشر، فقد وضعوا يدهم على كل الموانىء الرئيسية في المنطقة. وبخاصة مراكز اللؤلؤ، وكانت البحرين من بين تلك المراكز، ولم يكتفوا بذلك بل إنهم أقاموا قلعة حصينة في البحرين، وفرضوا ضريبة سنوية عليها، قدَّرها تكسيرا الرحّالة البرتغالي الوثيق الاطلاع، بأربعمائة دوقية[2].

بيد أن الحكم البرتغالي قد تعرّض لثورات عنيفة، بسبب الضرائب القاسية والمعاملة اللاإنسانية التي عاملوا بها سكان المنطقة، فكان مصيرهم أن طُردوا من البحرين عام 1602، غير أن البلاد لم تعد تحت سيطرة ملك هرمز، وإنما انتقلت ملكيتها لملك فارس، الذي امتلكها ـ كما يقول تكسيرا ـ عن طريق الخيانة والغدر[3].

تصدّعت القوة البرتغالية في الخليج العربي بعد استبعادها

---

(1) Tome pires, the Suma oriental of Tome pires: an account of the East from the Red see to Japan written in Malacco and India in 1512 - 1515, translated from the Portuguese by Armando cortesao (London, Hakl soc. 1944), vol. 1. p.19; see also: Barbosa. A Description... p.37.

(2) Teixeira, op. cit., p.176; See also thereunto, op. cit., p.181.

(3) Teixeira, op. cit., p.174: See also shepherel, op. cit., p.114.

من هرمز عام 1622، غير أن البرتغاليين حاولوا الحصول بالسلم على ما فقدوه في الحرب. ففي عام 1625 كما يقول شاردن: (عقدوا اتفاقية مع الفرس، استعادوا بموجبها كل ما كان بأيديهم في فارس، كما حصلوا على حق صيد اللؤلؤ في البحرين)[1]. والظاهر أن البرتغاليين قد تشبّثوا بهذا الحق، بدليل ما يذكره لنا شاردن أيضاً، من أن السفن البرتغالية كانت تتردد إلى ميناء كنج، على الساحل الشرقي للخليج العربي، كما قدّمت في ستينات القرن السابع عشر إلى البحرين وهي تدّعي نفس الحقوق القديمة التي حصلت عليها من الفرس، بل إنها ادّعت بأحقّية الإشراف على كل أولئك الذين يمارسون الصيد في المنطقة[2].

كانت البحرين موضع صراع ما بين الفرس والشيوخ العرب المختلفين، ومن بينهم أئمة عمان، طوال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حتى تمكّن الآخرون من وضع يدهم عليها. وقد سجّل لنا ألكسندر هاملتون المعاصر لتلك التحوّلات قائلاً: (تعود ملكية جزر البحرين لملك فارس. . . وفي مطلع هذا القرن تقريباً «أي القرن الثامن عشر» أخذ عرب مسقط ملكيتها)[3].

---

(1) Sir John Chardin, The travel of sir John Chardin in persio- 1671 - 1977 (London, Argouant press, 1927), p.65.

(2) Ibid, p.64

(3) Captain Alexarser Hamilton A new account of the Fast Indies (London, 1744), p.74; See also: H.S cowper, Throngh Turkish Arabia (London, W.H. Allen, co, 1894), p.440. =

وشهدت البحرين خلال هذه الحقبة، كما يقول نيبور: (حصل اتفاق بين إمام عُمان، الذي جعل نفسه حاكماً على البحرين، وبين الملك الفارسي مقابل مبلغ من المال)[1]. على أن منطقة الخليج العربي قد شهدت أيضاً بروز قوى عربية أخرى تسمى (الحولة)، أو أولئك العرب الذين انتقلوا إلى الساحل الشرقي للخليج العربي واستقرّوا هناك وأقاموا إمارات عربية فيه، بل إنهم مدّوا نفوذهم إلى البحرين وظلّوا كذلك حتى استولى نادر شاه عليها في العقد الرابع من القرن الثامن عشر[2].

لم تكن مشروعات نادر شاه في السيطرة على البحرين إلا جزءاً من خطته للسيطرة على عمان، ولذلك فإن هذه المشروعات قد فشلت بانسحابه من عمان، ووقعت البحرين تحت سيطرة الشيوخ العرب مرة أخرى. وفي هذا المجال يحدّثنا الرحّالة نيبور بقوله: (وبعد مرور زمن قليل في أثناء غارة

= ومن الجدير بالذكر أن أوليفيه، يهمل الإشارة إلى فترة السيطرة الفارسية، حيث يقول: «كان البرتغاليون قد استعمروا جزر البحرين فترة من الزمن... وحين اضطر هؤلاء إلى مغادرة الخليج، عادت تلك الجزر إلى عرب الساحل كالسابق». أوليفيه، المصدر السابق، ص 179.

(1) Niebuhr, op. cit., vol. 11, p.152.
سعد الدين، المصدر السابق، ص 152.

(2) انظر أيضاً:
Shepherd, op. cit., vol. p.112.
أوليفيه، المصدر السابق، ص 1798؛ انظر أيضاً وليمسن، المصدر السابق، ص 24 ـ 25.

الأفغان، سلّمها «أي البحرين» الحاكم الفارسي إلى شيخ نابند من قبيلة الحولة، وقام شيخ آخر من قبيلة الحولة اسمه الشيخ الطاهري بطرده من نابند، ثم حاصره نادر شاه. وفي خلال الاضطرابات في فارس، نصب الشيخ الأصلوي نفسه حاكماً على الجزيرة. ثم إن أمراء بوشهر وبندر ريق قد غزوها مجتمعين، إذ طرد الأمير الأول الأمير الثاني منها، وبدوره طُرد من بني حولة أيضاً، وفي عام 1765 عادت الجزيرة مرة أخرى إلى حوزة شيخ أبو شهر الذي أصبح سلطان الجزيرة الوحيد)[1].

ويهمنا من أخبار هذه الرواية الصراعات التي دارت حول البحرين، بحيث إن نيبور الذي كان معاصراً للأحداث قد أظهر عجزه عن فهمها بصورة دقيقة، إذ يقول: (يمكن للقارىء أن يكوّن فكرة من هذا الوصف عن المنازعات المستمرة التي جرت بين هؤلاء الأمراء الصغار، فقد أطلعت في البصرة على بعض التفاصيل الخاصة بمنازعاتهم المعقّدة التي لا أستطيع استيعابها بصورة جيدة. فقد قيل إن كل أمير عربي كان في حرب مع أميرين أو ثلاثة أمراء من بني قومه)[2].

وعلى أية حال فقد فطن هذا الرحّالة إلى ما لم يفطن إليه غيره، إذ سجّل عام 1765 سيطرة الأمراء العرب على سواحل

---

(1) Niebuhr, op. cit., vol.. 11, p.152.
سعد الدين، المصدر السابق، ص 152.

(2) Niebuhr, op. cit, vol. 11, p.152.

الخليج العربي الشرقية والغربية، وكان الشيخ ناصر، من عائلة المطاريش العمانية، هو حاكم بوشهر، وهو يمتلك أيضاً جزيرة البحرين، على شاطىء الجزيرة العربية، التي يمكنه بواسطتها الاستمرار في أعمال شحن السفن)[1].

وقد طالت مدة الحكم الشيخ ناصر وأولاده على البحرين، حيث ظلّوا يتوارثون حكمها حتى استخلصت قبائل العتوب العربية السيادة على البحرين منهم عام 1783.

ـ البحرين في ظل آل خليفة:

على الرغم من أن انتقال الحكم إلى أسرة آل خليفة يمثّل حدثاً تاريخياً مهماً في تاريخ البحرين، إلا أن هذا الحدث لم يتطرّق إليه الرحّالة الأوروبيون، ولعلّ السبب في ذلك يعود لأن الدول الأوروبية وبالذات إنكلترا وفرنسا، قد انشغلت بأحداث الثورة الفرنسية وما أعقبها من صراعات بين القوتين المذكورتين داخل القارة الأوروبية وخارجها، ولذلك وجّهت هاتان الدولتان اهتمامهما في نهاية القرن الثامن عشر نحو الرحلات ذات الطابع السياسي ـ الاستخباري أكثر من أي شيء آخر، ولم تحظ البحرين بمرور أي رحالة فيها، كي يدوّن تلك الأحداث عن كثب. أما الرحّالة الذين مرّوا بالبلاد وأقاموا فيها لحقبة طويلة

(1) Ibid, p.145.

طوال القرن التاسع عشر، فقد ركّزوا على أصل أسرة آل خليفة وعلاقتها مع القوى الأخرى.

جاءت روايات الرحّالة الأوروبيين عامة بشأن أصل أسرة آل خليفة، وانتماء رؤوسائها إلى قبيلة العتوب العربية[1]، ولا يضيف ويكهام Whigham، الذي حاول أن يكتب معلومات تفصيلية عنهم إلّا قوله: «إن الأسرة الحالية الحاكمة في (البحرين)، هي من قبائل العتوب، وقد قدمت من البر في القرن الثامن عشر، وطردت الفرس الذين كانوا يمتلكون جزر البحرين، وبدأت الإشارة إليها في التقارير الرسمية بمرور الوقت. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر (أي مطلع القرن العشرين)، فإنهم يمسكون مقاليد الحكم في البلاد»[2].

وتبرز في رحلات الأوروبيين أيضاً الإشارة إلى أن آل خليفة ينتمون إلى الإحساء، وقد حكموا البحرين، كما يقول بلكريف، بكونهم نوايا، أو تحت السيادة الاسمية لملوك فارس أو سلاطين عُمان، إلى أن أحرزوا السيادة على هذه البلاد[3].

لعلّ المقولة التي يرددها غوّاصو الخليج العربي، بأن هذه المنطقة: «إمّا أن تكون عرضة لرياح كثيرة أو قد لا تكون»،

---

(1) Bent, op. cit., p.5.

(2) Whigham, op. cit., p.

(3) Palgrave, op. cit, vol.11, p.201 - 212; See also Bent, op. cit, p.5.

يمكن أن تأخذ حقيقة في التاريخ السياسي للخليج العربي عامة والبحرين خاصة، إذ إن هذه البلاد الأخيرة، وسبب ثروة اللؤلؤ الموجودة فيها، فقد أصبحت محطّ أنظار القوى المتصارعة، بل إنها غدت العمود الفقري في الصراع بينها وبين جيرانها[1].

وفي هذه الظروف نفسها، فقد اضطر آل خليفة إلى التقرّب من هذه القوة أو تلك تبعاً للظروف أو الأخطار التي يواجهونها، وكان هذا هو ديدن السياسة التي اتبعوها معظم القرن التاسع عشر، ففي عام 1836ـ كما يقول ويكهام: «دفع الشيخ عبد الله جزية إلى الوهّابيين، في وقت كان فيه الوهّابيون قوّة يُخشى جانبها في الخليج، وذلك من أجل الحصول على حمايتهم ضد المطامع الفارسية، وبعد سنتين من ذلك اشترى حرّيته من مصر»[2].

وتتحدث الرحلات الأوروبية أيضاً عن الخلافات الأسرية التي بثّت روح الفرقة بين حكّام البحرين وسكّانها، وفسحت المجال للقوى الأخرى لأن تستغلّ هذه الخلافات لصالحها، وهذا ما حدث بين عبد الله وحفيده، محمد بن خليفة، حتى آل الأمر إلى الأخير عام 1843[3].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد انقسم آل خليفة إلى

---

(1) Zwemer, op. cit, 1, p. 107.

(2) Whigham, op. cit, p.31.

(3) Palgrave, op. cit, p.215; Whigham, op. cit, p.32.

قسمين، وإن محمد نفسه ـ كما يقول بلكريف ـ لم يتوان عن التحالف أو طلب المساعدة من هذه القوة أو تلك، سواء أكانت الدولة السعودية أو فارس أو عمان أو حتى الدولة العثمانية، كلما شعر بالخطر[1].

وإلى جانب ذلك، فإن بعض الرحّالة الأوروبيين قد زاروا شيوخ البحرين من آل خليفة، وسجّلوا لنا بعض الجوانب عن حياتهم والإدارة في حكومتهم، كما فعل زويمر مع شيخ عيسى بن علي حيث قال: «إن الشيخ الحالي (عيسى بن علي) هو نموذج للإنسان العربي ويقضي معظم وقته في الصيد وتربية الصقور. أما الشؤون الدينية التي تعنى في ديار المسلمين بالأمور القضائية والتنفيذية فإنها بيد القاضي»[2].

ـ الصراع الدولي حول البحرين:

ـ البحرين والقوى العربية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن البحرين كانت موضع صراع عنيف بين القوى العربية والأجنبية في منطقة الخليج العربي، وقد حاول آل خليفة وسط هذه الظروف الإبقاء على وجودهم، وأتبعوا في ذلك سياسة اتّسمت بالتقرّب إلى هذا الطرف أو ذاك،

---

(1) Palgrave, op. cit, p.212; See also Whigham, op. cit, p.32 - 33.

(2) Zwemer, op. cit, 1, p.108.

ولكن الأهمّ من ذلك أنها تقوم على كسب الأصدقاء قبل الأعداء. ولعلّ خير من يحدّثنا عن هذه السياسة الرحّالة الإنكليزي بلكريف الذي يقول: «إذا استثنينا عادة آل خليفة في الإسراف بإنفاق الأموال، وهو أمر يتعذّر إنكاره، لكونهم يملكون الثروة والقوّة، فإنهم صنف من الرجال الجيدين، الذين يمتلكون الحرية في التصرف عن جيرانهم من الزعماء الوهّابيين والنجديين. . . وبناء على ذلك ـ فإنه حالما انطفأت حرارة الحرب الأولى استطاعوا أن يكونوا أصدقاء مع بعضهم البعض»[1].

على أن الظروف المحيطة بالبحرين، كانت أقوى من إمكاناتها السياسية والحربية، وهذا ما جعلها عرضة لأطماع القوى المختلفة التي سنتناولها تباعاً.

ـ البحرين وعمان:

لقد سبق القول، بأن دولة اليعاربة الناشئة في عمان قد سيطرت على البحرين عام 1700، وفرضت عليها الجزية، وكانت مثل هذه السيطرة، كما يعللها بلكريف: «من أجل خلق حالة الموازنة مع سيادة حاكم شيراز»[2].

---

(1) Palgrave, op. cit., p.202.

(2) Palgrave, op. cit, vol.11, p.212.

ولم يكن المنتظر بطبيعة الحال أن تأخذ السياسة العمانية مجرى ثابتاً، فبعد مضي قرن واحد من الزمن تقريباً، حصلت تطورات كبيرة على مسرح الأحداث السياسية سواء في عمان أو في فارس، فضلاً عن المصالح الآنية التي كانت تتغير من لحظة إلى أخرى. ففي عام 1795 كتب لنا الرحّالة الفرنسي أوليفيه، بعد زيارته للمنطقة بأربع سنوات تقريباً، معتمداً على الكتب والجرائد التي صدرت بعد عودته لبلاده: «وفي عام 1795 اتجه إمام مسقط إلى محمد خان عاهل إيران، فسلّمت السيادة إليه وهدّد العرب (في البحرين) بأنه سيحاربهم إذا رفضوا الخضوع، فأستسلم العرب بعد شيء من الصمود، وألزموا بدفع الجزية»[1].

بيد أن محاولات السيد سعيد (1806ـ 1856)، لم تكن مجدية في السيطرة على البحرين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لحدوث كثير من التغيرات في منطقة الخليج العربي لصالح بريطانيا. وعلى ذلك فعندما كرر ادعاءاته بتبعية البحرين، معتمداً في ذلك على تنامي قوّته ونفوذه، فقد أصيب بخيبة أمل[2].

جاءت محاولة السيد سعيد هذه عام 1829، ووصف لنا الرحّالة الإنكليزي بكنغهام، الذي كان موجوداً في مسقط آنذاك

(1) أوليفيه، المصدر السابق، ص 179ـ 180.

(2) Palgrave, op. cit., vol.11, p.212.

الحملة العمانية بقوله: «لقد بقينا في مسقط عشرة أيام... وكان الإمام (كذا) غائباً لكونه كان على رأس حملة ضد جزيرة البحرين، مع ثلاث فرقاطات، وحوالي ثلاثين بغلة كبيرة مصحوبة بعشرة آلاف رجل»[1].

وفي الوقت الذي أخفقت فيه هذه المحاولة العمانية فقد حقّق فيها البحرينيون تفوّقاً بحرياً، ينقله لنا بنت كالآتي: «ولدى شيخ البحرين خمس سفن حربية جميلة تدعى (البتيل) وهي التي قامت بعمليات مشودرة قبل حوالي خمسين سنة عندما حاول سلطان عمان وحكّام الإحساء الاستيلاء على البحرين، فدارت معركة بحرية في المياه الضحلة للبحر، خرج فيها البحرينيون منتصرين، وإن سفينة البغلة الكبيرة التي تسمى **Duniyah**، قد كانت تحمل عشرة مدافع، غير أنها تُستخدم الآن لأغراض التجارة»[2].

٢ ـ البحرين والنفوذ السعودي:

وصل المد الوهّابي إلى سواحل الخليج العربي في أواخر القرن الثامن عشر، ووجد له أنصاراً متحمسين من بين القواسم، إلا أن تأثيره لم يظهر في البحرين إلّا في مطلع التاسع عشر،

---

(1) James S. Buckingham, Voyage from Bushire to Muscat, oriental Herald, vol, XX11 (1829), p.99.

(2) Bent, op. cit., p.4.

وذلك حينما امتد النفوذ السعودي إلى هذه البلاد. ومع أن المصادر تختلف في نوعية هذا النفوذ، إلا أن بلكريف يحدّده كالآتي: «وقد رأينا أن عبد العزيز بن سعود قد ضمّ البحرين إلى الممتلكات الوهّابية»[1].

على أن هذا النفوذ ظلّ يفرض ظلّه بصورة أو بأخرى على البحرين، بحيث إن جيمس موريير، الذي كان موجوداً في فارس عام 1809، أشار إلى الأمر بقوله: «البحرين الآن في يد الوهابيين»[2]، بيد أن هذا النفوذ سرعان ما انحسر على أثر زحف قوات محمد علي باشا الموجه ضد الوهابيين، وعندئذٍ عادت البحرين إلى سلطة آل خليفة الوراثية[3].

بعد انسحاب قوات محمد علي باشا، استطاع تركي بن عبد الله آل سعود استعادة نفوذ السعوديين إلى المناطق التي خرجت من أيديهم، وفي عام 1830، وجّه اهتمامه نحو البحرين. وفي السنوات التالية وقعت واحدة من أهم المعارك البحرية، التي ننقلها بتفاصيلها كما سجّلها لنا بلكريف لأهميتها، إذ يقول: «بعد سنوات من استعادة النسر الوهّابي قوّته، فقد نشر

---

(1) Palgrave, op. cit., vol.11, p.212.

(2) Jame Morier, A. Journey through peasia, Armenia and Asia Minor in the years 1808 and 1809 (London, Longman, 1812), p.52.

(3) Palgrave, op. cit., vol.11, p.212.

جناحيه مرة أخرى على الإحساء وأدعى بالسيادة على البحرين، ومن الطريف حقاً أنه من خلال الروايات التي أخبرني بها شهود عيّان عن الصراع البحري الذي تحدّد بين النجديين المهاجمين والبحرينين، فإن معركة أقطوم Actium هي ليست إلا حالة شاذة في نظر القادة البحرانيين.

وبدون شك فإن فائدة الشجاعة العالية التي حملها النجديون لم تكن كافية، ذلك لأن العدد والبراعة البحرية قد غيّرت الميزان لصالح أسطول البحرين، وبعد اشتباك عنيف في دارين، فقد احترقت بعض السفن النجدية وتعطّل البعض الآخر، لأن كتيبة فيصل بن تركي قد تقدّمت متخطية كل الاستحكامات التي وضعها البحرانيون، محققة ظهوراً مفاجئاً في إحدى النقاط غير الحصينة في الجزيرة، وحالما نزلت فقد توجّهت مباشرة إلى المنامة، ولكن ما إن وصلت هناك حتى وجدت نفسها محصورة في فخ. . . وذلك بسبب التنسيق والمهارة التي أبداها علي آل خليفة، إذ استطاع أن يعزلها ويحول دون رجوعها إلى السفن التي أقلّت رجال الكتيبة، وفيها استطاع البحرانيون أن يضعوا أيديهم عليها بهدوء. وقد استغلّ علي أسراه بصورة جيدة، إذ بالاتفاق مع أخيه محمد، فقد أعادوا إلى الإحساء القوات التي تمّ أسرها ليس فقط دون أن يُلحقوا بها أي أذى، ولكنهم حملوها هدايا استرضائية كبيرة، مصحوبة بعروض جيدة للسلام.

وبذلك فإن خلافات آل خليفة التي كانت تعطي فيصل ذريعة لمهاجمة البحرين، قد وُضِع لها حل أخيراً بالطريقة التي سجّلناها»[1].

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فبعد أن فقد الشيخ عبد الله مكانته في البحرين عام 1843 استسلم لأعدائه، ولذلك ظلّ - كما يقول ويكهام: «يمثل مصدر خطر وتبديد للسلام في الخليج لمدة سبع سنوات. . . وكان محمد بن خليفة مضطراً في إحدى الفترات لأن يدفع جزية للوهّابيين مقدارها أربعة آلاف كروان مقابل الاحتفاظ بعبد الله وجعله بعيداً من الأجزاء الدخلية من نجد، غير أن هذا المسلك نفسه قد قاده لأن يحارب عمه الكبير في المياه الإقليمية للبحرين»[2].

لقد أردنا بعرض هذه النصوص الطويلة وتسجيلها أن نبيّن حالة البحرين، واستخدام آل خليفة كافة الوسائل لإبعاد التأثير السعودي عنهم، وهي نصوص لم يجر استخدام بعضها حتى الآن.

بقي علينا أن نشير إلى شيء آخر تعرّض له كل من بلكريف وبيلي، وهو أن فيصل بن تركي بن عبد الله بن سعود الحاكم

(1) Ibid, pp.212 - 213.

(2) Whigham, op. cit., p.32 - 30.

السابع من سلسلة الحكّام السعوديين قد بسط نفوذه على كثير من المناطق. ومع أن جزر البحرين، كما يقول بلكريف: «ليست خاضعة بالمعنى الدقيق إلا أنها كانت تدفع ضريبة له»[1]، ويحدّد بيلي مقدار هذه الضريبة بـ (4000) دولاراً أو (1800) باوند استرليني[2].

ـ البحرين والقوى الأجنبية:

ـ البحرين وفارس:

على الرغم من أن النفوذ الفارسي في بلاد البحرين قد جاء إلى نهايته عام 1783، إلا أن الحكومات الفارسية التالية الزندّية والقاجارية، لم تتوقف عن تدخّلها وادعاءاتها المستمرة بالبحرين. غير أن المعلومات التي توفّرت لدينا في كتب الرحلات لم تكن كثيرة، وربما يعود سبب ذلك، لأن كثيراً من القوى الأخرى، قد انغمرت في حلبة الصراع حول البحرين، ولم تعد فارس سوى طرف واحد، بل وطرف غير مرغوب فيه عموماً.

---

(1) و. ج بلكريف، رحلة شاهد عيان للجزيرة العربية والبحرين منذ أكثر من 100 عام، الوثيقة، العدد التاسع، السنة الخامسة، يوليو/تموز 1986، ص 133.

(2) Lewis pelly, Avisti to the wahabee apital central Arabia, Journal of the Royal Geograpical society, vol. 35 (1865), p.187.

انظر أيضاً بلكريف، رحلة شاهد عيان، ص 142.

ومهما يكن الأمر، فلم تكن فارس بعيدة عن الخلافات بين محمد آل خليفة وعمه الشيخ عبد الله، إثر استبعاد الأخير عن الحكم عام 1843. «إذ بينما تسلّم الأول رسائل من الإدارة العثمانية في بغداد تدعو إلى تقديم الحماية له، فقد حصل الثاني على تعهّدات مماثلة من فارس»[1]. كما أنها لم تكن بعيدة كذلك عن أحداث الستينات، عندما دار خلاف بين محمد بن خليفة وأنصاره، وعيسى بن علي وأنصاره. يقول بنت في ذلك: «في عام 1867 حاول شاه فارس السيطرة على البحرين، وعلى الرغم من أن ادعاءه الوحيد في تحقيق هذا الأمر هو تكرار الادعاءات الفارسية السابقة بشأن تبعية البحرين لها في عهد الصفويين، إلا أنه في الوقت نفسه، كان يعمل على مناصرة بعض الأطراف ضد البعض الآخر»[2].

وفضلاً عن هذه التدخلات المستمرة، حدثت هناك خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، هجرة فارسية كبيرة إلى البحرين، وهذا ما نستخلصه من رواية زويمر التي تقول: «وفي السنوات الأخيرة ـ فإن هناك هجرة فارسية كبيرة الحجم إلى البحرين من الساحل ما بين لنجه وبوشهر»[3].

(1) Whigham, op. cit., p.33; See also Palgrave, op. cit., vol.11, p.201.

(2) Bent, op. cit., p.5.

(3) Zwemer, op. cit., 1, p.109.

- البحرين والنفوذ البريطاني:

كانت سياسة حكومة الهند البريطانية، كما تدّعي مراراً أبعد ما تكون عن التدخّل في الصراعات الداخلية للإمارات والقبائل الموجودة في الساحل الغربي للخليج العربي، حتى أربعينات القرن التاسع عشر عندما اتخذ الأمر صورة مختلفة. غير أنه في تتبّعنا لروايات الرحّالة الأوروبيين، نجد بأن التدخل البريطاني في البحرين قد بدأ قبل هذا التاريخ بكثير، بدليل أن بعض الرحّالة الإنكليز، لم يقدموا على وصف هذه البلاد عند مرورهم بها بل دعوتهم لأن تقوم حكومتهم باحتلال هذه البلاد لأهميتها الكبيرة، وهذا ما تعكسه رواية ولستيد الآتية في عام 1830: «وسيأتي الوقت قريباً عندما سيوجه اهتمام مباشر لها (أي البحرين) إذ إنها تمتلك تربة خصبة، وماءً وفيراً وجداول عديدة قابلة لإيجاد زراعة واسعة، إذ تبدو المنطقة، وكأنها واحة في صحراء حارقة شاسعة، وإن ميناءها جيد، على الرغم من صعوبة الوصول إليه. وإذا ما فكّر البريطانيون باحتلال أي موقع في الخليج، فدعهم يحتلون البحرين وخرج. إني أقدّر البرتغاليين كثيراً لأنهم اختاروا مثل هذه المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة»[1].

وهكذا تعكس لنا هذه الرواية أن حكومة الهند البريطانية، كانت لها نوايا محددة تجاه البحرين، ولم تكن رواية ولستيد

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the calopgs, vol.1, p.127.

خارج إطار هذه النوايا، كما أن هذا الرحّالة قد أظهر إعجابه بالبرتغاليين الذين أفلحوا في اختيار مواقع جيدة للسيطرة على بلدان الخليج العربي، على الرغم مما عُرف به هؤلاء القوم من روح عدائية للشعوب والمناطق التي احتلوها.

قلنا إن بريطانيا كانت تدّعي بأنها ترفض التدخّل في الشؤون الداخلية لإمارات الخليج العربي، وقد أبلغت ممثليها في الخليج العربي بتطبيق هذه السياسة، ولكن صورة الحالة تقول غير ذلك، خصوصاً إذا ما تعارض الأمر مع مصالحها السياسية والاستراتيجية في المنطقة، فكما يقول ويكهام: «ومنذ فترة طويلة تعود إلى عام 1815، استنجد شيخ البحرين بالمقيم البريطاني لمساندته ضد مسقط، وقد حصل على نوع من الضمان غير الرسمي بالصداقة مما شجّعه على الوقوف بوجه إمام مسقط وتكبيده خسائر فادحة»[1].

وفي أثناء عملية الصراع التي دارت بين عبد الله ومحمد بن خليفة حول العرش، في الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، عبّرت بريطانيا عن عدم رغبتها بالتدخّل في هذا الصراع، وإهمالها عدداً من المحاولات المقدمة من محمد بن خليفة. ويقول ويكهام: «وفي إحدى المرات قدَّم (محمد بن خليفة)

---

(1) Whigham, op. cit., p.31.

عرضاً للحكومة البريطانية بأن تضع البحرين تحت جناحها واستعادة عبد الله الذي كان مسرفاً في وعوده، إلا أن المقيم البريطاني صرف النظر عن هذا العرض مرة أخرى، واستطاع محمد بجهوده الذاتية أن يمسك بزمام الحكم»[1].

والذي يمعن النظر في رحلة ويكهام، يجد الشيء الكثير من المحاولات والعروض التي قدمها شيخ البحرين لبريطانيا، نشير إليها لمعرفة دلالاتها: «وفي حالة اليأس هذه طلب محمد بن خليفة رحمة المقيم (كذا) مبيّناً الفوائد من اتفاقية وثيقة بين بريطانيا والبحرين تعطي الحكومة البريطانية الفرصة لأن تؤكد سيادتها على جزر اللؤلؤ. إلا أنه للمرة الثالثة في غضون أقل من عشرين سنة، كان المقيم البريطاني مجبراً على إهمال تلك الفرصة في إلحاق البحرين وضمّها، وذلك دفاعاً عن السياسة التي وضعتها بريطانيا لنفسها، ولم يحدث شيء أكثر من الشعور الودّي المتبادل بين الشيخ والممثل البريطاني»[2].

على أن التأمل في هذه النصوص يجدها تهمل كثيراً من الحقائق المتعلقة بظروف المنطقة. فرفض بريطانيا المتكرر لعروض شيخ البحرين، إنما يعود لأن مصالحها كانت مضمونة،

---

(1) Ibid, p.32.

(2) Ibid, p.33.

ولكنها حالما شعرت بأن هذه المصالح أصبحت مهدّدة بوصول العثمانيين، نجدها تغيّر هذه السياسة رأساً على عقب وتفرض معاهدة 1861 على البحرين، إذ يكتب ويكهام على هذه الشاكلة: «ما زال (محمد بن خليفة) عرضة لمؤامرات أعدائه الأقوياء، فإلى جانب انفعاله الحاد، وعدم قدرته على تسيير الأمور في الطريق الصحيح، فقد جعل البحرين عرضة للاعتداءات الأجنبية، بخاصة من جانب الدولة العثمانية، التي امتدّت سيطرتها إلى ساحل الجزيرة، بحيث إن الحكومة البريطانية في عام 1861 قد سيقت إلى وضع معاهدة مع شيخ البحرين والتي أصبح بموجبها مجبراً على تحريم (القرصنة) والحرب (وتجارة الرقيق)، وذلك مقابل الحماية البريطانية له ضد أي اعتداء أجنبي»[1].

على أن ويكهام لم يكن وراء السياسة البريطانية دائماً، بل إنه انتقدها في كثير من المواضع، ويعلّق على هذه المعاهدة بقوله: «لقد أصبح واضحاً أن الحكومة البريطانية سوف لن تسمح باعتداء أي قوة أجنبية، لأنها تؤدي دوراً معيناً في هذا الجزء من الخليج، سواء وافق الشيخ على ذلك أو لم يوافق»[2].

بدأ النفوذ البريطاني يأخذ شكلاً مؤثراً في ستينات القرن

---

(1) Ibid, p.34.

(2) Ibid.

التاسع عشر، وذلك عندما حاصرت السفن البريطانية المنامة وضربتها بالقنابل عام 1867، بحجّة «خرق محمد بن خليفة لمعاهدة 1867»[1] وعيّنت بدله أخاه علياً.

أعقب هذه العملية جملة اضطرابات في البحرين، إذ قتل علي بن خليفة عام 1869، وعاد أخاه محمد مرة أخرى إلى الحكم، غير أن الأخير لم يلبث على عرشه أكثر من ثلاثة شهور حتى تدخّلت بريطانيا وحسمت الأمر لغير صالحه إذ عيّنت عيسى بن علي بن خليفة، فأصبح الأخير ـ كما يقول زويمر: «مديناً بعرشه تماماً إلى بريطانيا، وأصبح الشيخ عيسى رسمياً تحت الحماية البريطانية في 1870، في حين أُبعد منافسوه إلى الهند»[2].

لم يعد خافياً على أحد بأن بريطانيا قد آتخذت مثل هذه الخطوات تحسّباً لامتداد النفوذ العثماني الذي أصبح وشيكاً بوصول القوات العثمانية إلى سواحل الخليج العربي بعد عام 1869. يقول بنت في ذلك: «تسبب العثمانيون في خلق

(1) Ibid, p.34.

(2) Zwemer, op. cit., p.22.

ومن الجدير بالذكر أن بنت وكورستجي يتحدثان خطأ عن هذا الأمر ضمن أحداث عام 1875. انظر:

Bent, op. cit., p.5; Cursetjee, op. cit., p.79.

الاضطرابات، ذلك لأن هدفهم هو احتلال هذه الجزيرة الذي هو جزء من سياستهم بآحتلال الجزيرة العربية كلها. وإن سفينتنا (أي السفينة البريطانية) أوزبري Osprey ظهرت على المسرح، فردّ العثمانيون على أعقابهم، ونقلت إلى الهند الشيوخ الذين أظهروا عداءهم للنفوذ البريطاني، وضع الشيخ عيسى على عرشه تحت الحماية البريطانية، وهو يحكم البحرين حتى اليوم [أي عام 1879]»[1].

وقد كان من الطبيعي أن يتطرّق بعض الرحّالة الإنكليز إلى التمجيد بهذه الخطوات البريطانية، وانتقاد شيوخ البحرين السابقين نقداً لاذعاً، وهذا ما تظهره رواية جيري الذي مرّ بمنطقة الخليج العربي عامّة والبحرين خاصة عام 1879: «يتوقع الشيخ ابن علي، الذي هو حاكم الجزيرة، أو بالأحرى الجزر، لأن هناك جزيرتين، الكبرى والصغرى، الاضطرابات من العرب الجشعين (كذا) حوله، ولذلك فقد طلب بأن تبقى إحدى الطرادات البريطانية بالقرب من الجزيرة طالما أن حالة الهياج موجودة في شاطىء اللؤلؤ. لقد اعتمد الشيخ عيسى على نزاهة (كذا) الحماية البريطانية لإنقاذه من البغاة (كذا) من أبناء وطنه، وبذلك لحمايته منهم فضلاً عن الوقوف بوجه الادعاءات بالسيادة

---

(1) Bent, op. cit., p.5; see also Cursetjee, op. cit., p.79.
حيث ينقل عن بنت نص أقواله.

على البحرين من جانب كل من فارس ومسقط والدولة العثمانية على التوالي»[1].

ومهما يكن من أمر، فقد أظهر الرحّالة الإنكليز الذين مرّوا بالخليج العربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تبجّحاً كبيراً بنوع الحماية التي فرضتها بريطانيا على البحرين، وإلى ذلك يشير ويكهام بقوله: «لقد نُصِّب عيسى بن علي من قبلنا، وما يزال يحكم البحرين، إن سياسة الحماية قد توضّحت في معاهدات أخرى، الأولى في عام 1880، عندما وافق شيخ البحرين على أن لا يعقد معاهدة، أو يمنح أي مستودع للفحم لأية دولة أجنبية، وأن لا يستقبل القناصل الأجانب إلّا بموافقتنا، والثانية في عام 1892، عندما وافق الشيخ المذكور بأن لا يتنازل عن أية مقاطعة من أراضيه لأية قوة أجنبية»[2].

وما إن اقترب القرن التاسع عشر من نهايته حتى وقعت البحرين ـ كما يقول كوبر عام 1894 «تحت الحماية البريطانية بصورة فعلية»[3]. بل إن الأخيرة أخذت تتطلّع لكي تجعل هذه

---

(1) Grattan Geary, Through Astatic Turkey- in 1878- (London, Sampson, low, 1879) vol.1, p.41.

(2) Whigham, op. cit., p.34.

(3) Cowpwer, Through Turkish Arabia, p.440.

البلاد مركزها الرئيسي منذ الحرب العالمية الأولى، وهي الصورة التي أخذها من رواية Cursetjee الآتية: «أصبحت البحرين مركزاً سياسياً مهماً في الخليج، وعلى ذلك فقد أتخذ المقيم البريطاني المنامة محلاً لإقامته، فنظراً لموقعها الممتاز فإن لها مستقبلاً عظيماً طالما أن بغداد والبصرة هي الآن بيد بريطانيا»[1].

---

(1) Cursetjee, op. cit., p.79

الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية والاجتماعية
في البحرين

ـ الحياة الاقتصادية

تُعدّ البحرين واحدة من أغنى مناطق الخليج العربي بثرواتها الضخمة في الحقبة التي سبقت اكتشاف البترول في المنطقة، وذلك لما تملكه من وجود مغاصات اللؤلؤ المشهورة، التي تنتج كميات كبيرة منه ويجري الاتجار بها، فضلاً عن توفّر المنتجات الزراعية والحيوانية، وتدفّق المياه العذبة فيها. وعلى ذلك فقد أصبحت هذه البلاد موضع صراع ومنافسة بين قوى محلية وأجنبية عديدة، وكان اللؤلؤ الدائرة التي دار حولها الصراع الرئيسي.

تطور صناعة صيد اللؤلؤ وتقاليدها:

ـ أماكن وجود اللؤلؤ وحقوق اصطياده:

لم تكن أماكن صيد اللؤلؤ في القرن السادس عشر بنفس السعة التي وصلت إليها في نهاية القرن التاسع عشر، إذ كانت محصورة في مطلع العصور الحديثة في جزر البحرين ومناطق محددة في الخليج العربي، إلا أن صيد اللؤلؤ قد اتسع نطاقه لدرجة كبيرة في القرون التالية، يقول باربوسا في عام 151.8

الآتي: «وينمو حول جزر البحرين مزيد من اللؤلؤ الصغار، وكذلك اللآلي الأم بكميات جيدة... ومع أن هذه الأنواع من اللآلي يمكن العثور عليها في كل مكان في الخليج، من البحرين حتى هرمز ولكن الجزء الأكبر منه يوجد في البحرين»(1).

ويعطينا شاردن الذي أقام مدّة طويلة في فارس خلال القرن السابع عشر نفس الصورة العامة عن أماكن وجود اللؤلؤ إذ يقول: «تجري عملية صيد اللؤلؤ في شواطىء الخليج، ولكنها تتركّز بصورة خاصة حول جزيرة البحرين»(2).

وجاءت رواية أوليفيه الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر لتوسّع نطاق المنطقة التي يجري فيها صيد اللؤلؤ إذ يقول: «يصطاد اللؤلؤ في الخليج من القرين [أي الكويت] وحتى موسيندوم [أي رأس مسندم]، وحول جزر البحرين كمية كبيرة من اللؤلؤ»(3).

وقد خصّ الرحّالة الإنكليزي جيمس موريير في مطلع القرن التاسع عشر مناطق صيد اللؤلؤ في الخليج العربي بشيء من التفصيل، وقد استهلّ وصفه بالقول: «تُعدّ جزيرة البحرين الواقعة

---

(1) Barbosa, the Book of Durate Barbosa, p.81.

(2) Chardin, op. cit., p. 165.

(3) أوليفيه، المصدر السابق، ص 178.

على الشاطىء العربي واحدة من أكثر السواحل المنتجة للّؤلؤ. ولكن جزيرة خارج تشاركها الآن في هذه السمعة. ويمتد الصيد على طول الساحل العربي بأجمعه، فضلاً عن نسبة كبيرة منه على الساحل الفارسي للخليج. . . وكقاعدة عامة، يمكن العثور على محارات اللؤلؤ، حيثما توجد المياه الضحلة»[1].

ويصف ويلستد عام 1830 مناطق صيد اللؤلؤ من وجهة نظر عامة، فضلاً عن تبيان أهميتها لسكان المنطقة، ويقول: «تجري هنا [أي في البحرين] منذ حقبة مبكرة أوسع عملية صيد للّؤلؤ في العالم، واللآلي التي تُستخرج، كما أعتقد، تعدّ من أجود النوعيات، وأكبرها، وأكثرها قيمة. وهذه المادة تُعدّ العنصر الرئيسي في التجارة على الساحل العربي في هذه المنطقة. إذ يمكن العثور على محارات اللؤلؤ تقريباً على طوال الساحل العربي برمته»[2].

ولا بد هنا من الوقوف عند روايتي بلكريف وجيري لما فيهما من معلومات تفصيلية عن مناطق وجود اللؤلؤ، إذ يقول الأول: «عند التحدث عن البحرين بصورة دقيقة، يجب الإشارة إلى ساحل اللؤلؤ وعملية صيده، حيث يمتدّ على طول الساحل

---

(1) Morier, op. cit., p.52 - 3.

(2) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vo.1, p.114.

الشرقي للجزيرة، ونتوء قطر تزيد إلى السواحل الجنوبية للخليج حتى حدود الشارقة وعمان. ويمكن العثور على محارات اللؤلؤ إلى الشمال من البحرين على طوال شواطىء الخليج والجزر المجاورة، حيث يتوفر الصيد هناك، ولكن إنتاجها قليل، ولا يمكن بأية حال من الأحوال مقارنته بما هو موجود في البحرين وساحل الخليج الشرقي، إذ توجد حول البحرين نفسها مصائد وفيرة، وهي توفر فرص العيش لنصف سكان الجزيرة على الأقل»[1].

وتتفق رواية جيري عام 1878 مع رواية بلكريف عام 1862ـ 1863 بشأن اتساع مناطق صيد اللؤلؤ، إذ جاء فيها: «يُعدّ صيد اللؤلؤ حول البحرين حتى الآن من أكثر المناطق قيمة في الخليج، على الرغم من امتداد شواطىء الخليج العربي من الكويت، ليس بعيداً عن شط العرب، وحتى رأس الخيمة. وليس هناك إلّا بضعة أماكن لصيد اللؤلؤ على الساحل الفارسي، وتتميّز بأن إنتاجها قليل في كميته ورديء في نوعيته».

لقد كان البرتغاليون خلال وجودهم في الخليج العربي طوال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر يحتكرون صيد اللؤلؤ، وعندما فقدوا نفوذهم في هرمز وبقية

---

(1) Palgrave, op. cit., vol.11, p.213.

مناطق الخليج العربي الأخرى، عمدوا إلى الحصول على حقوق صيد اللؤلؤ في البحرين من الفرس، الذين كانوا أنفسهم يدفعون للبرتغاليين مقابل عدم مضايقتهم في هذا المجال، ولكن منذ اضمحلال النفوذ البرتغالي في الهند، وتضاؤله في المناطق الأخرى، أصبح الفرس قادرين على أن لا يدفعوا إلّا قليلاً، وربما لا شيء، وإنما مجرد هدايا كانوا يدفعونها للسفن البرتغالية القادمة إلى المنطقة. ويؤكد شاردن في الستينات من القرن السابع عشر بأن الفرس لم يعودوا يدفعون شيئاً ما للبرتغاليين»[1]. ولم تقتصر حقوق صيد اللؤلؤ على هذا الجانب، بل كان الصيادون تحت وطأة العقوبات الشديدة، مضطرين على تقديم اللآلىء الثمينة إلى الحكّام الذين كانوا يخضعون لهم. ويعرض لنا الرحّالة الفرنسي صورة شاملة عن هذه الناحية في الربع الأخير من القرن السابع عشر: «يدفع العرب جميعاً ضريبة عالية للأمير الذي يخضعون له، من أجل السماح لهم بالصيد. وإلى جانب ذلك، فإن كل قارب صيد Bark كان يدفع إلى السلطان أو حاكم البحرين خمسة عشر عباسياً سنوياً، ولا يستلم حاكم فارس بنساً واحداً من هذه الموارد، وذلك لأن جميعها تسجّل دخلاً للمساجد، ولا يعود له إلّا اللؤلؤ الذي يزن نصف مثقال فأكثر، وعلى الرغم من ذلك فإنه يقدم هدية

---

(1) Chardin, op. cit., p.165.

كبيرة للصياد الذي يجلب له مثل هذه اللؤلؤة، ولكن إذا ما قدر شخص أن عمل عكس ذلك وباع مثل هذه اللؤلؤة خارج ممتلكاته، وحتى لو كان في نهاية العالم، فإن الملك (أو الشاه) يخبر حالاً بمثل هذا الأمر، وعندئذٍ ينتقم منه حيث يعدمه وجميع أفراد أسرته، بل حتى أقرباءه حتى ولو كانوا من الجيل السابع، سواء أكانوا نساء أم رجالاً»[1].

لم تكن عملية صيد اللؤلؤ بمعزل عن الأحداث السياسية، ففي مطلع القرن الثامن عشر، وعندما وقعت البحرين تحت سيطرة أئمة عمان، هجر كثير من الصيادين البلاد ولم يعودوا إليها إلّا بعد أن استقرّت الأمور في المنطقة، وهذه هي الصورة التي يرسمها لنا ألكسندر هاملتون: «أخذ عرب مسقط ملكية جزر البحرين (في مطلع القرن الثامن عشر) وعندئذٍ فإن صيادي اللؤلؤ الأصليين هجروا المنطقة ردحاً من الوقت، إلا أنهم وجدوا صعوبة الاستمرار في وضعهم الجديد، بخاصة وأن عملية صيد اللؤلؤ تشكّل موردهم الرئيسي، لذلك قرر الصيادون، ومعظمهم من العرب، العودة إلى حرفتهم السابقة والاستمرار في الصيد»[2].

وقد عمل الفرس، ولفترات غير قليلة قبل وصول آل خليفة،

---

(1) Thevenot, op. cit., p.161.

(2) Hamilton, op. cit., p.74.

على احتكار صيد اللؤلؤ في البحرين، وفرض ضرائب محددة من قبلهم، وهذا ما يدوّنه لنا برسونز في رحلته عام 1776 حيث يقول: «تقع عملية صيد اللؤلؤ بأيدي الفرس، الذين يرسلون الجباة لجمع الضريبة المقررة، وإن الصيادين الذين يعومون بعملية استخراج اللؤلؤ هم من الفرس، الذين اعتادوا على العمل منذ الصغر»[1].

على أن الغريب في أمر تلك الرواية، أن بارسونز وعلى خلاف كثير من الرحّالة الذين سبقوه أو جاؤوا بعده لم يشر إلى الغواصين العرب، واعتبر الموجودين من الفرس فقط، وهو أمر لا ينمّ عن تقدير دقيق للموقف.

على أن حقوق الصيد لم تلبث أن تغيّرت بمجيء آل خليفة إلى الحكم، وكان موريير أول رحالة إنكليزي سجّل لنا هذه الحقيقة عام 1808ـ 1809: «كان صيد اللؤلؤ قبل عشرين سنة يلتزم من قبل عدة شيوخ على طول الساحل، إلا أن شيخ البحرين من آل خليفة الذي أحرز ملكية نسبة معينة من ساحل اللؤلؤ أجبر المضاربين على أن يدفعوا له مبلغاً معيناً مقابل منحهم حق الصيد»[2].

---

(1) Abraham parsons, Travels in Asia and Africa (London, 1808), p.202.

(2) Morier, op. cit., p.53.

ومما يلفت النظر، أن إمارة البحرين في عهد آل خليفة، وجميع العرب في الساحل الغربي للخليج العربي، لم يكونوا يعدّون ممارسة الصيد في هذه المناطق أمراً محرماً، على الرغم من وجود حدود معيّنة لفعاليات كل طرف، ولا أدل على هذه الحقيقة من رواية ويليستد التي يقول فيها: «إن حق الصيد هو عام لكل أبناء الخليج، ولكن أولئك العاملين فيه بصورة واسعة هم أهل القرصنة (كذا) وأهل البحرين. وجرت العادة أن تحدّد مناطق الصيد للطرفين، فالقوارب التي تعود لأهل ساحل القرصنة (كذا) نادراً ما تتجاوز وراء حدود معيّنة، وبالتحديد إلى الشمال من حلول، بينما التي سجّلت بٱسم مواطني البحرين فإنها تتركز ما بين تلك الجزيرة وميناء القطيف.

وعند الانتهاء من عملية الصيد تعود القوارب البحرانية المحملة والعاملة في المناطق المجاورة لها إلى موانئها لغرض فتح المحارات الموجودة على ظهرها بينما تتقدم سفن ساحل القرصنة (كذا) للغرض نفسه إلى الموانىء العديدة الموجودة في بلادها. ولا تقل عدد القوارب العاملة في موسم صيد اللؤلؤ عن ثلاثة آلاف قارب»[1].

ويتّضح تأكيد هذه الحقيقة في رواية جيري، الذي وجد أن

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol. 1, p.114.

العرب على طوال السواحل العربية يعدّون حقوق الصيد عامة للجميع، حيث يقول: «يُعدّ العرب هذا الشاطىء على امتداد ساحلهم، وفي البحرين أيضاً، كثروة عامة لهم، وإن أي عربي يمكنه الغوص فيه سواء في البحرين أو في أي مكان آخر، ولا تمثل محاولة العربي للمشاركة في هذا العمل انتهاكاً أو سرقة»[1].

تلك هي بعض ملامح حقوق الصيد في سواحل الخليج العربي عامة والبحرين خاصة، وهي صورة لا تختلف كثيراً عن الوضع الذي ظلّ قائماً حتى عام 1920 عند زار جيمسان المنطقة: «إن البحرين هي الأكبر في مجموعة الجزر في الشاطىء الجنوبي الغربي من الخليج وتأتي أهميتها من موقعها في وسط استخراج صناعة اللؤلؤ. وفي أوائل صيف كل عام تتجمّع هنا، وفي جميع القرى الساحلية والجزر في الخليج العربي، ألوف القوارب الشراعية، ثم ينزل الغطاسون داخل المياه لجلب المحارات التي تفتح فيما بعد لاستخراج اللؤلؤ منها»[2].

ومن الجدير بالملاحظة، أن آل خليفة ومنذ اعتلائهم السلطة في البحرين عام 1783، عملوا على تنظيم صيد اللؤلؤ واستغلاله

---

(1) Geary, op. cit., vol.1, p.42.

(2) ر. أ. جيمسان، من القصير إلى ضرائب سلوى (1920) الوثيقة، العدد السابع، السنة الرابعة، يوليو/تموز 1985، ص 71.

لصالح بلادهم، حيث فرضوا ضريبة معيّنة على كل قارب، وفقاً لحجمه، وكانت من ثلاثة إلى خمسة دولارات، كما قدّرها ولستيد عام 1830[1]. ونظراً لغزارة إنتاج اللؤلؤ فإن الضريبة لم تعد مقتصرة على قوارب الصيد وإنما امتدّت إلى ما يُنتج منه أيضاً، وإلى ذلك يشير بلكريف بقوله: «ويحكم محمد بن خليفة سيطرته على اللؤلؤ، ويفرض ضريبة معيّنة على كل قارب يأتي بحثاً عن اللؤلؤ، فضلاً عن نسبة معيّنة يأخذها من الإنتاج، بينما لا يمكن لأي فرد أن يغامر بالبحث عن اللؤلؤ بدون الحصول على رخصة من الحكومة، إذ إن ذلك يجعله عرضة للمقاضاة أمام القانون وفقاً لإرادة الحاكم، ووفقاً لتقديرات تخمينية فإن عدد القوارب المشتركة في صيد اللؤلؤ حول سواحل البحرين بحثاً عن اللؤلؤ، لا يمكن أن تكون أقل من ألفين إلى ألفين وخمسمائة، ومع ذلك لم تقدم شكوى عن تخطّي العاملين في موسم الصيد»[2].

وآستمر الموقف كذلك حتى وقوفنا على رواية جيري عام 1878، التي تشير إلى ضريبة جديدة فرضت على عملية صيد اللؤلؤ إذ تقول: «يحصل شيخ البحرين على مورد ضخم من صيد اللؤلؤ، إذ إنه يفرض ضريبة مقدارها دولاراً واحداً عن كل

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.123.

(2) Palgrave, op. cit., vol.11, p.213 - 4.

غواص، وكذلك الشيء نفسه على أتباعه ممّن يمسكون الحبال، ولما كان هناك ما يقارب حوالي (25) ألف غوّاص ومثلهم من يجرّون الحبال، فإن دخله من هذا المصدر يجب أن يكون خمسين ألف دولار سنوياً. وأن هناك ضريبة مماثلة يفرضها الشيخ على كل مصائد اللؤلؤ»[1].

على أن زيادة موارد اللؤلؤ قد أثار اهتمام القوى الأوروبية بهذه الناحية، مما دفعها إلى الحصول على موافقة شيخ البحرين في إرسال بعض الطرادات البريطانية إلى المنطقة، بحجّة حفظ الأمن والنظام في أثناء موسم الصيد.

لم تخلُ مواسم صيد اللؤلؤ من نزاعات حادة بين العاملين في الغوص، بخاصة وأن آلاف القوارب ـ كما يقول جيري ـ كانت تتردد على شاطىء اللؤلؤ، خلال الموسم، وأنه ليس سهلاً دائماً السيطرة على مشاعر العرب الذين يحضرون المكان من مسافات بعيدة[2]. وغالباً ما يكون النزاع حول الشواطىء الجيدة التي تكون موضع جذب لكثير من القوارب على عكس المناطق الأقل جذباً التي فيها متّسع كبير ولكن الصراع حولها قليل[3].

وعلى أية حال، فإن هذه النزاعات في السابق كانت تنتهي

---

(1) Geary, op. cit., voll, p.46.

(2) Ibid, vol.1, p.41.

(3) Ibid, vol.1, p.46.

بإراقة الدماء والحروب القبلية، إلى أن وضعت إجراءات صارمة لمراقبة عمليات الصيد. وهناك يجب أن نعلم بأن روايات الرحّالة الأوروبيين، بدون استثناء، أخذت تطالعنا بأفكارها التي تعدّ بأن مراقبة الطرادات البريطانية، وبالذات إجراءات الكولونيل بيلي، هي المسؤولة عن وضع حدّ لهذه النزاعات وحفظ النظام في موسم الصيد. يقول جيري: (استطاع الكولونيل بيلي أن يحصل على موافقة عرب الساحل بالتوقيع على هدنة بحرية، وأن يحل جميع النزاعات (أثناء موسم الصيد) إلى تحكيم المقيم البريطاني في بوشهر. وينظر الشيوخ إلى طراداتنا باعتبارها وسيلة لحفظ النظام، إذ إنها تمكنهم من فرض الضريبة التي يفرضونها بهدوء وسلام»[1].

ونلتقي في الحقبة التي سبقت رواية جيري بمعلومات مهمة عن فعاليات الطرادات البريطانية يسجّلها لنا شاهد عيان، وهو أحد رجال البحرية الإنكليز، الذين كانوا برفقة إحدى الطرادات المتوجهة إلى البحرين أثناء موسم الصيد. «لقد توجّهت إحدى سفن الشركة نحو البحرين، على الساحل الغربي، وكان علينا أن نُري أنفسنا لصيادي اللؤلؤ، الذين هم في ذروة عملهم، ويغطسون لمسافات عميقة بحثاً عن اللؤلؤ من النوع الجيد والسعر المرتفع.

---

(1) Ibid, vol.1, p.46.

وتقيم إحدى طرادات الشركة هنا لمدة ثلاثة أشهر طوال موسم صيد اللؤلؤ (مايس/أيار وحزيران وتموز)، وذلك لحماية الغواصين العرب من الغارات المفاجئة الخالية من الرحمة التي تأتي من القطيف، ومن بقية المواضع الأخرى الموجودة في عرض البحر، على امتداد الساحل العربي، إذ ينحدر منها المهاجمون ليلاً فجأة، ويذبحون الغواصين جميعاً، ولا يتركون شيئاً وراءهم من اللؤلؤ»[1].

لقد أبدى الإنكليز اهتماماً واضحاً بالمحافظة على صيد اللؤلؤ وتجارته، بأعتبار أن رعاياهم، من التجّار البانيان الهنود، الذين كانت تفرض عليهم ضريبة، تبلغ (120) روبية (أي حوالي [80 باون استرليني] من جانب شيخ البحرين[2]، كانوا يحصلون في الوقت نفسه على نسبة كبيرة من تجارة التصدير والاستيراد في البحرين، بحيث إن ويكهام، كان يقترح بأن توضع إدارة الضرائب تحت الإدارة البريطانية، حيث يقول: «وبالنسبة لحجم هذه البلاد فإن شيخ البحرين يُعدّ غنياً جداً، ومن الممكن أن يكون أكثر غنى إذا ما جُمعت الضرائب بصورة دقيقة تحت الإدارة البريطانية. هذه هي إحدى الإصلاحات التي تحتاجها البلاد، طالما أن هناك قسماً مسؤولاً عن جمع الضرائب، ومن

(1) Shepherd, op. cit., p.110.

(2) Whigham, op. cit., p.40.

الممكن أن يتحسّن الميناء بواسطته، بالشكل الذي يؤدي إلى توسّع التجارة وتحقيق فائدة أكبر للجزر»[1].

على أن بريطانيا لم تكن الدولة الوحيدة التي تطلّعت للسيطرة على تجارة اللؤلؤ واحتكارها، وإنما نافستها ألمانيا في ذلك، من خلال ارتباطها الوثيق بالدولة العثمانية وادّعاء الأخيرة بالسيادة على بعض مناطق الخليج العربي. ففي عام 1895 كانت ألمانيا تنفذ خططها المبدئية في اسطنبول لغزو الخليج العربي، وحرضت العثمانيين في إحدى المرات لأن يحتلوا جزر البحرين، وبالفعل كما يقول ويكهام: (أنزلوا أحد القوارب المحلية المليئة بالرجال من إحدى المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، ولكن السلطات البريطانية أحيطت علماً بالمحاولة، واستطاعت إحدى طراداتها الموجودة في الخليج العربي من القضاء على تلك القوة على مرأى من المسؤولين العثمانيين الذين كانوا يراقبون الأحداث عن كثب من الشاطىء، وبذلك باءت المحاولة لأخذ ملكية جزر البحرين بالفشل)[2].

وعلاوة على ذلك فقد وضع الرأسماليون الألمان خططهم للسيطرة على مغاصات اللؤلؤ التي ظلّت بأيدي العرب لحقبة

---

(1) Ibid.

(2) Parfit, op. cit., p.83.

طويلة واحتكارها تجارياً، ففي عام 1901 ـ كما يقول بارفيت ـ اُتخذت الخطوة الأولى في هذا السبيل عندما نقلت الشركة الألمانية التجارية المسماة فونكهاوس Wonckhous مقرّها من لنجة إلى البحرين. وفي السنة التالية أقنع الألمان الموجودين في العاصمة العثمانية السلطان بأن يُعيد اُدعاءاته الاسمية بالسيادة على شاطىء اللؤلؤ الكبير، وفي الوقت نفسه بأن يمنح الألمان امتيازاً لتصنيع اللؤلؤ بوسائل علمية حديثة. وقد ظنّوا بأن مشروعهم هذا، سيجلب لهم ثروة غير محدودة لأصحاب رؤوس الأموال الألمان، وأن نسبة كبيرة من الأرباح ستعطى للسلطات العثمانية كلما تقدم العمل، وبطبيعة الحال فإن الأسطول الألماني سيكون ضرورياً في مثل هذه الحالة ليحلّ محل الأسطول البريطاني.

أبلغت بريطانيا السلطات بأن ادعاءات السيادة على الصيد في الخليج هي وهم وعبث، وعلى ذلك فإن الاحتكار الألماني سوف لن يعترف به. وعلى أية حال، قامت ألمانيا بمحاولة أخرى لتأمين موطىء قدم لها في ساحل اللؤلؤ الكبير، إذ طلبت من السلطان العثماني أن يأجرها جزيرة حالوب Jhalub [غير المأهولة وهي من الجزر القريبة لجزيرة دلما وتتبع إمارة قطر]. وتقع هذه الجزيرة في مركز عمليات الصيد، وهي ذات قيمة غير محدودة للصيادين عندما يكون الجو مصحوباً بالعواصف،

كما أنها ذات ميناء رائع محمي بالصخور، ويحتوي على مرسى آمن لآلاف من سفن الصيد. ومرة أخرى أعلمت السلطات البريطانية السلطان بأن من غير الممكن بالنسبة له أن يمنح ما لا يملك، وأن المشروع الألماني الصغير هو لامتلاك محطة للتزوّد بالفحم»[1].

وهكذا فشلت المحاولات العثمانية ـ الألمانية للسيطرة على موارد اللؤلؤ وتجارته، كما فشلت محاولات أخرى مماثلة قبل الحرب العالمية الأولى[2].

ـ عمليات صيد اللؤلؤ واستخراجه:

احتلّت البحرين شهرتها، منذ أقدم العصور وحتى القرن العشرين من صيد اللؤلؤ، وينقل لنا زويمر انطباعاً مهماً عن ذلك بقوله: «إذا كانت مصر هبة النيل، فإن بالإمكان تشبيه البحرين بأنها هبة اللؤلؤ، إذ لا شيء يمنحها تاريخها القديم، أو يعطيها أهميتها الحديثة بقدر اللؤلؤ».

ونظراً لأهمية اللؤلؤ في تاريخ البحرين، سنحاول التعرّف على موسم صيده، وطرق استخراجه، والمشكلات التي تواجه

---

(1) Ibid, pp.81 - 82.

(2) Ibid, p.82.

هذه الصناعة، منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى بداية القرن العشرين.

ـ مواسم صيد اللؤلؤ:

على الرغم من أن موسم صيد اللؤلؤ يمتدّ ما بين شهر حزيران وشهر أيلول، إلا أن هناك فترات يجري فيها الغوص أكثر من غيرها، فضلاً عن أن الرحّالة الأوروبيين الأوائل قد أشاروا إلى هذه الفترات بصورة عامة، في حين قسّمها الرحّالة المتأخرون وفقاً لفترات محددة. ولعل من أقدم الرحلات التفصيلية المتوفرة لدينا عن ذلك هي رحلة تكسيرا التي تقول: «ويبتدئ موسم صيد اللؤلؤ في البحرين في شهر حزيران (يونيو) أو في شهر تموز (يوليو) ويستمر عادة إلى شهر آب (أغسطس)، ويتكوّن الأسطول من 200 سفينة (من نوع طرادة) 100 منها للبحرين و50 لجلفار و50 من نخيلو»[1].

ولا تختلف رواية تيفنو عمّا ذكره تكسيرا إلّا من حيث عدد السفن المشتركة في الصيد ـ إذ جاء فيها: «وتشتهر جزر البحرين بصيد اللؤلؤ، وذلك في أشهر حزيران وتموز وآب وأيلول. . .

---

(1) Teixeira, op. cit., p.176; See also Shepherd, op. cit., p.116.
انظر أيضاً علي أبا حسين، و.ب.ك.، ناراين، وثائق تاريخية عن صيد اللؤلؤ في البحرين، مجلة الوثيقة، العدد العاشر، السنة الخامسة، يناير/كانون الثاني 1987، ص 118.

وفي غضون ذلك يمكن للمرء أن يرى حول البحرين ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف سفينة من نوع بارك Bark»[1].

وبينما يقصر بارسونز موسم الصيد على شهر تموز والشهر الذي يليه، وربما لفترة تطول لبضعة أيام أخرى[2]، فإن زويمر يجعله ما بين شهر حزيران وشهر تشرين الأول، وحتى لفترة أطول إذا تهيأ جو حار مبكر[3].

وعلى هذا بدأ الرحّالة الأوروبيون يربطون بين موسم الغوص وارتفاع درجات الحرارة، التي لا تبدأ قبل نهاية شهر مايس/أيار[4]. وعالج جيري الأمر بنفسه بقوله: «يبدأ الغوص في شهر حزيران، على طول الساحل عموماً، حيث يكون الماء ضحلاً، ولكن حول البحرين، حيث العمق كبيراً، فإنه لا يجري حتى شهر تموز، عندما تكون حرارة الشمس قوية وتجعل الماء دافئاً، وتستمر عمليات الغوص خلال شهري آب وأيلول، حيث يشترك فيها حوالي ألفي قارب عندما يكون موسم الغوص في ذروته»[5].

---

(1) Thevenot, op. cit., p.161.

(2) Parson, op. cit., p.202.

(3) Zwemer, op. cit. 1, p.100.

(4) H. S. Cowper, Through Turkish Arabia (London, w. H. Allen, co, 1894), p.439.

(5) Geary, op. cit., vol.1, p.42.

والأفضل من ذلك عرضاً واقعياً ما نجده في رحلة ولستيد، التي قسم فيها صيد اللؤلؤ إلى موسمين؛ الأول ويدعى بـ «الغوص القصير البارد» والثاني ويسمى بـ «الطويل ـ الحار». وبالنسبة للأول فهو شائع في كل مكان، ذلك أن الجو البارد لشهر حزيران يجعل الغوص مقصوراً على طول الساحل وفي المياه الضحلة، أما الثاني فتجري فيه عملية الصيد عندما تكون درجة الحرارة شديدة في شهر تموز وآب، والنصف الأول من أيلول، حيث يتردد الصيادون على شاطىء البحرين، ويكون عمق الماء فيها أكثر من سبع قامات، ولذلك فإن الغواصين يصبحون في ظروف غير ملائمة عندما يكون الماء بارداً. وفي الحقيقة فإنهم لا يستطيعون القيام إلّا بالقليل عندما تكون المياه حارة بحرارة الجو، ومن المعتاد فإنها تصبح أكثر في أشهر الصيف الحارة»[1].

وإلى جانب ما ذكرناه، فإن هناك رحلات أخرى قد اهتمّت بتقسيم موسم الصيد إلى ما يُعرف بموسم (الغوص الصغير)، وموسم (الغوص الكبير)، ويقول كورستجي في ذلك: «يبدأ موسم صيد اللؤلؤ في أوائل نيسان وينتهي في تشرين الأول، وينقسم إلى موسم صيد الربيع، وموسم صيد الصيف والشتاء.

(1) Wellsted, Travels to the city of the calihps, vol.1, p.116.

والأول والآخر يكون مقصوراً على المياه الضحلة، أما الثاني فيكون في المياه العميقة»[1].

ـ طرق الغوص وتقاليدها:

لم يطرأ تغيير كبير على طرق صيد اللؤلؤ منذ مئات السنين، بدليل أن سايكس الذي زار البحرين في مطلع القرن العشرين يستشهد بما قاله فارثيما في مطلع القرن السادس عشر، ويجد نفسه غير قادر على إضافة شيء عمّا قاله الأخير حول طريقة صيد اللؤلؤ التي وصفها بصورة دقيقة عندما يقول[2]: «ويقع بالقرب من هذه الجزيرة (أي هرمز) على مسافة تبعد رحلة ثلاثة أيام، أضخم أنواع اصطياد اللؤلؤ المعروف في العالم، وأن طريقة الصيد تجري وفقاً لما سأرويه. يوجد هناك صيادون معروفون مع قوارب صغيرة وهم ينزلون مربوطين بحجر كبير، أحد طرفيه بالكوثل (مؤخر القارب) والطرف الآخر بالقيدوم (مقدم القارب)، وذلك من أجل أن يبقى القارب ثابتاً، ثم يُرمى حبل آخر إلى الأسفل مربوط بحجر أيضاً إلى القعر. وفي وسط القارب يوجد أحد الصيادين، الذي يعلق زوجين من الحقائب حول رقبته، ويربط إلى إحدى قدميه حجراً كبيراً، وينزل تحت الماء بالقدر الذي يستطيع البقاء، وذلك من أجل العثور على

(1) Cursetjee, op. cit., p.57.

(2) P. M. Sycles, Ten thousand Miles in persia, p.241.

المحارات التي يوجد فيها اللؤلؤ، وكما وجدنا ذلك فإن الصياد يضعها في حقائبه، ومن ثم يترك الحجر المربوط في قدمه، ويصعد إلى الأعلى في إحدى الحبال المذكورة»[1].

وكما هو الحال بالنسبة لطرق الغوص التقليدية، فإن القوارب التي استخدمت للغرض نفسه لم يجر عليها تغيير كبير. ولا بد هنا أن نضع رواية زويمر حول قوارب الصيد موضع الاعتبار. فقد ذكر: «أن قوارب الغواصين هي نفس قوارب أسلافهم التي استخدموها قبل أن يطرد البرتغاليون من هرمز عام 1622. وحتى السندباد قد عرف الحبال والأشكال والأشرعة. وهذه القوارب هي من ثلاثة أنواع، متشابهة تماماً في مظهرها الخارجي، ولكن الاختلاف في الحجم وتسمى (البقارة) و(الشوعي) و(البتيل). وإن جميع القوارب مخططة ومبنية بشكل جيد من قبل المواطنين الذين يجلبون الأخشاب من الهند. وبالنسبة للبقية فإنها تصنع في البحرين بأستثناء البكارة Pulley-Block التي تجلب من بومبي، وتحاك ملابس البحارين في المنامة، وتفتل الحبال من ألياف النخيل التي لا تغزلها ماكنة

---

(1) Iudovico di Varthema, The Itinerary of Iudovico di Varthena of Bologina from the 1502 tolso 8 translated From the original Italian by John Winter Jones (London the Argonand press, 1928), p.38.

ومما يذكر أن فاريثما لم يشر صراحة إلى اسم البحرين، لكن المسافة التي ذكرها وغزارة إنتاج اللؤلؤ تدلّ على ذلك.

ذات قيمة، وحتى الحبال الطويلة، والمسامير الحديدية الناعمة التي تمسك القارب إلى بعضه فإنها تطرق في سندان أحد الحدادين البحرانيين»[1].

ووفقاً لهذا التطابق الكبير الموجود في طرق الغوص على اللؤلؤ قديماً وحديثاً، لذا سنتعرض لعملية الغوص وطرق استخراج اللؤلؤ من البداية حتى بيعه وتصديره إلى الأسواق المحلية والعالمية.

يضم القارب الكبير الذي يُستخدم في عملية الغوص ما بين عشرين إلى أربعين رجلاً، وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين، قسم يقومون بعملية الغوص وهم أقلّ من النصف وقسم آخر يبقون في القارب لإنزال الغواصين وسحبهم[2]، ويسمّون محلياً (بالسيوب). وعلى أي حال، إذا أراد المرء أن يعرف معلومات تفصيلية عن عملية الصيد في فترة مبكرة، فعليه أن يعود إلى رواية تيفنو التي تقول: «يوجد في كل سفينة صيد عدد من الرجال الذين يغوصون إلى عمق البحر لالتقاط المحارات. ويعمل الآخرون على رفعهم إلى الأعلى. وتذهب سفن الصيد مسافة (15 أو 20 أو 30) فرسخاً عن البحرين، على طول الساحل، حيث يعتقدون أن هذه المنطقة تحتوي على صيد جيد، ويأتون

---

(1) Zwemer, op. cit., 1, p.101.

(2) Ibid, p.102.

إلى الشاطىء على عمق خمس قامات، حيث يستعدّ غواصان للقيام بالعمل في كل جانب من أجل اقتلاع محارات اللؤلؤ. وإن كل استعداداتهم تقوم على تجريد أنفسهم من الملابس، وأخذ قطعة معينة من القرن المشقوق بطريقة تشبه الكماشة، التي قدّمها لي أحد الرجال، والتي يعلّقونها دائماً حول رقابهم بخيط مصنوع من القنّب.

وقبل أن يقفزوا إلى الماء فإنهم يضعونها حول رقابهم، ويستخدمونها من أجل حفظ مناخرهم مغلوقة بحيث لا يدخل إليها الماء، وإلى جانب هذه المعدات، فإن كلّ غواص يزوّد نفسه بحجرة كبيرة يربطها بحبل طويل وبسلة تربط بحبل آخر وتربط الحجارة بمقدمة قدمه، آخذاً السلة في يده، تاركاً نهاية الحبلين في الأعلى، غاطساً إلى قعر الماء، وفائدة الحجارة أنها تنزل حالاً إلى القعر، وحينما يصل إلى هناك فإنه ينزع الحجارة المربوطة بالحبل من على قدمه، حيث يسحبونها إلى الأعلى، وبدون ضياع للوقت فإنه ينتزع بسرعة كل محارات اللؤلؤ التي يراها، ويضعها في السلة إلى أن تمتلئ.

وحالما يفرغ البقية من إخلاء السلة المحملة باللؤلؤ، يقوم الغوّاص بأخذ قسط من الراحة وتدخين غليون من التبغ، وبعدها يعود مرة أخرى إلى القاع بنفس الطريقة، ويكرر ذلك عدّة مرات ما بين الثامنة صباحاً حتى الحادية عشرة. وعندئذٍ يذهب

الغواص مع رفاقه لتناول الغذاء، ثم يعودون إلى عملهم مرة أخرى ويستمرون على هذا المنوال حتى الثالثة مساء، وعندها ينصرفون عن العمل لأن الماء يصبح بارداً»[1].

وفي نهاية القرن التاسع عشر يمكننا الاستشهاد برواية زويمر التفصيلية حول عملية الغوص، إذ جاء فيها: «لا يلبس الغوّاصون ملابس مصممة لعملهم، ولكنها ملابس متوارثة بٱستثناء العظام والخبط، وبالنسبة للأول فإنه مخصص للمنخرين إذ إنه يصنع من قطعتين نحيفتين من القرن تربط سوية على هيئة ربع دائرة من أجل أن تتلاءم مع الجزء الأسفل من الأنف وحفظه من الماء. وله رأس مخرم ويمر عبره خيط أو سلك يفصله عن رقبة الغواص عندما لا يستعمله. وهناك الخبط أو واقية الأظافر وهي مصنوعة من الجلد، وذلك لحماية الأظافر عند جمع محارات اللؤلؤ عند النزول إلى قعر البحر، وفي ذروة موسم الصيد فإن سلالاً كبيرة مليئة بواقيات الأظافر، ومن كل الأحجام، تعرض للبيع في السوق، ويستخدم كل غواص طاقمين (عشرون) من واقيات الأظافر في الموسم، وهناك سلّة من حجر (حصاة) ثقيلة لإكمال عدّة الغوص. وهذه الحجرة يعتمد عليها الغواص عندما يغطس إلى الأسفل للمرة الأولى، إذ إنها مربوطة بحبل وتمرّ ما بين مقدمة أقدامه، وترفع عند نزوله، وهناك حبل آخر يصل إلى

---

(1) Thevenot, op. cit., p.162.

الغوّاص وسلته وبواسطته يعطي الإشارة التي يسحب بعدها حالاً»[1].

ومن قراءة هاتين الروايتين نستطيع الوقوف عند بعض القضايا العامة التي كانت عليها عملية الغوص على مرّ القرون، حسبما ذكرها لنا الرحّالة الأوروبيون.

فملابس الغواصين مثلاً لم تتطوّر كثيراً، بل إن معظمهم كما يقول شيفرد Shepherd: «كانوا ينزلون عراة كما خلقهم الله»[2].

ولا تختلف الأدوات التي يستخدمها الغوّاصون منذ مطلع القرن السادس عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر. فالحبال التي يربط بها الغواصون، والحجرة (الحصاة) الثقيلة التي تساعدهم في الغطس إلى الأسفل، والملقط البدائي الذي يبقي الأنف مغلقاً ولحفظه من دخول الماء إليه، والشمع الذي يوضع في آذانهم لمنع دخول الماء إليها، والسلال المصنوعة من القنّب التي توضع فيها محارات اللؤلؤ، وهي أمور تتكرر عند جميع الرحّالة ـ وبنفس الصورة ـ على مرّ القرون[3]. وليس ذلك

---

(1) Zwemer, op. cit., 1, p.102.

(2) Shepherd, op. cit., p.112.

(3) عن رواية أخرى انظر:

Wellsted, Travels to the city of the calihps, vol.1, p.121; Geary, op. cit., vol.1, p.44; Cowper, op. cit., p.204.

فحسب، بل إن الغواصين، كما يقول بارسونز، كانوا يعلّمون أطفالهم، أو بقية الشبان الصغار فن الغطس، وذلك عن طريق حملهم إلى الأسفل في الشواطىء الضحلة في البداية، ومن ثم العميقة بالتدريج، حتى يصبحون خبراء في المهنة، وليس شائعاً بالنسبة للشباب في سن الثانية عشرة القيام بٱستخراج اللؤلؤ من الشواطىء العميقة»[1]. وربما يكون من المفيد في هذا المجال الاستشهاد بما ذكره بنت الذي كان موجوداً في البحرين عام 1889، بأن الغواصين يعارضون كل المحاولات التي تجري لتحسين أدوات الغوص ووسائلها، سواء الحصاة التي تربط بأقدامهم أو الملقط الواقي لأنوفهم، أو الشمع الحامي لآذانهم، وصفوة القول جميع المعدات المطلوبة[2].

على أن هناك ناحية مهمة تتعلق بعملية الغوص وقد شغلت بال الرحّالة الأوروبيين، الذين تعرّضوا لها ما بين مصدق ومكذّب، ألا وهي مسألة المكوث الطويل تحت الماء. فشيفرد، على سبيل المثال، أشار إلى الفترة التي يستغرقها الغوّاص تحت الماء، ولكنه لم يتحقق منها، إذ يقول: «ينزل الغوّاص بسرعة إلى الماء من قبل رفاقه، وحالما تطأ أقدامه القعر فإنه ينزع الحجر، الكرة الحديدية، وبنفس الطريقة السريعة التي أُنزل بها

(1) Parson, op. cit., p.204.

(2) Bent, op. cit., p.2.

فإنه يسحب إلى الأعلى بالطريقة نفسها، حيث ينزل غوّاص آخر، ويخرج بطريقة مماثلة، تثير دهشة الناس، للسرعة التي ملأ فيها السلة. وبعد أن يتنفّس تنفساً عميقاً، ينزل إلى الأسفل مرة أخرى، وفي الغالب، فإنه يستغرق تحت الماء ما بين خمس إلى ست دقائق، وهو وقت لم أقم بتدقيقه»[1].

أما بارسونز فلم يكن ليصدق ما سمعه عن بقاء الغواص تحت الماء: «ويبقى بعض الغواصين تحت الماء فترة طويلة، وفي بعض الأحيان تقال روايات بهذا الشأن لا يمكن تصديقها»[2].

وبينما لم يعترض جيمس موريير على المدة الطويلة التي يقضيها بعض الغواصين تحت الماء، فإن آخرين جادلوا كثيراً في هذه المسألة وآعتبروا بأن هناك حدوداً معيّنة فقط يمكن تصديقها، فبالنسبة لجيمس موريير يقول: «بإمكان الغواصين المكوث تحت الماء لمدة خمس دقائق، وإن الغواصين يتعاقبون الواحد تلو الآخر بسرعة، وذلك لأن حالة التأخّر تحول دون تجدد طاقتهم»[3].

يتّفق رحالة كثيرون بأن الوقت الذي يستغرقه الغواص تحت

Shepherd, op. cit., p.113. (1)

Parson, op. cit., p.205. (2)

Moriere, op. cit., p.54. (3)

الماء لا يمكن أن يكون أكثر من دقيقة واحدة أو دقيقة ونصف، وقد يتعدّى ذلك لمدة دقيقتين كاملتين[1]، ولكن لم أسمع شخصاً ـ كما يقول بلكريف: «إن بإمكان الغواص أن يكبح أنفاسه لمدة أطول»[2]، إن تجاوز هذه المدة، كما يقول جيري هو موضع شك[3].

وقد كان من الطبيعي أن يتّجه الغواصون بأبصارهم إلى أعماق الماء، حيث توجد المحارات الثمينة، إذ تغطى اللآلىء بالماء على عمق 15ـ 30 قدم، وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك[4]. ولذلك فعلى الغواصين النزول إلى أعماق الماء لأن ما يحصلون عليه يزداد تبعاً لغوصهم العميق، بخاصة وأن اللآلىء الكبيرة يمكن العثور عليها عموماً في الماء العميق[5]. ويضيف جيري إلى ذلك قوله: «يمكن العثور على أجود أنواع اللؤلؤ في أعماق الماء، والقيعان التي تُعدّ الأحسن هي تلك التي توجد في الرمال المضيئة ـ الملوّنة ـ في الشواطىء المرجانية. ويظن بأن الأرض أو الرمال السوداء تكون مادة ضارة للّؤلؤ. وتتحرّك

---

(1) Wellsted Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.121; Geary, op. cit., voll, p.440; Zwemer, op. cit., 1, p.44 - 5; Cursetjee, op. cit., p.57.

(2) Palgrave, op. cit., p.214.

(3) Geary, op. cit., vol.1, p.45.

(4) Parsons, op. cit., p.204.

(5) Moriere, op. cit., p.54.

المحارات في القعر أو على مقربة من نتوءات المرجان، أو أعشاب البحر، ولذلك يراها الغواصون من قواربهم، فيغطسون لتأمينها ووضعها في سلالهم»[1].

- عملية استخراج اللؤلؤ ومخاطرها:

عندما تبدأ عملية صيد اللؤلؤ تشترك مئات بل آلاف القوارب فيها، حتى تبدو المناسبة، كما يقول تكسيرا: «منظراً جميلاً وحيوياً متسماً بالنشاط والحيوية»[2]. وقدر الرحّالة نفسه عدد السفن المشتركة في مطلع القرن السابع عشر بحوالي (4500) سفينة، و(30,000) ألف عامل[3]. على أن هذه الأعداد كانت تختلف من موسم لآخر، وفقاً لظروف مختلفة تتعلّق بقدرة الملتزمين على تهيئة قوارب الصيد، أو على طبيعة الموسم نفسه.

وتدلّ الإشارات المختلفة التي أوردها الرحّالة الأوروبيون على أن هناك اختلافاً كبيراً في أنواع قوارب الصيد وأعدادها، وفقاً للفترات التي تناولوها، فبينما يقدّر ولستيد عام 1835 عدد سفن البحرين بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة قارب، فإن من جاء بعده قدّرها بشكل آخر. يقول ولستيد: «تختلف أحجام القوارب المستخدمة في الصيد، وطريقة بنائها، إذ تتراوح ما بين عشرة

(1) Geary, op. cit., vol.1, p.45.

(2) علي أبا حسين، وثائق تاريخية عن صيد اللؤلؤ في البحرين، ص 118.

(3) المصدر نفسه، ص 118ـ 120.

إلى خمسين طناً. وتقدّر عدد القوارب التي تهيئها جزيرة البحرين في موسم واحد، ومن مختلف الأحجام، بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة قارب»[1].

وقد يبدو غريباً أن ولستيد اعتبر بأن هذه السفن تعود لجزر البحرين وحدها، في حين أن هناك إشارات كثيرة تدلّ على اشتراك سفن أخرى في عملية الصيد وفي هذا يشير جيري عام 1878: «من بين الخمسة آلاف قارب التي تشترك في صيد اللؤلؤ على امتداد الخليج، فإن حوالي خمسمائة قارب منها فقط تعود لأهل البحرين»[2].

وأشار زويمر عام 1896 إلى مثل هذا الرقم والفكرة بقوله: «تبلغ عدد القوارب المشاركة في الصيد حوالي تسعمائة، وتأتي مئات القوارب إلى شاطىء اللؤلؤ من موانىء أخرى من الخليج»[3].

ومع وفرة السفن المشاركة في عملية صيد اللؤلؤ فإنها تخضع جميعاً لنظام معيّن، بل لنظامين. الأول: الذي يشارك فيه الغواصون وبقية العاملين في تأجير قارب أو عدّة قوارب

---

(1) J. R. Wellsted Travels in Arabia- in 1835- (London, John Muray, 1838) vol.1, p.261.

(2) Geary, op. cit., vol.1, p.42.

(3) Zwemer, op. cit., 1, p.100.

لحسابهم الخاص خلال موسم واحد، أما النظام الثاني، ففيه يشترك الغواصون مع ملتزمين رئيسيين، ويقسم الصيد وفقاً لاتفاق يعقد بين الطرفين، ولكن النظامين، كما يلاحظ في كتب الرحلات، يمثّلان قدراً كبيراً من الإجحاف، لما يقومان عليه من الإضرار بمصالح الغواصين والعاملين في صيد اللؤلؤ على حدّ سواء. وتلك هي انطباعات الرحّالة الإنكليزي مورييرالذي يضع يديه على هذين النظامين بقوله: «وفي الوقت الحاضر (أي مطلع القرن التاسع عشر) فإن تجارة اللؤلؤ ما تزال تستخدم عدداً كبيراً من القوارب التي تنفذ كلياً من قبل الأفراد، إذ إن هناك نوعين من المضاربة الأولى: أن يقوم الملتزم بتأجير قاربه شهرياً أو لموسم واحد، ويرسل في القارب وكيله ليشرف على عملية الصيد، مع طاقم مؤلف من حوالي خمسة عشر رجلاً، وبضمنهم خمسة أو ستة غواصين. ويبدأ الغواصون عملهم منذ ظهور الشمس حتى غروبها، وإن المحارات التي يستخرجوها تسجل أولاً بأول لدى مشرف، وعندما يأتي اليوم إلى نهايته، فإنهم يفتحونها على قطعة من الكتان الأبيض، ويظهر المشرف (الوكيل) درجة عالية من الانتباه والحذر في مراقبة كل محارة تفتح، ذلك لأن الرجل عند فتحه المحارة وعثوره على لؤلؤة قيّمة، قد يضعها في فمه حالاً، وفي النهاية فإنه قد يحصل على هدية. إن مجمل هذه العملية تكلّف حوالي (150) بياستر (أو

دولار إسباني)، ويحصل الغواص على عشرة بياسترات، ويحصل بقية الطاقم على نسبة معيّنة.

أما النظام الثاني، فهو أفضل طريقة للتعامل، إذ يعقد اتفاق ما بين الطرفين، حيث يتحمّل أحد الأطراف كل تكاليف القارب وتجهيزات العملية، في حين يدير الطرف الآخر عملية الصيد. أما اللؤلؤ الذي يتم الحصول عليه فإنه يخضع للتقييم وبالتالي يقسم بينهما. ولكن الملاحظ أن الملتزم يخوّل وفقاً لشروط المشاركة بأن يشتري النصف الآخر من اللؤلؤ بنسبة 10% أقلّ من سعر السوق»[1].

وفي ظل هذين النظامين يجب أن نتوقع صوراً لمختلف اتفاقيات الصيد. كما يقول بارسونز: «إذ يحدث أن الغواص أو المتعاقد معه أن يجرب حظه في الموسم. إذ يحضر الغواص القارب الذي يملكه وعندما يصعد إلى السطح، فإنه يسلّم المحارات إلى شخص فيه، كما أنه حينما يستبدل ملابسه أو يشعر بالجوع، فإنه يذهب إلى قاربه حيث يأخذ قسطاً من الراحة»[2].

وينقل لنا كلّ من ولستيد وجيري صورة متشابهة للإجراءات التي كان يقوم بها الغواصون في عملية صيد اللؤلؤ في القرن التاسع

---

(1) Moriere, op. cit., p.53 - 4.

(2) Parsons, op. cit., p.203.

عشر إذ يقول ولستيد: «ويظن أن الإجراء التالي هو المتّبع في عملية الصيد. إذ يتفق خمسة غواصين وخمسة [سيوب] ويستأجرون قارباً سوية، وربما يكون المموّل قد أقرض هؤلاء العشرة رجال مائتين وخمسين (قطعة نقدية فضية)، لإعالة عوائلهم خلال الجزء المنصرم من السنة، بخاصة إذا كانوا غير محظوظين في صيد السنة الماضية، ولم يحصلوا على شيء ذي قيمة.

ولكن إذا كان الموسم جيداً، فإن الحصول على ما يعادل ألف كراون ألماني، يمثّل نجاحاً كبيراً أو أنه يفوق نسبة المعتاد للموسم الواحد، وعند ذلك يوزّع المبلغ بالشكل التالي:

	1000
1 ـ يعطى نسبة 1/ 11 للمموّل مقابل القارب	90
	910
2 ـ يعطى مبلغ 250 كراون مقدماً لإعالة الصياد	250
	660
3 ـ توضع نسبة 100% فائدة على مبلغ الـ 250	250
	410
4 ـ تدفع ضريبة مقدارها 5 كراونات عن كل صياد إلى شيخ أو حاكم الجزيرة.	50
	360 الباقي

وعلى هذا يكون نصيب الصياد الواحد هو 360 كراوناً فقط»[1].

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.118; Geary, op. cit., vol.1, p.43.

وعلى أي حال، إذا كان الغواصون غير محظوظون، وصادفهم موسم سيئ، كما يحدث في بعض الأحيان، فإن المبلغ المدفوع لهم يتعذّر إرجاعه، وعند ذلك يصبحون وإلى الأبد تحت رحمة الممولين الجشعين، إلا أنه قد يحدث، كما يقول ولستيد وجيري: «أن يحصل الغواصون على مجموعة من اللآلىء الكبيرة الجيدة، وهذا ما يجعلهم قادرين على التخلّص من التزاماتهم بسهولة. وقد يتحوّلوا أنفسهم إلى ممولين صغار، ولكن المسألة الأخيرة التي أشرنا إليها قد لا تكون إلّا أمراً نادراً»[1].

على أن النظام الثاني قد يكون أكثر جشعاً وٱبتزازاً لأنه يقع عموماً بأيدي الملتزمين، الذين يجنون معظم الأرباح بطريقة أو بأخرى[2]. ويقدم لنا الرحّالة ولستيد تفاصيل أخرى عن هذه العملية، تكمل الصورة التي ذكرناها إذ يقول: «يجني ثمار عملية الصيد الملتزمون، بينما يتحمل المنتجون أو الغواصون عملية الاستغلال الكبيرة التي تفرض عليهم بحيث لا يجدون لقمة عيشهم. فالتجار (أو أصحاب رأس المال) يقدمون أموالهم

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.118; Geary, op. cit., vol.1, p.44.

(2) Treacher collins, In the Kindom of the shah in 1894 (London, T. Fisher unwin, 1896), p.19.

للصيادين بنسبة 5% وكمية من التمور والأرُزّ، وبعض المواد الضرورية الأخرى، وجميعها تقدّم وفقاً للأسعار التي يحدّدها المموّل، وكذلك فإنه يؤجر قوارب الصيد لهم التي يحقق عن طريقها نسبة من الفوائد الإجمالية عمّا يصطادونه، وأخيراً، فإنه يشتري اللؤلؤ منهم تقريباً بنفس الأسعار التي يحدّدها هو، وهذا ما يجعل الغواصين التعساء مدينين له بٱستمرار وتحت رحمته»[1].

ولا تقلّ رواية جيري أهمية عن رواية ولستيد وذلك لما تضمّنته من معلومات تفصيلية عن طريقة المشاركة في صيد اللؤلؤ، وما لها من آثار سيئة على الغواصين إذ جاء فيها: «يزوّد كل قارب ما بين عشرة إلى عشرين وربما ثلاثين شخصاً للعمل فيه، وتقسّم عملية الصيد ما بين عشرة شركاء هم المالك، أو قائد السفينة، ويحصل على نسبة 2/ 10 والغواصون على ثلاثة أعشار، و(السيوب) على نسبة 2/ 10، وأما النسبة الباقية التي قدرها ثلاثة أعشار فتوزّع على تجهيزات الطاقم.

على أن معظم الشركاء في السفن مدينين بشكل كبير إلى وكلاء تجار اللؤلؤ، والعديد منهم هنود، ويضطر الشركاء إلى بيع جميع اللؤلؤ الذي يصطادونه إلى هؤلاء الوكلاء أو الممولين وفقاً

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.117.

لتقديراتهم الخاصة، هذا فضلاً عن شراء التجهيزات التي يحتاجونها بالسعر الذي يحدّده الأخيرون»[1].

وليس بالغريب في الأمر أن نجد أنواعاً أخرى من التعاقد في صيد اللؤلؤ، يشتغل الغواصون بموجبها على أساس آخر يتّفق عليه، وهذه الصورة ينقلها لنا بارسونز وزويمر، يقول الأول: «يمكن أن يتّفق الغواصون، لقاء أجر يومي أو أسبوعي أو شهري، أو لموسم كامل، وذلك بأن يستلموا مبلغاً معلوماً لقاء عملهم. وفي كل الأحوال، فإن جميع المحارات التي يستخرجونها من تحت الماء، يسلمونها مباشرة إلى الشخص الذي يتعاقدون معه»[2].

أما زويمر فيقول: «لعله من الضروري القول بأن الغواصين لا يستلمون المال الذي يتناسب مع جهدهم وكدّهم. إذ إنهم جميعاً ضحايا (نظام المضاربة والالتزام)، وبشكله السيئ، حيث يجبرون على شراء كل تجهيزاتهم من أسيادهم والنتيجة هي أنهم يبقون مدينين لهم، بل عبيداً لهم في الغالب.

تعدّ القوارب عموماً ملكاً للتجار، في حين لا يدفع لأفراد الطاقم إلّا مبلغاً قليلاً لقاء عمله السنوي، إذ إنهم لا يستلمون إلّا

(1) Geary, op. cit., vol.1, p.42.

(2) Parson, op. cit., p.203.

مكافآت صغيرة عندما يستخرج الغواص لآلىء من حجم ولمعان خاص، وفي الشتاء يبقى الغواصون بدون عمل وهذا يجعلهم محملين بديون تُضاف إلى حساب الموسم القادم.

وفي ظل هذه الظروف القاسية والممارسة الطويلة فإن أهل الجزيرة قد أصبحوا أيضاً تحت وطأة ظروف المضاربة في السوق، وحتى بالنسبة للصيادين الفقراء فإنهم سيضيعون ويفقدون رهانهم. إذ ليس من بين الثلاثين ألف ممّن يعملون في عملية الغوص في منطقة الخليج مع قواربهم الخمسة آلاف، ممَّن أصبحوا أغنياء من خلال عملية استخراج اللؤلؤ وبيعه، إذ إن الفائدة الحقيقية تذهب لأولئك الذين يبقون على الشاطىء، من المضاربين العرب والهنود من بومبي الذين يتعاملون مباشرة مع برلين ولندن وباريس، وإن اللؤلؤ غالباً ما تتضاعف أثمانه إلى الثلث، حتى قبل أن يصل إلى أسواق الهند، وذلك تبعاً لتغيّر الناس الذين يشترونه»[1].

ولعلّ من حقنا أن نتساءل كيف استطاع هؤلاء التجار إجبار العرب على الخضوع لهم وسلبهم بهذه الصورة؟ ونجد الإجابة على هذا السؤال في إحدى روايات جيري التي تقول: «من المحتمل أن الأشخاص المقترضين، قد شعروا بمرور الزمن بأنه

---

(1) Zwemer, op. cit., 1, p.100 - 10.

قانون طبيعي بأن يعود اللؤلؤ إلى التجّار وليس إلى الغواصين، الذين لهم الحق فقط في الإبقاء على مورد رزقهم»[1].

وقد يكون من المناسب في هذا المجال أن نقف عند رواية كوبر Cowper لتعزيز ما قلناه: «إن معظم اللؤلؤ الذي يتمّ صيده يجد طريقه إلى بومبي. إنه نظام رهيب، ذلك لأن الغواصين المساكين، الذين يدمِّرون صحّتهم وقوّتهم بهذه العملية غير الطبيعية، يبقون في فقر مدقع في اعتمادهم على التجّار الهنود والعرب الجشعين. ومن سوء الحظ أن (عملية المضاربة والالتزام)، غير معروفة في الخليج، لكن الظاهر أن الغواصين مُكرهون على بيع لؤلؤهم إلى أسيادهم بالأسعار التي يحددونها، وبالقوارب التي يؤجروها لهم والمؤن التي يزودوها بأسعار عالية جداً، وفي بعض الأحيان قد يموت أحد هؤلاء الغواصين جوعاً، بينما يؤدّي عمله لأن يصبح الآخرون من أصحاب الملايين»[2].

وفي سلسلة عمليات الصيد نشير إلى فتح المحارات وتنظيفها. ومن الملاحظ، كما يقول بارسونز: «إن القوارب مرقّمة جميعها، ولا يسمح لأحد أن يفتح المحارات في قاربه،

---

(1) Geary, op. cit., vol.1, p.42.

(2) Cowper, op. cit., p.440.

إذ يترتّب عليه بأن يجلبها إلى الساحل في ساعة محددة، حيث تفتح بحضور موظف خاص، وإن اللآلىء الذي يتم العثور عليها يجب أن تحمل إلى المحصل، الذي يستلم الضريبة فيسدل الستار على عمل اليوم المعتاد»[1].

وفي هذه العملية ذاتها، فإن هناك عدة طرق لفتح المحارات، ولكن الطريقة الأكثر شيوعاً هي تلك التي تتمّ بواسطة مدية حادة قابلة للانطواء، بطول ست إنجات. إذ يتم إحضار المحارات التي تمّ صيدها فتترك على ظهر السفينة طوال الليل، ومن ثم يجري فتحها عند الصباح. وتنشر المحارات أحياناً على الشاطىء، وذلك لأن حرارة الشمس تؤدي إلى تحلّل الصيد فيستخرج اللؤلؤ بسهولة[2].

ويحدث أحياناً أن يتمّ العثور على مجموعة من المحارات العنقودية، وتكون كبيرة جداً، وفي مثل هذه الحالة تستخدم المطرقة لتفريقها[3].

ومع أن الطريقة المستخدمة في فتح المحارات تجري عموماً على الشاطىء، أو على ظهر السفينة، ويتم الاحتفاظ بالمحارات

---

(1) Parson, op. cit., p.203.

(2) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.123; Zwemer, op. cit, 1, p. 103.

(3) Parsons, op. cit., p.205.

الكبيرة، وبخاصة تلك التي تكون بقطر 6 ـ 8 إنجات، أملاً في الحصول على اللؤلؤة الأمة، إلا أنه في ذاته، كما يقول ولستيد وجيري، قد تُباع المحارات وهي غير مفتوحة لأشخاص يعملون بهيئة مضاربين أو مغامرين، تحدوهم في ذلك الرغبة في الحصول على شيء ثمين، في حالة العثور على لؤلؤ جيد، وذلك مقابل جزء من ثمنها، إلا أن الحظ قد لا يحالفهم، فلا يحصلون على شيء غير محارات اللؤلؤ التي لا تؤكل، عند ذلك يجب أن يسلّموا أمرهم إلى حظهم التعيس(1).

على أن عملية فتح المحارات لم تكن لتجري دون رقابة وإلى ذلك يشير تيفنو بقوله: «يقوم صاحب السفينة بمراقبة العاملين ولا يغضّ الطرف عنهم لئلا يقوموا بسرقة لؤلؤة. إذ لو لم يقم بمراقبتهم بدقّة لعمدوا إلى وضع بعض اللآلىء التي يستخرجونها في أفواههم. وإذا ما عمل صاحب السفينة هذا على ظهر السفينة فقد تكون النتيجة أسوأ، إذ قد يعمد أحدهم، في حالة عثوره على محارة كبيرة، إلى رميها في مخزن السفينة دون أن يلحظه أحد، وعندما يجري تنظيف السفينة يقوم برمي مثل هذه المحارات إلى البحر، لأنهم يعرفون ما تعنيه مثل هذه الأعمال، إذ إن حاملها لا يمكن أن يبيعها إلّا بسعر ضئيل في

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.118; See also Geary, op. cit., vol.1, p.44.

المدينة، والأسوأ من ذلك كله، فلن يسمح له بالصيد مرة أخرى»[1].

ولا تخلو عملية الغوص من مخاطر كبير، جسمانية كانت أم خارجية. إذ المعروف أن الغواصين يبقون تحت الماء لمدة طويلة، وأن عدداً كبيراً منهم قد يخرج وهو فاقد الوعي، وربما يفقدون حياتهم[2]. ومع خطورة مثل هذا العمل، فإن ما يحصل عليه الغواصون، لا يسدّ لقمة عيشهم. يقول ولستيد: «تقدر ثمن المحارات غير المفتوحة بدولارين لكل مائة، وإذا اعتبرنا بأن الغواص قادر على أن يجلب خمس محارات إلى الأعلى في كل مرة، فإن ما يحصل عليه يكون مقدار خمسة بنسات لكل غطسة. وهذا لا يمثّل إلّا الحد الأدنى لمثل هذا العمل والمواصلة غير الصحية التي لا يجني الغوّاص منها إلّا القليل»[3].

ويدعم قول بارسونز ما رواه ولستيد حول قلّة ما يحصل عليه الغوّاصون: «ويحدث أحياناً أن الرجل (الغوّاص) يجلب إلى السطح ثلاثمائة أو أربعمائة محارة في اليوم، ولا يجد بضعة محارات ذات قيمة، قد لا تساوي خمسة شلنات، وذلك لأن

---

(1) Thevenot, op. cit., p.162.

(2) Zwemer, op. cit., 1, p.102.

(3) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.122.

العديد منها لا يحوي شيئاً، أو لا تحوي إلّا محارات صغيرة، وأن قسماً منها شديد الصغر بحيث لا يمكن ثقبه»[1].

فنظراً لهذا، ولما هو معلوم عن تأثير الغوص على صحّة الغوّاصين، فإن الأخيرين لا يعيشون طويلاً إلّا نادراً، بسبب تعرّضهم لأمراض كثيرة. فالغوص يؤدّي قبل كل شيء إلى نحافة جسم الغوّاصين، وقد تتعرّض أجسامهم للقروح، وعيونهم للضعف، وغالباً ما يصيبهم الرمد وأحياناً العمى[2]. كما أن الطرش، وإفراز القيح من الأذن، بسبب الإهمال أو بسبب وجود ثقب في طبلة الأذن، تبعاً لضغط الماء الكبير في الأعماق، تُعدّ من الأمور الشائعة بين الغوّاصين. ويصح القول أيضاً على انتشار الروماتيزم وآلام الأعصاب، بل يمكن أن نعدّ الغوّاصين، كما يقول زويمر، بمثابة استثناء من بين العرب في عدم امتلاكهم أسناناً جميلة[3].

ولا تقلّ مخاطر الحيوانات البحرية عن سابقتها الجسمانية، إذ ليس من الغريب على الغوّاصين أن يتعرّضوا لسمك القرش، ولكن الخطر الذي يخشونه أكثر هو سمك المنشار، إذ حدث

---

(1) Parson, op. cit., p.204.

(2) Moriere, op. cit., p.54.

(3) Zwemer, op. cit., 1, p.102.

كما روى ولستيد وجيري، أن شطر جسم كثير من الغوّاصين إلى شطرين من قبل هذه الحيوانات المخيفة[1].

كما أن هناك تخوّفاً شديداً من مخاطر حيوانات هلامية شديدة التأثير في الجسم، قد يموت عشرات من الغوّاصين بسببها في كل موسم، وهذه الحيوانات الغريبة كتلك التي تسمى بشياطن البحر، تمسك بأي جزء من الجسم وتسبب في خروج دم الإنسان سريعاً. وتجاه مخاطر البحر هذه فإن الغوّاصين يحمون أنفسهم بواسطة غطاء كامل من قماش أبيض خلال الأيام الأولى من موسم الصيد[2].

ـ مياه البحرين العذبة وزراعتها:

ـ المياه العذبة ومصادرها:

إذا كان اللؤلؤ الركيزة الأولى في سمعة البحرين وشهرتها، فإن الركيزة الثانية في تلك السمعة مستمدة من مياه البحرين العذبة، وبخاصة تلك التي كانت تتدفق من تحت الماء، بحيث جلبت انتباه معظم الرحّالة الأوروبيين، أكثر من نظيرتها الموجودة على أرض الجزيرة.

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.122; See also Geary, op. cit., vol.1, p.45.

(2) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol.1, p.122; Zwemer, op. cit., 1, p.103.

بدأ معظم الرحّالة، ابتداءً من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، حديثهم عن البحرين بالإشارة إلى حالة غريبة لفتت نظرهم، وتلك هي استخراج الماء العذب من قاع البحر، وهذا ما دفعهم إلى تقصّي مصادر هذه المياه، فأشاروا إلى ما قيل عنها من روايات محلية، وما توصّلوا إليه من رأي في هذا المجال.

ولعلّ من أقدم الروايات التي وقفنا عليها حول مصدر الماء العذب هي ما ذكره تكسيرا حينما قال: «حدثني بعض الشيوخ المسلمين، ممّن تحدّثت معهم في الجزيرة، بأن هذه الينابيع كانت في وقت ما على اليابسة، ولكن البحر اندفع إليها وغيّر موقعها، كما نرى في هذا اليوم (أي مطلع القرن السابع عشر)»[1].

وإلى جانب هذه القصة التي رواها تكسيرا، وقصص أخرى مماثلة نقلها ويش Whish في القرن التاسع عشر[2]، فقد ظهرت هناك متابعات جيدة لرحالة آخرين، حاولوا أن يتعرّفوا على أصل

---

(1) Teixeira, op. cit., p.175.
على الرغم من أن شيفرد حاول الاستفادة من رحلة تكسيرا ومعلوماتها حول مصدر المياه العذبة إلا أنه أضاف قائلاً: «وقد حاولنا (1857) أن نتقصّى سبب ذلك ـ أي تدفّق الماء العذب تحت سطح الماء ـ فأخبرنا قسم من الشيوخ المسنين في الجزيرة، بأنها كانت في العصور الخوالي على اليابسة، بعيدة عن البحر، وعندما كانت تتفجّر فإنها تغمرهم، كما هي الآن. Shepherd, op. cit., p.115.

(2) Lietenant R. W Whish. Memori on Bahreyn Transaction of Bombay Geographical Socity, vol.161 (Nov. 1861), p 4.4.

هذه المياه العذبة، معتمدين على مشاهداتهم الشخصية، وما عرفوه من روايات محلية، ومن هذه المتابعات ما جاء في رحلة سادلير، التي تقول: «عند الحديث عن الإحساء فإن الخرائط الحديثة تتحدّث عن وجود نهر يجري على مقربة من الإحساء. وبودّي الإشارة بأن هناك الكثير من السيول التي تتكوّن من أمطار الشتاء وتأخذ مجراها وفقاً لاتجاهات الوديان ما بين جبال تلك المنطقة، ومع أنها ليست إلّا أمطار وقتية، لكنها تكبر وتتحوّل إلى نهر، ومن المحتمل بأن التجمّع الوقتي للماء في تلك الوديان في مواسم محددة، والكميات الكبيرة من الماء قرب الإحساء، سواء أكانت تشكّل بحيرات طبيعية لا حصر لها، أو بشكل أنهار أو صهاريج أو آبار، والتي تلتقي في اتجاه واحد في المناطق المجاورة، قد أدّى إلى بروز الفكرة القائلة بوجود نهر أو سيل جرف قد اتّخذ طريقه في فترة سابقة إلى البحر.

ويؤكد العرب أن هناك نهراً يجري تحت الأرض، وهو مجرى لا يمكن رؤيته من قبل أي إنسان. وهم يتصورون بأن هذه الينابيع التي تتدفّق تتزوّد بالماء الوفير من هذا النهر، وأن ينابيع مماثلة في البحرين المجاورة تستمد وجودها من المصدر نفسه»[1].

فالمتابعات العلمية هذه وأمثالها كانت ذات صلة وثيقة

---

(1) Sadlier, cit. pp.80 - 1.

بمصادر المياه العذبة عموماً، ومن ضمنها البحرين، وإلى ذلك يشير زويمر بقوله: «على أن مصادر هذه المياه العذبة في البحرين يجب أن تكون أصلاً في بر الجزيرة العربية، طالما أن معظم الساحل المقابل تنتابه نفس الظاهرة. والظاهر أن نهر (افتان) الموجود على الخرائط القديمة لشبه الجزيرة يصبّ في الخليج قرب البحرين، وكان هذا نهراً داخلياً (تحت الأرض)، وهو معروف للجغرافيين القدامى»[1].

وقبل أن نتحدث عن طرق استخراج المياه العذبة من تحت سطح الماء، لا بد من الإشارة إلى ارتباط هذه الظاهرة بظاهرة صيد اللؤلؤ، إذ إنه عن طريق الظاهرة الأخيرة تعرّف العرب على منابع هذه المياه، فاستخدموها لأغراض الشرب، وإلى ذلك يشير كوبرا قائلاً: «هناك ظاهرة بارزة ألا وهي وجود الماء العذب في قعر البحر في عدّة أماكن على مقربة من هذه الجزيرة (البحرين)، وإن الناس يغوصون لجلب الماء كما يفعلون في صيد اللؤلؤ، إذ حالما يفرغون من ملء قربهم الجلدية التي يحملونها لهذا الغرض فإنهم يسحبونها إلى أعلى.

إن التزوّد بالماء بهذه الطريقة الرائعة لم يكن بالإمكان التعرّف عليها لولا عملية صيد اللؤلؤ التي جذبت العرب نحو قاع البحر»[2].

---

(1) Zwemer, op. cit., 1, p.99; See Also parfit, op. cit., p.80.

(2) Cowper, op. cit., p.439.

أكسبت العرب التجارب بأن المياه المتدفقة من البحر هي أكثر عذوبة من مثيلتها على اليابسة، ولذلك فقد استخدموها لسدّ جزء غير قليل من احتياجات الجزيرة، حيث انصرف بعض الناس، ممّن جعلوا حياتهم معتمدة على إخراج الماء بواسطة قرب من أعماق البحر، وبيعه إلى الناس بسعر رخيص.

ومن الجدير بالملاحظة، أن الرحّالة الأوروبيين الأوائل قد فطنوا إلى اعتماد الناس في شرب مياههم على ما يستخرجونه من البحر، أكثر من ذلك الموجود على اليابسة، وهذا ما أشار إليه تيفنو في الربع الأخير من القرن السابع عشر: «على الرغم من وجود ماء جيد في المدينة (البحرين)، فإن الصيادين لا يأخذون الماء العذب منه، ولكنهم يجدون أكثر ملاءمة لهم باستخراجه من قعر البحر، حيث توجد ثلاثة ينابيع من الماء العذب، التي لا تقع في مكان واحد، ولكنها موزّعة هنا وهناك، وكلها تقع على بعد فرسخين من المدينة»[1].

ولنا مثل آخر في رحلة إيفز الإنكليزي، الذي مرّ بالخليج العربي عام 1754، حيث يؤكد القول: «ومن الجدير بالإشارة هنا بأنه على امتداد الخليج، فإن ماء الينابيع الموجود في الجزر هو أفضل مما هو عليه من اليابسة، كما أن الماء الموجود قريباً

(1) Thevenot, op. cit., p.161.

من البحر في جزر البحرين، وهو أحسن من ذلك الذي يتمّ العثور عليه في الأجزاء الوسطى منها.

وهذه الملاحظة حول عدم تفضيل الماء الموجود على اليابسة، تحمل شيئاً من الصحّة، ذلك لأن الأجزاء القريبة من البحر، ولمسافة تبعد 12 ميلاً عن البلد، هي التي يتوفّر فيها الماء الجيد»[1].

على أنه يجدر بنا أن نعلم بأن الماء المستخرج من قاع البحر كان المُعين الذي تتزوّد به السفن والقوارب منذ بداية الفترة التي نتناولها بالبحث، ولا يخامرنا الشك في الانتفاع به قبل ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن الشواهد المتوفرة بين أيدينا من فترات معيّنة تدلّ على ذلك. يحدثنا تيفنو، اعتماداً على ما رواه له عمانوئيل منديز هنري، نائب الملك البرتغالي في كنج، حول كيفية استخراج الماء العذب: «تذهب السفن من نوع بارك Barks حيث مكان الينابيع، التي توجد أعداد كبيرة منها قرب الشواطىء الرملية للبحرين، وعندما تأتي السفن بالقرب من الينابيع فإنها تبقى هناك حتى ينزل الماء، وعندئذٍ تغرس المجاذيف على جهتي الينبوع في الرمال... وبعد ذلك يغرس الصيادون مجاذيفهم، ويربطون الحبل ويذهب أحد الرجال إلى

---

(1) Edward Ives, voyage from England to India in the year, 1754 (London, Edward adn Charles Dilly, 1773), p.216.

قاع البحر، ويضع نفسه تحت الحبل المربوط، وذلك لأن قوّة الماء العذب، التي تتدفّق من القارورة الموضوعة على فم الينبوع تجري بقوّة عنيفة، وهي بذلك قادرة على أن تدفعه إلى الأعلى مرة أخرى. وعندئذٍ يوضع الأداة إلى فم القارورة، التي تكون ضيقة ومفتوحة، فإنها تملأ حالاً بالماء، ومن ثم ترفع إلى السفينة وحالما يسكب الماء العذب منها، ينزل الغواص مرة أخرى بنفس الطريقة، حتى تملأ السفينة، وقد أخبرني الرجل البرتغالي بأن هذه الطريقة سهلة العمل، وأنه نفسه كان خائفاً من القيام به وقد استطاع أن ينفّذها فعلاً»[1].

وعلى هذا أصبح باستطاعة البرتغاليين، كما يقول شاردن: «أن يزوّدوا سفنهم بماء هذا المكان ـ البحرين ـ حيث يسحبونه من أعماق البحر بواسطة المضخّات»[2].

والطريقة هذه، كما يجدر بنا أن نعلم، قد استخدمت من قبل السفن العربية، ومعظم السفن الأخرى التي كانت تمرّ بالمنطقة. يقول إيفز: «تعرف هنا مواضع (في البحرين) يذهب إليها الغوّاصون في عمق البحر، لملء قواربهم بالماء العذب، إنها حقيقة لا تقبل الشك، وقد أكدها لي عدد من التجار العرب الذين يسكنون بالقرب من الجزيرة». ومثل هذا يقول مورريير عام

---

(1) Thevenot, op. cit., p.161.

(2) Chardin, op. cit., p.166.

1808ـ 1809: «ما تزال البحرين تعرف ينابيع الماء العذب التي تتدفّق تحت الماء، ومنها تتزوّد سفن هذه البلاد، وذلك عن طريق وقوف القوارب فوق البقعة التي تخرج منها الماء بواسطة خرطوم يُربط بها. وقد أجرى الكابتن سكن Skeine، الذي كان على ظهر سفينة عربية، بأنه هو نفسه قد نزل إلى الأعماق على عمق ستة أقدام»[1].

ولقد ٱتّسع نطاق الاستفادة من المياه العذبة تحت الماء حتى أصبحت الوسيلة التي تتزوّد بها السفن والقوارب الإنكليزية، وإلى هذه الظاهرة يشير ولستيد وشيفرد بقولهما: «إن السفن والقوارب التي تزور الجزيرة (البحرين) تقوم عادة بالتزوّد منها، وإن طريقة الحصول عليها بسيطة، ومعروفة لدى الناس في المنطقة، إذ ينزل الغوّاص مع قربة فارغة مربوطة بحبل، وعندئذٍ يضع عنقها على فم الينبوع المتدفق، وحالما تملأ القربة بالماء، يتركها بالارتفاع إلى السطح»[2].

وأكّد شيفرد هذه الحقيقة حينما قال: «وذكر لي بأن

---

(1) Ives, op. cit., p.216.

(2) Moriere, op. cit., p.52.

والواقع أن رحلة أي آدم في أربعينات القرن التاسع عشر تضمّنت شرحاً مماثلاً لما ذكره مورير، حول تزويد السفن العربية بالطريقة نفسها. انظر:

A. Adams, The Modern voyagerand travel, vol.11, Asia (London, Henery fisher and son 1842), p.195.

الطرادات المقيمة هناك (أي الإنكليزية) تسدّ النقص الذي تعانيه من الماء العذب، عن طريق إرسال رجل إلى الأسفل وبمعيته برميل، حيث يقوم بملئه وإخراجه إلى الأعلى»[1].

فلا غرو والحالة هذه، إن كان العرب في البحرين على معرفة بمكان الينابيع المتدفقة تحت البحر، وعملوا على صيانتها، والاستفادة منها بأنتظام. يقول ايفز في ذلك: «كان للعرب علامات خاصة في الجزيرة، ترشدهم إلى الأماكن التي يغوصون فيها وصولاً إلى ينابيع الماء العذب، وقد أكّد لنا أحد التجار، بأنه قد اكتشف أحد الينابيع عند الشاطىء، وهو يؤدي إلى تلك الينابيع ويزوّدها، بحيث وضع قطعة خشب فيه، وفي غضون يومين أو ثلاثة بعد ذلك، جلبه له أحد الغوّاصين من قعر أحد الينابيع»[2].

وعلى هذا أصبحت هذه الينابيع معروفة، حيث يقول شيفرد: «وقبل وصولنا إلى هذا المكان (المنامة)، وعلى بعد ثلاث قامات أو ثلاث قامات ونصف، وجدنا ينابيع معلومة من الماء العذب الحلو، وهي خالية من أية نوعية رديئة»[3].

وفي ضوء ذلك، عمد العرب إلى صيانة هذه الينابيع،

---

(1) Shepherd, op. cit., p.112.

(2) Ives, op. cit., p.216.

(3) Shepherd, op. cit., p.115.

وحمايتها، وإلى هذه الظاهرة يشير تيفنو بقوله: «يضع العرب دائماً في أعلى كل ينبوع قارورة تغطي جزءاً من الينبوع، ولمعرفة الجزء العلوي منه، ويسمونه الينبوع الأرضي، في حين يضعون النهاية العريضة على فم الينبوع، وفي حالة الاستخدام يحركون القارورة إلى الأعلى مسافة أربعة إنجات فوق الرمال. ويحيطون الينبوع من كل جوانبه بالقار، وذلك من أجل أن لا يتسرّب الماء المالح إليه، وفي حالة انكسار هذه الجرار أو تلفها، فإنهم يبذلون قصارى جهدهم لوضع أخرى مكانها»[1].

على أن الطريقة المعروفة في التزوّد بالماء العذب، كانت تجري إما بواسطة الغوّاصين الذين يذهبون إلى الأسفل مع قِرَبِهم، إنْ عن طريق غرس عيدان، أو بواسطة خراطيم أنابيب كتانية توضع في فم الينبوع، كي يخرج الماء منها إلى الأعلى[2].

هذا في حالة المد العالي الذي يغطي الينابيع بماء البحر، أما في حالة انحسار المد (الجزر)، وبقاء كميات قليلة من المياه الضحلة فإن الينابيع تصبح ظاهرة للعيان في المياه الضحلة، وعندئذٍ ينزل الناس إليها، وبخاصة النساء ـ مع جرارهن الكبيرة

---

(1) Thevenot, op. cit., p.161.

(2) Bent, op. cit., p.7; See Also Zwemer, op. cit., 1, p.99.

أو قرب جلود الماعز للتزوّد بالماء الذي يحتجنه، ويصوّر لنا بنت هذه الحالة بقوله: «تبدو النساء وكأنهنّ عصب الحياة الحقيقية، على الرغم من أنهنّ بلا عقل، إذ يقمن بالخوض واستخراج ما يحتجن إليه من الماء»[1].

ولما كان الماء المستخرج من هذه الينابيع عذب وخالٍ من أي طعم غريب، بل إنه في الحقيقة المصدر الرئيس لشرب الماء الصالح في العاصمتين البحرانيتين، المحرق والمنامة، لذا يقدم كورستجي اقتراحاً معقولاً لحاكم البحرين آنذاك 1916ـ 1917. بشأن تطوير هذه العملية إذ يقول: «بإمكان الشيخ، أو حاكم البحرين، أن يضع الأمور في نصابها، وذلك بأن يجعل هذه الينابيع الطبيعية ميسرة إلى عامة الناس وبصورة أكثر سهولة مما هي عليه، وبنفقات قليلة مما يصرف في العاصمة، وذلك باستخدام الوسائل العلمية الحديثة. فالآبار الارتوازية واستخدام المضخّات البخارية يمكن أن تحلّ سريعاً محل عيدان الخيزران والغوّاصين، وبقية الوسائل البدائية البطيئة، وفي هذه العملية يجمع الماء المستخرج في خزانات مهيأة لهذا الغرض وينقل منها إلى المناطق البعيدة بواسطة الأنابيب إلى المدن الكبيرة وإلى المناطق البعيدة في اليابسة، وبذلك يتمّ توزيعه بطريقة مناسبة»[2].

---

(1) Bent, op. cit., p.7.

(2) Cursetjee, op. cit., p.103.

وحمايتها، وإلى هذه الظاهرة يشير تيفنو بقوله: «يضع العرب دائماً في أعلى كل ينبوع قارورة تغطي جزءاً من الينبوع، ولمعرفة الجزء العلوي منه، ويسمونه الينبوع الأرضي، في حين يضعون النهاية العريضة على فم الينبوع، وفي حالة الاستخدام يحركون القارورة إلى الأعلى مسافة أربعة إنجات فوق الرمال. ويحيطون الينبوع من كل جوانبه بالقار، وذلك من أجل أن لا يتسرّب الماء المالح إليه، وفي حالة انكسار هذه الجرار أو تلفها، فإنهم يبذلون قصارى جهدهم لوضع أخرى مكانها»[1].

على أن الطريقة المعروفة في التزوّد بالماء العذب، كانت تجري إما بواسطة الغوّاصين الذين يذهبون إلى الأسفل مع قِرَبِهم، إنْ عن طريق غرس عيدان، أو بواسطة خراطيم أنابيب كتانية توضع في فم الينبوع، كي يخرج الماء منها إلى الأعلى[2].

هذا في حالة المد العالي الذي يغطي الينابيع بماء البحر، أما في حالة انحسار المد (الجزر)، وبقاء كميات قليلة من المياه الضحلة فإن الينابيع تصبح ظاهرة للعيان في المياه الضحلة، وعندئذٍ ينزل الناس إليها، وبخاصة النساء ـ مع جرارهن الكبيرة

(1) Thevenot, op. cit., p.161.

(2) Bent, op. cit., p.7; See Also Zwemer, op. cit., 1, p.99.

أو قرب جلود الماعز للتزوّد بالماء الذي يحتجنه، ويصوّر لنا بنت هذه الحالة بقوله: «تبدو النساء وكأنهنّ عصب الحياة الحقيقية، على الرغم من أنهنّ بلا عقل، إذ يقمن بالخوض واستخراج ما يحتجن إليه من الماء»[1].

ولما كان الماء المستخرج من هذه الينابيع عذب وخالٍ من أي طعم غريب، بل إنه في الحقيقة المصدر الرئيس لشرب الماء الصالح في العاصمتين البحرانيتين، المحرق والمنامة، لذا يقدم كورستجي اقتراحاً معقولاً لحاكم البحرين آنذاك 1916ـ 1917. بشأن تطوير هذه العملية إذ يقول: «بإمكان الشيخ، أو حاكم البحرين، أن يضع الأمور في نصابها، وذلك بأن يجعل هذه الينابيع الطبيعية ميسرة إلى عامة الناس وبصورة أكثر سهولة مما هي عليه، وبنفقات قليلة مما يصرف في العاصمة، وذلك باستخدام الوسائل العلمية الحديثة. فالآبار الارتوازية واستخدام المضخّات البخارية يمكن أن تحلّ سريعاً محل عيدان الخيزران والغوّاصين، وبقية الوسائل البدائية البطيئة، وفي هذه العملية يجمع الماء المستخرج في خزانات مهيأة لهذا الغرض وينقل منها إلى المناطق البعيدة بواسطة الأنابيب إلى المدن الكبيرة وإلى المناطق البعيدة في اليابسة، وبذلك يتمّ توزيعه بطريقة مناسبة»[2].

---

(1) Bent, op. cit., p.7.

(2) Cursetjee, op. cit., p.103.

ومهما قيل في أهمية المياه العذبة المتدفقة تحت سطح الماء، فإن نظيرتها الموجودة على اليابسة لا تقلّ عنها أهمية، ذلك لأن كليهما، كما أوضحنا، يعودان لمصدر واحد. هذا وتعطينا الأخيرة الانطباع بوجود كميات وفيرة من مصادر المياه هنا، وقد أشار جيري إلى ذلك بقوله: «أخبرنا بأن هناك مئات من الآبار الموجودة على أرض الجزيرة، وهي تُعدّ مصدراً لكميات كبيرة من الماء»[1].

ومما لا شك فيه، فإن مصادر المياه الموجودة على اليابسة، تمتاز بكونها ليست عذبة دائماً، وهذا ما أشار إليه معظم الرحّالة. إذ يذكر تكسيرا في مطلع القرن السابع عشر، بأن الماء هنا (أي في البحرين) كثير جداً، ولكنه مالح قليلاً، أكثر منه عذباً»[2]. ويتّفق معظم الرحّالة الذين جاؤوا في القرون التالية على أن الماء الموجود على أرض الجزيرة يميل قليلاً إلى الملوحة[3]. غير أن ذلك لا يعني عدم توفّر بعض الآبار العذبة، وإلى ذلك يشير جيري: «وفي البحرين أيضاً، فإن مصادر بعض الينابيع التي تجري إلى المدينة، لها طعم عذب في بعض الأحيان، وقد أخبرنا العرب بأنّها صحّية»[4].

---

(1) Geary, op, cit. p. vol. p. 49.

(2) Teixeira, op. cit., p.175.

(3) Bent, op. cit., p.9; Durant, op. cit., p.191.

(4) Geary, op. cit., vol., p.49.

وعلى الرغم من كثرة الآبار الموجودة علماً أن أرض الجزيرة قد اشتهرت منها عدة آبار، تطرّق إليها معظم الرحّالة وخصّوها بمزيد من الوصف، وأهمها عين العذارى، والجنابي، وأبو زيدان وغيرها.

يُعدّ ينبوع العذارى من أحسن الينابيع الموجودة في البحرين، ذلك لأنه يزوّد عدّة أميال من أشجار النخيل من خلال القنال الذي تمّ تشييده في عصور قديمة، ولهذا فإن أحجاره تتساقط في بعض المناطق، ولكنه لا يزال يجري بصورة منحدرة بهيئة نهر»[1].

يتدفق الماء من هذا الينبوع من عمق كبير يبلغ (30 ـ 35 قدماً)، ويقال بأن مياه هذا الينبوع من القوة بحيث إنها تستطيع دفع الغوّاص من أعماقه إلى الأعلى. ويصبّ الماء المتدفّق في حوض (بركة) اصطناعية عرضها (22) ياردة وطولها (40) نظيفة وجميلة، ومليئة بالألوان البرّاقة، والماء فيها صافياً مثل الكرستال، مع مسحة خفيفة من اللون الأخضر[2].

والماء في هذا البئر ليس عذباً تماماً، إذ فيه ملوحة قليلة،

---

(1) Durand, op. cit., p.191; Bent, op. cit., p.9.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن معظم معلومات ديورانت مستمدة مما ذكره بنت، إلا أن الأول قد أضاف معلومات تفصيلية علاوة على ما توصّل إليه الثاني.

(2) Bent, op. cit., p.9; Durand, op. cit., p.191; Zwemer, op. cit., 1, p.99.

كما هو الشأن بالنسبة لمعظم ـ إن لم نقل كل ـ الآبار القريبة. ولذلك فإن أولئك القادرين على الاستغناء عن هذا المصدر، يجدون ضالتهم في ينبوع آخر يقع عند جبل الرفاع ـ يدعى (حناني)، ويمتاز بأنه صالح للشرب على درجة كبيرة. ولهذا تنقل منه المياه إلى مناطق أخرى، ويجري الماء من هذه الآبار بواسطة قنوات طبيعية غير مرصوفة، ولهذا فإن أكبرها يبدو وكأنه صورة مماثلة للمجاري الطبيعية[1].

أما البئر الآخر فيوجد في البلدة القديمة، ويطلق عليه اسم (أبو زيدان)، ويقع تحت قنطرة من الحجر، والماء فيه جيد وحار في الجو البارد، ويقال بأنه يصبح بارداً في أثناء الحرارة. ويعلل ديورانت الأمر بقوله: «وأفترض بأن التغير هو فقط في حرارة الجو»[2].

ـ الزراعة والثروة الحيوانية:

كما حبا الله البحرين باللؤلؤ والمياه العذبة، سواء تلك الموجودة تحت الماء أو على اليابسة، فإن الزراعة والثروة الحيوانية لم تكن إلّا نتيجة طبيعية للمياه التي توفّرت في الجزيرة، وأرض البحرين، كما تصفها أقدم الرحلات الأوروبية

(1) Wish, op. cit., p.43; Bent, op. cit., p.10; Durand, op. cit., p.191.

(2) Ibid, p.193.

الحديثة، تمتاز «بتربتها الجيدة الخصبة»[1]. ويوفر لنا بنت صورة شاملة ودقيقة عن الزراعة في البحرين باعتباره قد أقام فيها، ويلفت نظر هذا الرحّالة الخصوبة المتوفرة في هذه البلاد، إذ يقول: «وهذه المنطقة تُعدّ غاية من الغنى والجمال، إذ إنها تمتدّ على طوال الساحل الشمالي للجزيرة حيث قرية الصيد المسماة (نعيم)، فيها أكواخ الخيزران التي تحتضن أشجار النخيل، وهي صورة رائعة للغاية، وهذه الخصوبة تعود إلى ينابيع الماء العذب العديدة والمتدفقة على اليابسة، تشبه في ذلك دون شك تلك التي أشرنا إليها عند الحديث عن الينابيع المتدفقة في البحر»[2].

ولكن هذه الصورة، على الرغم من اقتناع كثير من الرحّالة بها، فهناك من يخالفها وهذا هو شأن بلكريف الذي يقول: «وفي مجال الزراعة فإن الأرض ليست مهملة كلياً، ولكن الفقر صفة ملازمة للتربة، مما يمثل عائقاً للزراعة... ذلك لأن إنتاج الخضروات في البحرين، على الرغم من كونه متعدد الأنواع، فإنه في الغالب أقلّ من المتوسط في جودته، والرطوبة تشجّع النموّ، ولكن نسبتها ليست مساوية لكمّيتها، ولهذا فإن النخيل يكثر انتشارها في طول الجزيرة وعرضها، ولكن التمور رديئة النوع»[3].

---

(1) Teixeira, op. cit., p.174.

(2) Bent, op. cit., p.9.

(3) Palgrave, op. cit., p.214.

وتتفق الرحلات الأخرى على أن أرض البحرين ومياهها، كافية لإقامة زراعة منتجة فيها، وفي ذلك يقول جيري الذي زار البحرين بعد حوالي ثمانية عشر عاماً من مجيء بلكريف إليها: «تجري الزراعة هنا بسهولة، إذ توزّع القنوات الممتدة من الينابيع مياهها للأراضي التي تصل إليها، وبهذا فإن كل البحرين ستتحول قريباً إلى حدائق وحقول نضرة، وذلك من خلال كميات الماء الضخمة المتوفرة لأغراض الزراعة»[1].

ومعلوم أن البحرين تعتمد في زراعتها على ما هو منتشر فيها من آبار وينابيع عديدة على أرض الجزيرة، حيث عدّها جيمسان واحدة من بين الصفات الطبيعية الثلاث التي تشتهر بها البحرين. حيث يقول: «أما مياه الينابيع العذبة فيعتقد بأنها تنحدر من مرتفعات شبه جزيرة العرب، ونظراً لقلّة الأمطار الساقطة وعدم كفايتها لري البساتين والحدائق، فإن الزراعة هنا تعتمد أساساً على تلك الينابيع، وتمتد بعض أشجار النخيل على الشاطىء الشمالي، مع بساتين الرمان والبرتقال، زيادة على الطرفاء والتمر الهندي الذي ينمو مع اللوز الهندي»[2].

لقد كانت الزراعة التي قامت على أرض البحرين الأساس

---

(1) Geary, op. cit., vol. p.49.

(2) جيمسان، المصدر السابق، ص 71.

في نشوء عدد كبير من القرى المتناثرة على طول الشاطىء وفي الداخل، ومعظم هذه القرى تُعدّ أماكن لسكنى الفلاحين والمزارعين الذين يديرون بساتين النخيل والمزارع التي تُسقى بمياه الينابيع، وإلى ذلك يشير بنت بقوله: «هناك حوالي خمسون قرية موزّعة على الجزر، ويمكن تميّزها عن بُعد بمساحات الأرض المزروعة وتجمّعات أشجار النخيل، وبٱستثناء المنامة والمحرق حيث لا يوجد هناك إلّا قليل من أعمال صيد اللؤلؤ، فإن هناك أنواعاً كثيرة من الصناعات التي تخصّ الفلاحين الذين يزرعون التربة ويروونها من الآبار العديدة التي تنعم بها الجزيرة.

وتعمل هذه الآبار مثل الآبار الهندية، بواسطة الحمير والثيران والقنوات المنحدرة، وبهذا فإن الدلو أو قِرَب الماء تنحدر عندما تصعد الحيوانات. وهناك بصورة عامة ثلاث إلى ست عجلات أو دواليب مربوطة تمرّ عليها عدد من الحبال وعدد من الدلاء الجلدية، وعندما ترتفع هذه الدِلاء مملوءة فإن الماء الموجود فيها ينكسب، وتحتويه القنوات الصغيرة إلى الخزّان الذي يغذّي القنوات، ومن ثم تنقل إلى أشجار النخيل بواسطة الدلاء التي ترفع بواسطة الرافعة المصنوعة من جذوع النخيل التي ترمى بواسطة الحبال المؤطرة. . .»[1].

---

(1) Bent, op. cit., p.8.

تنتج في البحرين أنواع كثيرة من الحاصلات الزراعية، إلا أن التمور تأتي في طليعتها سواء من حيث الإنتاج أو الضريبة التي تفرض عليها وتشكّل دخلاً للحكومة[1]. وكان تكسيرا، الذي زار الخليج العربي في مطلع القرن السابع عشر، قد نوّه بكميات التمور الكبيرة المنتجة في البحرين، ولكنه أكّد في الوقت نفسه بقلّة إنتاج الحنطة (القمح) والشعير على أرض الجزيرة، وكذلك هو الشأن بالنسبة للأرُزّ. فمع أنه يُعدّ أكثر أنواع الطعام شيوعاً بعد التمر، فإنه يجلب إليها من الهند عبر هرمز[2].

وقد توارد بعد ذلك غير قليل من الرحّالة على البحرين، أكدوا جميعاً على قلّة إنتاج الحنطة في هذه البلاد، بينما أشاروا في الوقت نفسه إلى إمكانية زراعة المحصولات الأخرى كالتمور والقطن[3]، والخضروات والفواكه المختلفة. ونشير هناك إلى بعض روايات الرحّالة الأوروبيين عن أنواع الحاصلات الزراعية التي شاهدوها في البحرين أثناء مرورهم بها في فترات مختلفة،

---

(1) Niebuhr, op. cit., vol.11, p.152.
انظر أيضاً سعد الدين، المصدر السابق، ص 151.

(2) Teixeira, op. cit., p.174; See Also Shepherd, op. cit., p.114.

(3) حيث نقل ما يتعلق بمنتوجات البحرين حرفياً عن تكسيرا 117. د .يوسف حبي، ملامح خليجية في مذكرات أوليفيه عام 1791، دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، السنة التاسعة، العدد 36 (أكتوبر/تشرين الأول، 1983) ص 304.

يقول جيري الذي زار المنطقة عام 1878: «تزرع أشجار النخيل في حقول البحرين، التي تفصل بعضها عن بعض بواسطة حيطان منخفضة، ويمكن مشاهدة فسائل النخيل الصغيرة بأعداد كبيرة، وهذا ما يعطي الناس ثقة كاملة بإمكانية زراعة حقول كبيرة من شجر النخيل في الجزيرة، والأرض الواقعة ما بين شجر النخيل تستغلّ في زراعة محاصيل من أنواع مختلفة، إذ تنبت الحنطة في بعض الأماكن، فضلاً عن البصل وبقية الخضروات الأخرى، والفلاحون جميعهم من العرب»[1].

أما كورستجي الذي وفد إلى البحرين عامي 1916ـ 1917 فيقول: «توجد هناك حقول كثيرة لأنواع الخضار، ويمكن رؤية إنتاجها في حوانيت الأسواق، أو مكدساً على جانبي الطريق، وتوجد من الفواكه الفصلية كالرمان والتوت والرقي والأترج (الذي ينتج بشكل خاص في هذا المكان) والقرع والتمور بكميات كبيرة. أما الخضار فتبدو نادرة، ولكن يوجد منها الخس، وبعض أنواع الباقلاء والفاصوليا.

على أنه يمكن الإشارة بصورة خاصة إلى تمور البحرين بسبب نوعيتها الجيدة، وهذا ما نجده بالنسبة لحجمها وشكلها الخارجي وقشرتها السميكة، وبٱختصار فهي فاكهة حلوة

Geary, op. cit., vol. p.48. (1)

المذاق، ويمكن للمرء أن يجدها وهي مكدّسة على شكل أكوام كبيرة في الأسواق»[1].

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية، فقد احتلّت البحرين شهرة في تدجين بعض الحيوانات، معتمدة في ذلك على ما لديها من منتجات زراعية، وبخاصة (الجت Lucerne) الذي يبدو بأنه ينتج بصورة واسعة، لكنه يشكّل العلف الرئيسي للخيل والحمير والجمال[2]. وليس ذلك فحسب، بل إن التمور تعطى علفاً للحيوانات، سواء الخضراء منها أو اليابسة[3].

تعدّ الحمير البيضاء من أكثر أصناف الثروة الحيوانية شهرة في البحرين، فكما وصفها جونس عام 1817: «فإنها تُعدّ رخيصة الثمن، قوية التحمّل، لا تحتاج إلّا إلى عناية قليلة، وتُستخدم بصورة عامة لأغراض النقل المحلّي من قبل الطبقات الدنيا من العرب، فهي فصيلة من نوع خاص، تمتاز بلونها الأبيض وقوّتها غير الاعتيادية»[4].

أما الخيول، فعلى الرغم من أن أصنافها الموجودة في

---

(1) Gursetjee, op. cit., pp.97 - 8.

(2) Ibid, p.7.

(3) Bent, op. cit., p.9.

(4) John Johns, A. Journey from India to England in the Year 1817 (London, lonma 1818) p.21.

البحرين، كما يقول بيلي: «تمتاز بكونها نقية وأصيلة، إلا أن مهورها مدللة، فإلى جانب احتياجها إلى هواء الصحراء، وخبرة الصحراء، وحليب الجمل، وبعض التمر، فإن المهر بعمر سنتين يحتاج إلى من يركبه وهو في هذا السن، من أجل أن تتعزّز قوّته واستمراريته[1].

والبحرين من المناطق التي عرفت تربية الأبقار الحلوب، إلا أن نوعيتها لم تكن لتحظى باهتمام الرحّالة كثيراً، كما يقول بلكريف: «فإن الثيران والأبقار غير نادرة، لكنها نحيلة، وتقدّم كميات قليلة من اللحوم، على عكس ما نجده في مناطق أخرى من الأرض، أما الأغنام فقليلة، والحمير أحسن منها بكثير، فهي أفضل ما هو معروف فيما جاورها من المناطق»[2].

والواقع أن حظ هذه البلاد من الأسماك كثير بل إنه أثار انتباه بلكريف الذي يقول: «أما الأسماك فهي متوفرة بأنواعها المختلفة، وتملأ ساحات الأسواق، ولكنها تمتاز بكثرة الحراشف والأصداف، رغم طراوتها. وأنا لا أشكّ بأن أيّة بقعة في الأرض بإمكانها أن تتباهى بوجود كميات أوفر من السمك الذي شاهدته في البحرين. وعلى ذلك فإنه يُعدّ المادة الغذائية

---

(1) Lewis Plly, Avist to the wahabee capital, central Arabia Journal of the Royal Geographeal Societ, vo.32 (1865), p.183.

(2) Palgrave, op. cit., p.215.

الرئيسية في كل أنحاء الجزيرة على مدار السنة، باستثناء فترة الصيام. وقد عملت مقارنة بين أسعار السمك الموجودة في المنامة ونظيره الموجود في سواحل البحر المتوسط، سواء في سوريا أو لبنان، فوجدت بأن سعره يعادل 1/ 20 مما هو موجود في تلك البلدان، وربما يكون هذا أحد الأسباب التي جعلت تربية قطعان الماشية والأغنام سهلة»[1].

ـ تجارة البحرين وتطورها:

لم يجانب بلكريف الصواب حينما قال: «إن البحرين هي بنت البحر، وإن البحر، كما هو الحال دائماً، بمثابة أمها الحنون، الذي يرعاها ويحنو عليها، بل إنه مصدر رخائها ومواردها»[2].

فموارد البحرين التي تعتاش عليها في الداخل، تلك التي تصدرها إلى الخارج، تأتي جميعاً من البحر، وتصدر عبر مياهه إلى المناطق الأخرى، واستطاع سكان البحرين كما يقول بلكريف: «أن يتميزوا عن غيرهم بالتفوّق في التجارة»[3]. وإذا أضفنا إلى ذلك كله، أن البحرين كانت قد احتلت مكانة تجارية مهمة حتى الحرب العالمية الأولى، لكونها مركزاً لتجارة الخليج

---

(1) Ibid.

(2) Palgrave, op. cit., p.215.

(3) بلكريف، رحلة شاهد عيان، ص 32.

العربي، فإن ذلك يدفعنا لأن نتعرّف على مكانة البحرين التجارية هذه، والظروف التي تأثّر فيها سلباً وإيجاباً.

ـ الملاحة البحرية في البحرين ومخاطرها:

كانت مياه البحر الضحلة التي تفصل البحرين عن بر الجزيرة العربية، قد أعطت هذه البلاد مكانة جغرافية وتجارية مهمة في العصور القديمة. إذ أشارت المؤلفات اليونانية إلى مدن معروفة مثل جرها، بعدِّها مراكز للتجارة الهندية القديمة، ونقطة بداية للقوافل الذاهبة عبر الجزيرة العربية، وذلك في المكان الذي تحتله القطيف الآن. فعندما لم يكن بمقدور السفن الكبيرة الوصول إلى الساحل المقابل للجزيرة في تلك الأيام الغابرة، فإن تجارة القوافل كانت تمرّ عبر هذا الطريق، وإن كل البضائع كان يُعاد شحنها في قوارب صغيرة من البحرين[1].

بيد أن هذه الميزة قد تحوّلت بمرور الزمن إلى عقبة بوجه الملاحة، إذ إن ضحالة المياه حول جزر البحرين، جعل موانىء هذه البلاد معرّضة لظروف جوية وطبيعية غير ملائمة ـ إلى حدّ ما ـ بالنسبة للسفن من كافة الأحجام والأنواع. فمن المعروف أن منطقة الخليج العربي عامة، والبحرين خاصة تتعرض للرياح الشمالية المصحوبة بزخّات مطر في فصل الشتاء، وقد تكون هذه

---

(1) Bent, op. cit., p.1.

عالية في بعض الأحيان مما يؤثر على حركة السفن[1]. وتطرّق وكيهام إلى هذه الناحية بقوله: «في الحقيقة إن ميناء البحرين سيئ للغاية... ذلك لأنه معرّض لكل أنواع الرياح القادمة من الشمال الشرقي، أو الشمال الغربي»[2].

وليس ذلك فحسب، بل إن ميناء البحرين يتأثر أحياناً بالضباب الموجود في المنطقة، بحيث يصبح ـ كما يقول ويش: «من الأماكن الصعبة للسير في أيام الضباب، كما أن الأرض منخفضة جداً، ولا يمكن رؤية شيء إلّا عند سماع أصوات المياه الضحلة، وهي عديمة الفائدة في حالة اتخاذها دليلاً لمكان وجود السفينة»[3].

أما الظروف الطبيعية التي تقف عائقاً بوجه الملاحة، فتتعلق بضحالة المياه، ووجود الصخور المرجانية والتي أشار إليها معظم الرحّالة الأوروبيين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فمما يذكره بلكريف: ««والذراع البحري الذي يفصل ما بين القطيف والمنامة ضحل جداً، وتستحيل الملاحة فوق مياه غير عميقة»[4].

---

(1) Zwemer, op. cit., 1, p.106.

(2) Whigham, , op. cit., p.37.

(3) Whish, op. cit., p.46.

(4) بلكريف، المصدر السابق، ص 84.

على أن ضحالة المياه كانت شيئاً عاماً بالنسبة لمعظم شواطىء البحرين، بحيث يكون من المتعذّر للسفن الكبيرة الوصول إليها، ويتحدّث بنت عن ذلك بقوله: «يعدّ البحر حول البحرين ضحلاً بصورة بارزة. وإن الصخور المرجانية التي تنتهي عند البحرين والمحرق على التوالي، تنغلق عند الميناء، بحيث لا يمكن للسفن الكبيرة اجتيازها، ولكن الميناء قادر على استقبال بعض أنواع البغلات التي قد تصل إلى الشاطىء تماماً، وعندها يتمّ تنزيل حمولتها ونقلها على ظهورَ الحمير البحرانية البيضاء المشهورة»[1].

ولقد كانت أياماً صعبة بالنسبة للسفن ذات الحمولة الكبيرة، إذ كان عليها أن ترسو على بعد يتراوح ما بين ميل ونصف إلى أربعة أميال عن المدينة، وذلك بانتظار قدوم القوارب الشراعية الصغيرة لنقل المسافرين والبضاعة إلى الشاطىء[2]. وينقل إلينا بارفيت مزيداً من المعلومات التفصيلية الدقيقة حول هذه المسألة، إذ يقول: «تُحاط البحرين بالمياه الضحلة وسلسلة الصخور قرب سطح الماء ولهذا فإن السفن حمولة 18 قدماً عليها أن ترسو على بعد ثلاثة أميال عن الشاطىء، بينما السفن البريطانية حمولة 27 قدماً فعليها أن ترسو على بعد 14 ميلاً عن

---

(1) Bent, op. cit., p.1.

(2) جيمسان، المصدر السابق، ص 71.

اليابسة، ولا تتمكن القوارب الصغيرة أن تقترب من المياه الضحلة أكثر من مسافة 50 ياردة على مقربة من الشاطىء، وذلك لانعدام الرصيف المائي، وعلى ذلك جرت العادة أن يحمل المسافرون على ظهر الحمير البحرينية العربية القوية وكذا هو الشأن بالنسبة للبضاعة[1].

وعلى وجه الإجمال، فقد أبدى بعض الرحالة شكوكهم بإمكانية تحسين ميناء البحرين ليكون حديثاً في خدماته، وهذا ما نستشفّه من رواية ويكهام الآتية: «من الصعوبة القول بأن ميناء البحرين سيتحوّل إلى جنة حقيقية. أما إقامة ميناء في أي مكان آخر اليوم فإنه يتطلّب المال، ولهذا فهو ليس هدفاً قائماً بذاته. والسؤال هو هل أن موارد البحرين ستعوّض لصيانة الميناء فضلاً عن شراء الآلات لرفع الأوحال منه، على ذلك سيبقى الأمر على حاله دون حل، ولكن خلال ذلك، فإن الكثير يمكن القيام به سواء ببناء رصيف ممتد من البحر أو شراء الصنادل وهو مركب مسطح لتفريغ السفن وتحميلها».

وفي الوقت الحاضر فإن السفن تقف على بعد ميل ونصف على الشاطىء في الذراع الضحل الذي يتعرّض باستمرار لهبوب الرياح الشمالية الغربية والشمالية الشرقية»[2].

---

(1) Parfit, op. cit., p.84.

(2) Whigham, op. cit., p.162.

ـ صادرات البحرين ووارداتها:

ـ الصادارت:

1ـ اللؤلؤ... تجارته وموارده:

مما لا شك فيه أن اللؤلؤ يمثّل المادة الرئيسية في تجارة البحرين منذ بداية الفترة التي تتناولها بالبحث، وخاصة اللآلىء الكروية البيضاء، التي كانت مثار اهتمام التجّار في هرمز(1).

وكما يشير باربوسا أحد الرحّالة البرتغاليين في مطلع القرن السادس عشر، فإن التجار المحليين في البحرين ذاتها كانوا يتعهدون بصيد اللؤلؤ، ويأتي تجّار هرمز لشرائه وبيعه بعيداً في أسواق الهند وممالكها المختلفة، فضلاً عن أسواق الجزيرة العربية وفارس(2).

وترك لنا رالف فتش الصورة نفسها، عند زيارته لهرمز عام 1583، إذ أشار إلى وجود تجارة ضخمة في (هرمز) لكل أنواع التوابل والعقاقير والحرير، فضلاً عن مخزون كبير من اللؤلؤ الذي يأتي بالدرجة الأولى من البحرين(3).

---

(1) Tome Pires, the Sunma oriental of Tome Pires, an account of the east in 1512 - 1515. translated by Armando corstesao (London, Hakl. soc, 1944), vol.1, p.20.

(2) Barbosa, The Book of Durate Barbosa, p.81.

(3) Ralph Fiteh, The Principal Navingation, voyages at trafiqques discoveries of the English Nation by Richar Hakluyt, volume three (London, 1926), p.284.

وعلى أية حال، إذا كانت تجارة اللؤلؤ قد تأثرت بظروف البحرين السياسية، وخضوعها لقوى أجنبية ومحلية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فإنه منذ نهاية القرن الأخير، عندما تأسس حكم آل خليفة في البلاد، فقد وجّه مزيد من الإشراف لحماية تجارة اللؤلؤ وتنظيمها.

فإلى جانب الضرائب التي كان الحكّام يفرضونها على صيد اللؤلؤ، فقد استقرّت هذه العملية وتجارة اللؤلؤ عموماً في أيدي التجار العرب والهنود، الذين كانوا يلتزمون مجمل الإجراءات المتعلقة باللؤلؤ وتنظيفه وتصنيفه وبيعه[1]. وفي هذا الصدد يحدثنا بلكريف بقوله: «يسيطر التجار الهنود البانيان من كراجي على معظم صادرات تجارة اللؤلؤ، ولكن صيادي اللؤلؤ هم من العرب، وقد تمتّعوا لقرون طويلة بحقوق العمل على شاطىء اللؤلؤ وقد اعترفت السلطان البريطانية بتنظيماتهم الحالية، وعلى ذلك لم يمنح التجار البريطانيون والبانيان الهنود أية امتيازات تتعارض مع الحقوق الشرعية للصيادين العرب»[2].

وعلى هذا الأساس جرى إنشاء وكالات للتجار الهنود، في البحرين، وفيها عمل ممثلون لتجار اللؤلؤ حيث كانوا ينتظرون وصول القوارب ليشتروا اللؤلؤ بثمن قليل عمّا هو عليه في بومبي

---

(1) Collins, op. cit., p.19.

(2) Parfit, op. cit., p.81.

أو باريس[1]. وفي مطلع القرن العشرين، وبالذات عام 1901، تمّ تأسيس الوكالة البريطانية في البحرين، وفيها أصبح هناك ميل ـ كما يقول ويكهام ـ لدى التجّار الهنود والعرب لجعل البحرين مركزاً لتوزيع اللؤلؤ[2].

كما وأن لدينا في هذا الموضوع مسألة تصنيف اللؤلؤ التي وردت في رواية مفصّلة لتكسيرا تعود إلى مطلع القرن السابع عشر، جاء فيها: «وبعد إخراج اللؤلؤ من المحار، تسلّم الحبات إلى صاحب السفينة الذي بدوره يقسمها إلى ثلاث فئات بواسطة مناخل مصنوعة من نحاس أصفر ذات ثقوب مختلفة الأحجام، واللآلىء التي لا تمرّ من منخل ذي ثقوب أكبر تسمى (راس) ثم يأتي نوع ثانٍ يسمى (باطن) ويأتي بعد ذلك نوع آخر يسمى (دزل). ويتمّ تصنيف اللآلىء حسب الأنواع الثلاثة وتُباع إلى تجار اللؤلؤ حسب نظام معقّد لتسعيرها وفقاً لأشكالها وألوانها وأثقالها وأحجامها. ينظمها التاجر من جديد في رزم صغيرة ويرسلها إلى الأسواق الهندية. وبصفة عامة ليست اللآلىء البحرانية بيضاء بنفس الدرجة كاللآلىء السيلانية لكنها أكبر حجماً وأكثر جمالاً من حيث الشكل ويبقى لمعانها لمدة أطول»[3].

---

(1) جيمسان، المصدر السابق، ص 71.

(2) Whigham, op, cit, p. 145.

(3) د. علي أبا حسين ونارايان، وثائق تاريخية عن صيد اللؤلؤ في البحرين، (ترجمة لنصّ تكسيرا)، ص 118.

ويتّفق هذا الوصف تمام الاتفاق مع رواية زويمر في نهاية القرن التاسع عشر، مع تفصيلات أخرى نسجّلها لأهميتها: «يصنّف التجار، اللؤلؤ على الشاطىء، وفقاً لوزنه وحجمه وشكله ولونه ولمعانه. فهناك لؤلؤ القاع والقرط والمستدير والبيضوي والمسطح واللؤلؤ المتكامل. أما ألوانه فهناك اللؤلؤ الأبيض، والأصفر والقرنفلي والأزرق واللازوردي ـ الأزرق السماوي والأخضر والرمادي والأسود المعتّم.

على أن حبات اللؤلؤ قد تكون بقدر حبات الرمل وقد تكون كبيرة جداً. لقد شاهدت قرط لؤلؤ بحجم البندقة، ويساوي بضعة آلاف روبية، ولكن هناك، بعض العرب من يقسم بلحية النبي (محمد ﷺ) وكل شعرة مقدّسة فيه، بأنهم استخرجوا بعض اللآلىء بحجم بيضة الحمامة.

ويحمل السماسرة آلاتهم الموضوعة في حقائب، ويزنون اللؤلؤ في ميزان نحاسي صغير جداً لمعرفة وزنه الحقيقي بواسطة جهاز بارع يشتمل على منخل نحاسي يسمى (الطاس)، مع ثقوب تختلف قليلاً في حجمها، وتوضع اللآلىء في بادىء الأمر في المنخل الكبير، وتلك التي لا تسقط خلال ثقوب حبة البازلاء تسمى (الرأس) وهذه في الغالب من اللآلىء كبيرة الحجم، على الرغم من أن قيمتها تعتمد في الغالب على وزنها

وشكلها المتكامل. والحجم الثاني يسمى (الباطن) والثالث (دزل)[1].

ومن الجدير بالذكر، بأن اللآلىء الكبار تنظّف ويتمّ تلميعها بنوع من الصابون المحلي الذي يعرف بـ (ريتا)، أما اللآلىء الصغار فتنظف بسكر أسمر ناعم، ومن ثم تُحزم في قماش قطني وتُباع بالمزاد العلني عن طريق وزنها، وذلك بتقسيمها إلى حزم كل واحدة منها تحتوي على لآلىء تساوي قيمة معيّنة[2].

وتحتل الألوان دوراً كبيراً في تقدير قيمة اللؤلؤ، إذ يفضل الأوروبيون اللون الأبيض، بينما يميل الشرقيون إلى اللآلىء ذات اللون الذهبي ـ الأصفر، أما اللآلىء السوداء فلا يرغبها الشرقيون[3].

فنظراً لمثل هذه الاعتبارات، لم يكن غريباً أن يجهد الصيادون أنفسهم في الحصول على اللآلىء الأكثر طلباً، وتلك هي التي تحمل اللونين الأبيض والأصفر، حيث يجد النوع الأول طريقه إلى أسواق البصرة وبغداد وآسيا الصغرى، وعبر أراضي الأخيرة ينقل إلى قلب أوروبا على أن الحقيقة ـ كما

---

(1) Zwemer, op. cit, 1, p. 104.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

يقول موريير وشيفرد ـ إن نسبة كبيرة من هذا اللؤلؤ يتم احتجازه في القسطنطينية، سراً لرغبات السلاطين العثمانيين وزوجاتهم. أما النوع الثاني فإنه يجد سوقاً رائجة في الهند، على اعتبار أنه يحافظ على لمعانه لمدة أكثر من نظيره الأبيض(1).

كما يجدر بنا أن نتذكر، بأن الرحّالة قد قارنوا بين اللآلىء المستخرجة من مياه الخليج العربي ونظيرتها المستخرجة من سيلان، فأعطوا الأولى ميزة أكثر من الثانية، إذ يقول موريير وشيفرد في هذا المجال: «وبينما يتمّ تقشير لؤلؤ سيلان بسهولة، فإن نظيره في الخليج يبدو ثابتاً الصخر الذي ينمو فيه، وعلى الرغم من أن الثاني يفقد وزنه والماء الذي فيه بنسبة 1% ولمدة خمسين سنة، فإنه ما يزال يفقد أقلّ من ذلك يستخرج في سيلان، الذي وعندئذٍ يبقى اللؤلؤ محافظاً على وضعه دون أن يفقد شيئاً»(2).

وإلى جانب ذلك، فإن مجموعات كبيرة من اللآلىء غير المنتظمة، تبعث إلى مناطق أخرى لأغراض مختلفة، بخاصة اللؤلؤ الاصطناعي، الذي يخلط مع اللؤلؤ الحقيقي، وتحويله

(1) Moriere, op, cit, p. 53; Shepherd, op, cit, p. 113.

ومما يذكر أن جيري قد نقل رواية مماثلة لما توصل إليه موريير وجيفر وينظر:

Geary, op, cit. p. vol. p. 46.

(2) Moriere, op, cit, p. 53; Shepherd, op, cit, p. 114.

إلى معجون[1]. وفي ذلك يحدّثنا ولستيد بقوله: «تستخدم كميات كبيرة من اللآلىء، في أماكن مختلفة في آسيا من أجل تكوين المعجون، لعمل أنواع مختلفة وغريبة من الأحجار التي تمزج أحياناً بعد سحقها، وذلك بٱستثناء الماس الحقيقي، الذي يتكوّن من شيء صلب جداً، أما المعجون الذي تتوفر كميات كبيرة منه فهو اللؤلؤ الذي يحظى بطلب كبير»[2].

وفي هذه العمليات جميعها، يحصل التجار الهنود على معظم الفوائد التي تدرّها عملية صيد اللؤلؤ واستخراجه وتصديره، ويقدّر ولستيد هذه الفوائد بالشكل الآتي: «وتقدّر القيمة الإجمالية لكلّ إنتاج الموسم على الساحل الرئيسي بأربعمائة ألف دولار، أو حوالي ثمانون ألف باوند استرليني. وعند حسابنا للأمر تبيّن بأن ثلثي هذا الإنتاج يذهب إلى التجار الهنود الذي ينقلونه إلى الهند، أما النسبة الباقية فإنها تجد طريقها إلى فارس والجزيرة العربية»[3].

ومهما يكن من أمر، فإن موارد اللؤلؤ تشكّل أهمّ جانب في اقتصاديات البحرين، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة تطوّرها عبر الفترات المختلفة.

---

(1) Geary, op, cit. p. vol. p46; collins, op, cit, p19.

(2) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol, 1. p. 117.

(3) Ibid, p.123.

على أن ما يلفت الانتباه، أن موارد اللؤلؤ، منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، لم يجر تقديرها بصورة صحيحة، ذلك لأنه من الصعب مراقبة كل عمليات الصيد، هذا فضلاً عن أن جُباة الضرائب كانوا دائماً في صراع بين ضمائرهم وجيوبهم، بحيث يصعب كبح نزواتهم في أكثر الأحيان. ولكن الشيء الذي يمكن ملاحظته، كما يقول زويمر، هو: «أن جامع الضرائب سرعان ما يصبح غنياً، وأن إحصائيات التقدير هي ليست إلّا عملاً تخمينياً صرفاً»[1].

ففي مطلع القرن السابع عشر مثلاً، تحدث تكسيرا عن موارد اللؤلؤ في البحرين بقوله: «تبلغ قيمة تجارة اللؤلؤ السنوية في البحرين، بما يعادل (500) ألف دوقية، هذا فضلاً عن (100) ألف دوقية يتمّ تهريبها خوفاً من اغتصاب المندوب البرتغالي في هذه الجزيرة»[2].

وفي الربع الأخير من القرن الثامن عشر، يطالعنا بارسونز بما يلي: «وفي هذه الجزر (البحرين) يوجد أعظم وأغلى أنواع اللؤلؤ في العالم، إذ تبلغ قيمة الإنتاج السنوي بما لا يقل عن

---

(1) Zwemer, op. cit, 1, p. 104.

(2) Teixeira, op, cit, p. 174; Shepherd, op, cit, p. 117.

حيث نقل نص رواية تكسيرا؛ انظر أيضاً علي أبا حسين ونارايين، وثائق تاريخية عن صيد اللؤلؤ في البحرين، 118.

(60) ألف تومان بصري، وغالباً أكثر، وفي بعض السنوات تبلغ قيمته بمائة ألف، هذا مع العلم أن قيمة التومان تساوي (37) شلناً وست بنسات»[1].

على أن رواية أوليفيه تقدّم لنا أوفى إحصائية عن موارد اللؤلؤ وتجارته في نهاية القرن الثامن عشر، إذ جاء فيها: «يصطاد اللؤلؤ بكمية كبيرة حول جزر البحرين، حصيلتها السنوية الاعتيادية مليونا قرش، أي حوالي أربعة ملايين فرنك، يقدّر الأجمل والأكبر منه بثلاثة أرباع هذا المبلغ ويحمل إلى الهند والصين، بينما يأتي الباقي إلى البصرة لكي يوزّع في تركيا [الدولة العثمانية]، ولا يكاد يصل شيء منه إلى فارس، وتحمل من البنغال إلى أوروبا بعض المجوهرات الصغيرة والمستديرة»[2].

أما في القرن التاسع عشر، فقد اختلفت واردات اللؤلؤ زيادة ونقصاناً حتى وصلت حداً متقارباً لدى معظم الرحالة في مطلع القرن العشرين. فبينما يقدّرها ولستيد عام 1830 بحوالي نصف مليون باوند استرليني، فإن كلّاً من كيرنجي وزويمر وويكهام يجعلون مقدار ما تحصل عليه البحرين من اللؤلؤ لا يتجاوز حدود الـ (100) ألف باوند أو (200) ألف باوند، اللّهمّ

(1) Parsons, op, cit, p. 204.

(2) أوليفيه، رحلة أوليفيه إلى العراق، ص178 ـ 179.

إلا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر حيث وصلت قيمته بحدود (303,491) باوند استرليني[1].

والأرقام التي نحن بصددها هي تخمينية أيضاً، وهذا ما تشير إليه رواية ولستيد الذي قدّر قيمة واردات البحرين من اللؤلؤ عام 1830 بحوالي نصف مليون باوند استرليني إذ يقول: «لم أوضح بأن التقدير المذكور أعلاه لا يساوي إلّا سدس المقدار الذي ذكره لي بعض التجار المحليين، وإن هذه التقديرات هي ليست إلّا مسألة تخمين ورأي، وإنه من الصعوبة معرفة الحقائق، وفي تقديري الخاص فإن قيمة اللؤلؤ مأخوذة من الفوائد التي تجنيها القوارب الصغيرة. ولكن حتى بالنسبة للمبلغ الذي أشرت إليه فإنه يُعدّ مورداً سنوياً ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمادة يمكن إيجادها في مناطق أخرى من العالم كما هو الشأن هنا، والتي لم تستخدم أبداً بصورة جيدة، مثل أي مكان آخر أكثر من الزينة»[2].

والظاهر أن رواية ولستيد هذه لا تخلو من المبالغة ذلك لأن موارد اللؤلؤ لم تصل لغاية عام 1896 أكثر من (303,941) على ما ذكره زويمر[3].

---

(1) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol, 1. p. 116; Garnegy, pl, cit, p 16; Zwemer, op. cit, 1. p 155; Whigham, op, cit, p. 38.

(2) Wellsted, Travels to the city of the caliphs, vol, 1. p. 116.

(3) Zwemer, op. cit, p. 100.

ولا تفوتنا الإشارة إلى جملة قضايا تتعلّق بمقدار الدخل العام للؤلؤ في مطلع القرن العشرين وهي:

1 ـ أصبحت قيمة الإنتاج السنوي للؤلؤ في البحرين بما يساوي مليون باوند استرليني، غير أن هذا الأمر كان عُرضة للزيادة والنقصان[1].

2 ـ بلغت واردات اللؤلؤ عام 1899 بما مقداره مليون وثلاثمائة ألف باوند، في حين كان هذا المبلغ من عامي 1890. 1891 حوالي (475,341)، وذلك بسبب الإخفاق في صيد اللؤلؤ[2].

3 ـ أصبح اللؤلؤ مادة أساسية في تجارة البحرين، وقد حقق الهنود فائدة كبيرة من هذه التجارة، إذ يشير ويكهام إلى ذلك بقوله: «إن وجود هذه المادة في تجارة التصدير، أعطى البحرين قدرة كبيرة على الاستيراد، وإن رعايانا، من التجار البانيان الهنود، يقومون بتجارة مزدهرة»[3].

2 ـ الصادرات الأخرى:

كانت البحرين سواء في العصور الإسلامية أم الحثيّة، مركزاً

---

(1) Parfit, op. cit, 1, p. 79.

(2) Whigham, op, cit, pp. 38 - 39.

(3) Ibid, p. 38.

تجارياً مهماً لكل السواحل الشرقية من الجزيرة العربية وعلى ذلك فإن ما تصدّره هذه البلاد لم يكن مقصوراً على ما تنتجه لوحدها، وإنما على ما يأتي إليها من البلاد الأخرى ويُعاد تصديره إلى المناطق المجاورة، وإلى ذلك يشير سادلير بقوله: «تعدّ البحرين ـ في الحقيقة ـ حجر الأساس بالنسبة للقطيف والعقير، وذلك لأن كليهما يتزوّد من الجزيرة، كما أن الإحساء والأجزاء الداخلية هي الأخرى تعتمد على تلك المواد التي تأتي إلى البحرين، وتجد طريقها إلى البدو عبر هذا الطريق»(1).

ووفقاً لذلك يشبه زويمر البحرين بجدّة من حيث أهميتها بالنسبة للجزيرة العربية، إذ يقول: «كما أن جدة هو الميناء الرئيسي على البحر الأحمر، فإن البحرين هي الميناء الشرقي لكل الجزيرة العربية، إذ إنها المدخل الرئيسي إلى الأجزاء الداخلية، وعندها ترسم حدود الإحساء، وإذا ما رسمنا خطاً من المنامة إلى القطيف، ومن الهفوف (أو الإحساء) نزولاً إلى المنامة، فإن هذا المثلث يضمّ كل مدينة مهمة في شرق الجزيرة العربية.

إن الطريق المعتاد من البحرين إلى الأجزاء الداخلية من الإحساء يمكن الوصول إليه بواسطة القوارب إلى العقير على

---

(1) Sadlier, op. cit. p. 52.

اليابسة، ومن ثم الترحال بواسطة القافلة إلى الهفوف، وعلى ذلك أيضاً فإن جميع المناطق الجنوبية من نجد تستلم بضائعها وسلعها مثل الأرُزّ والقهوة والسكر والملابس عن طريق البحرين والعقير»[1].

تلك هي الصورة التي رسمها الرحّالة الأوروبيون لأهمية البحرين التجارية، وظلّت قائمة حتى مطلع القرن العشرين، وهذا ما نجده في رواية ويكهام الآتية: «إن موقع البحرين، الذي هو على مسافة (27) ميلاً، يمكن أن يجعل البلاد جنّة، كما كانت سابقاً، وبمرور الوقت فإن للبحرين تجارة قيّمة من خلال ارتباطها مع الأجزاء الداخلية للجزيرة. وفي الوقت الحاضر فإن الإحساء والقطيف اللتان تقابلان البحرين على اليابسة تسيطران على طريق تجاري كبير. ولكن هاتين المدينتين تقعان تحت الدولة العثمانية، التي تبدو ضعيفة جداً حتى للسيطرة على ممتلكاتها»[2].

وصفوة القول فإن صادرات البحرين شملت إضافة إلى ما كانت تنتجه هذه البلاد، السلع والبضائع التي كانت تردها من أماكن أخرى وكانت أهم المواد المحلية التي تصدّرها البحرين

---

(1) Zwemer, op. cit, 1, pp 110 - 112.

(2) Whigham, op, cit, p. 39,

هي التمور، سواء أكانت جافة، أو دبس التمر الذي يعبأ في رقائق خاصة[1].

على أن الحمير اكتسب أهمية خاصة في صادرات البحرين، نظراً لما اشتهرت به من قوّة تفوق نظيرتها في كل منطقة الخليج العربي، إذ إن الحمار البحريني الجيد ـ كما يقول زويمر ـ من الممكن ركوبه بسهولة، وهو رفيق طريق، وله كفاءة عالية بمعدل كفاءة الحصان[2].

كانت بلاد فارس أهم مستورد للحمير البحرانية، وكانت قيمتها تصل إلى 25ـ 30 باوند استرليني في حين أن نظيرتها الفارسية لا تساوي ثمانين شلناً[3].

ب ـ الواردات:

لقد أسلفنا القول، بأن البحرين كانت مركزاً تجارياً لكل السواحل الشرقية للجزيرة العربية، لذلك فإن ما يرد إليها لم يكن مقصوراً على الاستهلاك المحلي، وإنما كان يوزّع إلى المناطق المجاورة. فالأرُزّ مثلاً، يمثل مادة الاستيراد الرئيسية، حيث يوجد طلب متزايد عليه في منطقة الخليج العربي[4]، كما يستورد

---

(1) Bent, op. cit., p.9.

(2) Zwemer, op. cit., 1, pp.114 - 5.

(3) John, op. cit., 1, p.21; Whigham, op. cit., p.38.

(4) Geary, op. cit., p. vol. p.41.

الخشب لأغراض صناعة السفن، والأقمشة أو السلع التي تُباع عادة بالقطعة أو بأطوال محدودة، وتُعدّ البحرين ـ كما يقول زويمر ـ مركزاً لمثل هذا النوع من السلع لكل شرقي الجزيرة العربية[1].

وبالمقابل، كانت البحرين تستورد الجمال من ساحل الجزيرة العربية، ولكن يبدو أن التربة الرطبة والمناخ الذي لم تعتدّ عليه في تكوّنها الصحراوي جعلها بعيدة عن وضعها المألوف[2].

2 ـ الحياة الاجتماعية:

ارتبطت حياة المجتمع البحريني ارتباطاً وثيقاً بالبحر، حيث ترك بصماته الواضحة على مجمل الحياة الاجتماعية للناس، وتشكّلت طبقة معيّنة منهم كانت حياتها مرهونة بالبحث عن اللؤلؤ وصيد الأسماك، وهذا ما جعل عادتهم وتقاليدهم متأثرة بتراثه الزاخر السحيق.

وحياة البحر هذه جعلت البحرين مركزاً لكثير من الوافدين الذين قدموا إليها من أماكن أخرى للاتجار من جهة، أو للعمل في الصناعات والحِرف المختلفة من جهة أخرى، حتى استوعب

---

(1) Zwemer, op. cit., 1, pp.105.

(2) Palgrave, op. cit., p.215.

المجتمع البحريني كثيراً من تلك الفئات، وإلى ذلك يشير بلكريف بقوله: «ويقيم في البحرين كثير من الهنود الذين يشتغلون بالتجارة والذين جمعوا ثروات كبيرة عن طريقها، وهم يحافظون على عادات بلادهم وتقاليدها، ولا يتزاوجون أبداً مع سكان البحرين، أما العرب فهم من جنس خالص النسب متميّز عن غيره، كما أنك تقابل الإيرانيين (الفرس) كثيراً في المدن وقد اندمجوا مع غيرهم فأصبحت لا تستطيع أن تميّزهم عن غالبية السكان...»[1].

وكما أسفلنا القول، فإن عملية صيد اللؤلؤ واستخراجه وبيعه تشكّل واحدة من أعظم النشاطات القائمة في البحرين، إذ يشتغل معظم سكان هذه الجزيرة في هذا المضمار، ولذلك فإن معظم أحاديث الناس في المقاهي ومجالس السهرة تدور حول نفس الموضوع، ألا وهو اللؤلؤ[2].

إن أهمية هذه المهنة في حياة المجتمع البحريني، جعل عدداً كبيراً من الناس ينصرفون للاشتغال بها، بحيث قدّر أوليفيه عددهم بأربعين ألف شخص، ممّن يعتاشون على صيد اللآلىء، وليس لهم مهنة أخرى ولا شغل آخر سوى ذلك، لذا عليهم أن

---

(1) بلكريف، رحلة شاهد عيان، ص 141ـ 142.

(2) Zwemer, op. cit., p.100.

يعتاشوا بقية السنة بما يحصلون عليه في شهور حزيران وتموز وآب[1].

وفي ظل هذه الظروف، جعل الصيادون المناطق الساحلية مكاناً لإقامتهم، ولم يتوجّه منهم إلّا قليل إلى المناطق الداخلية، لأن مصدر عيشهم الأساسي قد ارتبط بالبحر، وإن كان مصدراً بائساً عموماً، كما يقول بلكريف[2].

ولعلّ سبب هذه الحياة البائسة التي كان يعيشها الغوّاصون العرب، كما يعتقد كثير من الرحّالة الأوروبيين، هو محافظتهم على تقاليد هذه المهنة ورفضهم إجراء أي تغيير لتحسينها، يقول بنت في ذلك: «ويستاء الغوّاصون من كل المحاولات التي تجري لتحسين أدوات الغوّاص، سواء في الحجارة التي يربطونها بأنفسهم أو بالآداة الحامية للأنف، أو شمع العسل الذي يقي الأذن من دخول الماء إليها وبالأحرى جميع المعدات المستعملة»[3].

كما وعالج كورستجي هذا الموضوع في كتابه الموسوم (أرض التمور)، الذي ألّفه عام 1916ـ 1917، وذكر في معرض حديثه عن استخراج اللؤلؤ قائلاً: «إن هذه الطريقة البسيطة والبدائية في صيد اللؤلؤ ما تزال قائمة حتى الوقت الحاضر (1916ـ 1917)،

---

(1) أوليفيه، رحلة أوليفيه إلى العراق، ص 178.

(2) Palgrave, op. cit., p.211.

(3) Bent, op. cit., p.2.

وهذا يبيِّن لنا مدى تمسّك الناس بعاداتهم وتقاليدهم القديمة، على الرغم من أن استخدام معدّات الصيد الحديثة بالإمكان أن تزيد من الكميات المصطادة من المحارات الغريبة»[1].

ومما يجدر بالذكر إلى جانب ذلك، أن البحرين هيأت الظروف لإنشاء بعض السفن التي تُستخدم في عملية صيد اللؤلؤ، ومن بينها السفن الشراعية الكبيرة التي كانت تُبنى في البلاد نفسها[2]. ومع أن أخشاب هذه السفن كانت تستورد من الهند إلا أن بعض الأشرعة والملابس الخاصة بالصيد كانت تعمل في البحرين نفسها[3]، وكان بإمكان النجارين البحرانيين ـ كما يقول بلكريف ـ أن يصنعوا قارباً رائعاً بحمولة (40) طناً في أقل من شهر واحد[4].

احتفظ البحرانيون بملابسهم العربية التقليدية على مختلف المستويات، وتميّز أفراد الأسرة الحاكمة ـ كما يقول بنت ـ عن بقية الناس بآستخدام غطاء الرأس الأحمر الذي يضعون العقال المصنوع من شعر الجمال عليه، وهو محلّى بالذهب[5].

---

(1) Cursetjee, op. cit., pp.57 - 8.

(2) بلكريف، رحلة شاهد عيان، ص 140.

(3) Zwemer, op. cit., 1, pp.105.

(4) Cites by Charles Lssawi (ed. 1, The economic history of the Middle East 1800 - 1914, the university of chicago press, chicago and London, 1965), p.330.

(5) Bent, op. cit., p.5.

وفي حديثه عن هواية الصيد في البحرين، تحدّث بنت أيضاً عن ملابس الناس الاعتيادية بقوله: «وقد اجتزنا في أحد الأيام بموكب من رجال الصيد البحرانيين، الذين يبدون على جانب كبير من الأبّهة، في ملابسهم المتدلية والعقل، وهم يركبون بمرح خيولهم المزركشة»(1).

أما ملابس النساء، فقد أشار بنت إليها بشيء من التفصيل حيث قال: «تلبس النساء هنا اللباس العربي المسمى البطرة Buttra الحجاب. وبينما تغطي وتخفي مظهرها العام، فإنها تترك فتحة صغيرة لرؤية العينين. وهنّ غريبات المظهر تماماً. فبعض النساء اللواتي تلتقي بهن في البحرين تجدهنّ على مستوى رائع جداً من الفتنة بدون تجميل، إذ إنهن يلبسن سروالاً تحتانياً برتقالياً ملوّناً يتدلّى حتى عقب القدم، أشبه ما يكون بالتنورة، ومئزراً من الحملة الذهبية أو قلادة ذهبية وأسورة من الفيروز»(2).

وللبحرانيين تقاليد خاصة في الطعام وفي الشراب. إذ تشكل الأسماك المادة الرئيسية في طعامهم، وذلك لأنها متوفرة بشكل كبير، وأسعارها زهيدة، وكما يقول بلكريف: «فإن متوسط

---

(1) Ibid, p.5.

(2) Ibid, p.8.

أسعار السمك هنا ـ البحرين ـ تبلغ 1/ 20 من أسعاره في بيروت، وفي الوقت نفسه نجد أن أسعار لحوم الأبقار والأغنام غالية ومن نوع رديء، ويكاد يكون لحم الجمال غير معروف هنا، على العكس مما هو عليه في نجد، وليس ذلك خسارة كبيرة»[1].

وفي الشراب احتلّت القهوة العربية مكانة خاصة في نفوس الناس وحياتهم اليومية، بحيث امتلأت أسواق البحرين بأماكن شرب القهوة، وكانت من بين المشروبات المفضّلة التي يقدّمها الحكّام لضيوفهم. يقول بنت في ذلك: «لقد قدّم لنا الشيخ عيسى عند زيارتنا له قهوة حادة المذاق، تبعها بأكواب من شاي القرفة الحلو، وهي طريقة غير مقبولة في البداية لأولئك الذين اعتادوا على أخذ القهوة والشاي سوية. . .

وفي أسواق المنامة والمحرق فإن بائعي القهوة يجلسون في كل ركن وهم يحملون دلالهم الكبيرة التي يغلونها على الجمر، ويعملون صوتاً بأغطية الدلال وذلك من أجل أن يجلبوا انتباه السابلة»[2].

وعلى ذلك احتلّت دلال القهوة خصوصية معيّنة في

---

(1) بلكريف، رحلة شاهد عيان، ص 141.

(2) Bent, op. cit., p.5.

البحرين، حيث صنعت من أنبوب طويل جداً وهي مزينة بالنقوش، وإلى جانب ذلك، يحتفظ كل بيت بوعاء (طاسة) خشبية يقدّم فيها الماء للزوّار، وهذه مرصّعة بالنحاس، وتبدو جميلة للغاية وبأشكال مختلفة[1].

على أن هناك ناحية أخيرة تسترعي الانتباه في هذه الدراسة، وهي مسألة بيوت الناس وطرزها، التي كانت في الغالب مبنية على الطرز الإسلامي وهذا ما يحدثنا به بنت قائلاً: «إن أضرحة البيوت الموجودة في الرفاع، التي هي أقدم من المحرق والمنامة، قد صممت بصورة ملفتة للنظر، إذ ما تزال تصاميمها تقوم على الطراز الإسلامي، وإن العمارة منقوشة ومزخرفة بالجص، وكذلك هو الحال بالنسبة للساحات التي عملت من نفس المادة بنماذج معقّدة، وقد بنيت بصورة تتلاءم مع طبيعة الأرض الحارة، حيث تسمح للهواء لا الشمس بدخولها»[2].

وعلى شاكلة ذلك تمّ تأسيس بيوت تجّار اللؤلؤ والغوّاصين في البحرين، وبالذات المنامة، حيث يقول بنت في ذلك: «ويقيم التجار في أبراج وقلاع من تصميم خاص، وهو طراز استعير من ساحل الإحساء المجاورة، إنه طراز إسلامي دقيق،

(1) Ibid, pp.5 - 6.

(2) Ibid, p.7.

وقد أقمنا في أحد هذه الأبراج خلال مكوثنا في الجزيرة (عام 1889) ـ وهي غرفة مربّعة تبلغ مساحة الضلع الواحد منها (16) قدماً، وفيها (26) شباكاً غير مزجّج وباب، وبهذا فإن حركة الهواء مستمرة في هذه الأبراج»[1].

(1) Ibid, p.2.

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والجماعات

فهرس الأماكن والبلدان

ت

ج

ق

ك

ل

م

ن

هـ



